الدكتور خليل أحمد عمايرة

دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر

في نحو اللغة وتراكيبها

منهج وتطبيق

مكتبة لسان العرب

عالم المعرفة للنشر والتوزيع

مكتبة لسان العرب
أ. علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

في نحو اللغة وتراكيبها

(منهج وتطبيق)

الطبعة الأولى

١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة
لعالم المعرفة - جدة

جدة - المملكة العربية السعودية - ص. ب. ٥٠٣٦، برقياً زادفكر
تلكس ٤٠١٢٠٩ شوركو اس جي تلفون: ٦٨٧٧٢٩٠ (٠٢) - ٦٨٧٧٤٢٢ (٠٢)

دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر

في نحو اللغة وتراكيبها

(منهج وتطبيق)

تأليف
الدكتور خليل أحمد عمايرة

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلىَ رمْـز المودّة وَالرّحمَة وَعنوَانهمَا المثَالي ،
وَالى آيات الله البَريئَة ، وَمُهجَ القَلب وَريحَانه ،
زينَة الحيَاة الدّنيَا ،
إلىَ :
هَنَاء ، وَلبنَى وَمعَاذ وَليلَى وَلينَة .

رَجعًا لمعَان بَليغَة تعَلّمتها منهُم ،
وَوَفَاءً لسعَادَة غامرَة يحيطونَني بهَا ،
وَتقَديرًا لصَبْرهم على ابتعَادي عَنهُم .

ابو معاذ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تكوّنت فكرة هذا الكتاب عندما كنت اناقش مع احد العلماء الألمان Vanimann ، (اثناء مشاركتنا في المؤتمر الدولي الثالث للبحث في تراكيب اللغة الذي عقد في مدينة پوزنن في بولندا سنة ١٩٨٠ م) فكرة العناصر الرئيسة للتراكيب اللغوية بعامة ، والخصائص المشتركة لتراكيب عدد من اللغات من بينها اللغة العربية ، فنمت هذه الفكرة وصقلت ، ثم اتيحت فرصة مناقشتها بالتفصيل: جزءاً جزءاً ، مع احد اشهر علماء اللغة المعاصرين ، مؤسس علم النحو الوظيفي الجديد Functional Grammar ، استاذ علم اللغة في جامعة هارڤرد في الولايات المتحدة ، Prof. S. Kuno ، فزود بنصح سديد ، ورأي قويم في عدد من النقاط ، فاقدم لهما الشكر الصادق. ولجامعة اليرموك التي يسرت اللقاء بهما .

واما الاستاذان الفاضلان اللذان ما بخلا بما عندهما من رأي حصيف سديد ، وقدما من النصح في مناقشتها ما يشير الى حرص على العلم وتشجيع للعلماء ، الاستاذ الدكتور Prof. S. AL-ANI ، استاذ علم الاصوات في جامعة انديانا - الامريكية ، والاستاذ الدكتور يوسف المليس ، استاذ علم الاصوات في الجامعة الاردنية. فلهما الشكر .

واما استاذي العالم الفاضل الدكتور تمام حسان الذي انار لي الطريق طالباً في قاعة الدرس (في مرحلة الماجستير) ، وحرص على متابعة هذه الانارة بعطاء لا ينضب ، آخذه وانا استاذ جامعي ، فأتفق معه واختلف ، وهو يلاطفني ويرشدني ارشاد الاب ابنه ، فإذا اجد

لأقول غير الشكر الصادق من طالب لاستاذه. ولا أنسى الزملاء: الدكتور محي الدين رمضان، والدكتور علي الحمد، والدكتور حنا حداد، والدكتور حسني محمود، اساتيذ الدراسات اللغوية والنحوية في جامعة اليرموك، واخي الدكتور محمد يعقوب التركستاني، استاذ فقه اللغة في جامعة الملك عبد العزيز والدكتور عبد الهادي الفضلي، والدكتور عبد المحسن قحطاني والدكتور طارق نجم في جامعة الملك عبد العزيز. فلهم شكر لما قدموه من كلمات العطاء.

ولا اغفل طلبتي في جامعة اليرموك بعامة، وطلبة الدراسات العليا منهم بخاصة، الذين وجدت عندهم رغبة صادقة في الطلب والتلقي ونظرة حصيفة لما يأخذون اويَدَعون، اراهم طلبة اليوم علماء الغد - ان شاء الله -، واما طلبتي في جامعة الملك عبد العزيز بجدة، فانني اقدم لهم شكراً مع دعاء ان ينفعهم الله بكل علم قويم، وان ينفع بهم.

ربما كان من غير المألوف ان يقدم الكاتب الشكر قبل ان يعرّف بالكتاب، ولكنني كنت انتظر لحظة الانتهاء منه لأفرغ لذوي الحقوق شيئاً من حقوقهم.

اما الكتاب فيعرض وجهة نظر في دراسة الاساليب اللغوية في اللغة العربية في ضوء نتائج علم اللغة المعاصر ومعطياته، مع الاهتمام الكبير «بالمعنى» الذي تتضمنه التراكيب اللغويةلإبرازعلى اسس مستقاة من اللغة العربية، واتخاذه نواة لاعادة ترتيب ابواب النحو العربي، لدراسة لغوية دلالية، فقد عرضنا فيه نظرة جديدة للنظرية التوليدية التحويلية، استعملنا فيها المصطلحات بمعان محددة جديدة، ومهدنا لهذه الفكرة بفصلين كانت حاجة طلبتنا (في جامعة اليرموك، وفي جامعة الملك عبدالعزيز) اليها ماسة، عرضنا في الأول جانباً من دراسة التراكيب عند علماء العرب القدماء، ثم عن تطور الدراسات اللغوية

بعامة واللغة العربية بخاصة، وما اعترضها من عقبات في كل ميدان.
وفي الفصل الثاني عرضنا نبذة موجزة وافية عن حياة اهم اعلام النهضة اللغوية المعاصرة، وعن نظرياتهم وفلسفة هذه النظريات، ودور كل منها في الدرس اللغوي المعاصر، الذي اخذ يشغل الباحثين في الشرق والغرب، وبيّنا مدا تأثر كل عالم بغيره في بناء نظريته، ثم ناقشنا كل نقطة - ما وسع المقام - من الأسس الرئيسة التي اعتمد عليها كل منهم. وللحق، لقد كان هذا الفصل من اكثر الفصول مشقة في الحصول على المراجع والمصادر التي كتبها هؤلاء الاعلام، او كتبت عنهم وعن نظرياتهم، وما اكثرها!!. وما أوسعها!!.

والله اسأل ان ينفع به، وان يعفو عمّا فيه من زلل.

جدة في ٢١/٣/١٤٠٤ هـ
٢٥/١٢/١٩٨٣ م.

الدكتور خليل أحمد عمايرة

مكتبة لسان العرب
علاء الدين شوقي
www.lisanarb.com

الفصل الأول

دراسات

في علم اللغة العام

اهتم الباحثون والدارسون منذ زمن ليس بالقريب، باللغة، لمعرفة اصلها ونشأتها وطبيعتها، وكيف تتكون تراكيبها، وبالمعاني التي تؤديها التراكيب، وبالوظيفة التي تقدمها اللغة في المجتمع وللفرد، ولو تتبعنا تاريخ المجتمعات البشرية المعروف، لوجدنا ان اللغة من ابرز الظواهر التي نالت الاهتمام في البحث والتفكير، اهتمام الفلاسفة والمناطقة في حلقات الدرس، واهتمام الباحثين الشادين، وتفكير الناس كل الناس، تفكير الرجل غير المثقف في بيته او مع اغنامه في المرعى، او وراء محراثه تجره دابته في المزرعة او الحقل، كلّ يفكر في اجابة لأسئلة تعبر الذهن احيانا، وتستقر فيه احياناً أخر، اما ونحن البشر ننحدر كلنا من آدم وحواء، فلماذا هذا التعدد في لغات ابناء آدم وحواء؟ وما لغة آدم وحواء اصلاً؟ وكيف كانت لهما؟ أبوحي وتوقيف، أم تطبيقاً «للحاجة ام الاختراع»؟. اهتم العلماء بهذا الميدان، تحركهم دوافع متباينة كثيرة، منها الاجتماعية، ومنها السياسية، ومنها الاقتصادية، ومنها القومية، ومنها الدينية، فخلف هذا تراثاً هائلاً تراكم مع مر العصور، فيه الغث ومنه السمين، فيه المناقشات العلمية الجادة الواعية للقضايا الرئيسة في اللغة واصولها، ذلك فيما كتبه الفلاسفة اليونان والرومان القدماء، من افلاطون في النصف الاول من القرن الرابع قبل الميلاد، وارسطو (ت:٣٢٢ق.م) وشيشرون (ت:٤٣ق.م) ويوليوس قيصر (ت:٤٤ق.م) وفارون (ت:٢٧ق.م) الى غيرهم في العصور المتلاحقة، وكانت هناك مناقشات اقلّ عمقاً وابعد عن الدقة العلمية، تقوم معظمها على محاولات لربط اللغة بالسحر والشعوذة لامور دينية. بقي امر الدراسة اللغوية هكذا بين اندفاع بقوة وتراجع وجمود، حتى كان النشاط العلمي القوي لدراسة اللغة العربية على يد ابي الاسود

الدؤلي (ت: ٦٩ هـ)، وذلك فيما تذكره الروايات عن المحاولة الاولى لوضع النحو العربي، وفيما قام به من نقط الاعراب في المصحف الشريف. ولمّا لم يكتب الله لهذا العمل ان يصل الينا، شأنه شأن محاولات ابي عبـــــد الله بن ابي اسحـــــق الحضرمي (ت: ١١٧ هـ)، وعيسى بن عمر (ت: ١٤٩ هـ)[١]، ولا ان ينقل احدٌ من اصحاب كتب التراجم شيئاً منها يساعد في الكشف عن طبيعة هذه المحاولات، او منهج اصحابها في معالجة اللغة، فاننا نرى ان الابداع اللغوي والمناقشة الواعية قد برزت منهجاً واضح المعالم في طرق معالجة قضايا اللغة والنحو، على يد الخليل بن احمد (ت: ١٧٥ هـ) وتلميذه سيبويه (ت: ١٨٠ هـ)، منهجاً سار عليه كل من شاء ان يدرس اللغة قديماً والى يومنا هذا[٢].

(١) يقول ابن النديم عن كتابي عيسى بن عمر: «وهذا الكتابان ما وقعا الينا ولا رأيت احداً يذكر انه رآهما، وقد فقد الناس هذين الكتابين منذ المدة الطويلة، ولم تقع الى احد علمناه ولا خبرنا احداً قال انه رآهما».

(٢) غني عن تفصيل القول في ان ما جاء بعد سيبويه ظلوا في اطار المنهج الذي حدده في كتابه، على الرغم من وجود بعض الاختلافات الجزئية التي اثارها بعض من جاءوا بعد سيبويه وتخصصوا في كتابه دراسة او تدريساً كالمبرد الذي شغل نفسه بكتاب سيبويه، فألف كتاباً سماه: «الرد على سيبويه»، مما دفع ابن ولاد (ت: ٣٣٢ هـ) للدفاع عن سيبويه في كتاب سماه: «الانتصار لسيبويه من المبرد»، والف المبرد كتاباً آخر (المقتضب) ضمنه الابواب الصوتية والصرفية والنحوية التي اشتمل عليها كتاب سيبويه، وان الناظر في كتاب المقتضب بتحقيق الشيخ عبد الخالق عضيمة، يرى ان الكتابين في الحقيقة لا يختلفان كثيراً، والاخفش، سعيد بن مسعدة (ت: ٢٢١ هـ) الذي يعده السيرافي الطريق الى كتاب سيبويه (طبقات النحويين ص٣٩)، الا ان كتاب سيبويه بقي المؤلف الذي اثر على النحاة من بعده والمنهج الذي ساروا عليه، وان نظرة الى اعمال ابن السراج (ت: ٣١٦ هـ) والزجاج (ت: ٣١١ هـ) وابن درستويه (ت: ٣٣٠ هـ) وابن جني (ت: ٣٩٦ هـ) تبين اهتمام هؤلاء العلماء بكتاب سيبويه وتأثرهم به وبمنهجه. ومن الواضح كذلك ان اصحاب الكتب التعليمية في النحو مثل كتاب «الجمل» للزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ)، وكتاب «الموجز في النحو» لابن السراج، وكتاب «الايضاح والتكملة» لابي علي الفارسي، وكتاب اللمع لابن جني، واعمال اصحاب المنظومات التعليمية في النحو واشهرهم ابن مالك=

فعلى الرغم من هذا الاهتمام الكبير بدراسة اللغة ومناقشة قضاياها في بحوث كثيرة، الا ان ذلك ما زاد على ان كان حجر الاساس لقيام البناء اللغوي المتين، وعلى ان كان سجلاً صادقاً لوقائع التفكير اللغوي آنذاك، وميدانا للتطبيق عند اللغوي المعاصر، فقامت النهضة اللغوية التي اخذت في الآونة الاخيرة تعد الركيزة الرئيسة التي توظف نتائجها وخلاصة تفكير العلماء فيها في مختلف جوانب الدراسات الانسانية.

ظلت الدراسات اللغوية في اللغة العربية - كما هي في غير العربية - مزيجاً من فروع علم اللغة المختلفة مع عناية خاصة بالجانب التركيبي للجمل، كيف تبنى التراكيب وكيف ترتب فيها الكلمات، وبالحركات التي تعطى لكل كلمة بحسب موقعها في التركيب الجملي، وقد كان من بين علماء اللغة او الباحثين فيها من وجه جهده الى البحث في اصل اللغة ونشأتها وخصائصها، تارة في غير تأثر بالمنهج النحوي الذي ساد آنذاك، واخرى متأثراً به واقعاً تحت سلطته وسلطانه، ما ان يخرج منه حتى يعود اليه، كما نجد في كتاب الخصائص لابن جني. فلم يُعرف مصطلح علم اللغة في التراث العربي مشيراً - في جانب - الى منهج علمي مستقل لدراسة اللغة، وانما استخدم ليشير الى البحث في اصل اللغة ونشأتها وما إن كانت توقيفاً او اصطلاحاً او تقليداً ومحاكاة[1]، وفي جانب آخر الى جمع الألفاظ وتبويبها في صناعة المعاجم، يقول صاحب مفتاح السعادة: «علم اللغة علم باحث عن مدلولات جواهر

= (ت: ٩٢٩هـ) والصبان (ت: ١٢٠٦هـ) التي قد ساروا فيها على المنهج الذي سار عليه سيبويه في كتابه مع زيادة في المصطلحات النحوية، وتجزأة الابواب النحوية لغرض التعليم او للتوسع في الشرح، واحقاقاً للحق نقول: لولا هذه الدراسات الجادة القيمة التي قدمها علماء العربية فدفعوا بها الدرس اللغوي بقوة وعمق، لما استطاع باحث علم اللغة المعاصر (الباحث في اللغة العربية بخاصة)، ان يصل الى ما يصل اليه من القوانين والقواعد والاسس العلمية في وصف اللغة وابراز ما في تراكيبها من معنى.

(١) وانظر، السيوطي، المزهر ١/٢٥.

المفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصي، وعمّا حصل من تراكيب كل جوهر، وهيئاتها الجزئية على وجه جزئي وعن معانيها الموضوعة لها بالوضع الشخصي[١]»، ويقول في موضع آخر مشيراً الى موضوع علم اللغة: «وموضوعه جواهر المفردات وهيئاتها من حيث الدلالة على المعاني الجزئية... ... وغايته الاحتراز عن الخطأ في فهم المعاني الوضعية والوقوف على ما يفهم من كلام العرب[٢]». فعلم اللغة عند صاحب مفتاح السعادة كما هو عند غيره من اللغويين القدماء، علم يبحث في وضع القواعد النحوية لدفع الخطأ والاحتراز منه، وفي القوانين الصرفية وكيفية اشتقاق الكلمات او وضعها طبقاً لموازين ترتضيها العربية، ثم تصنيف هذه الكلمات في معاجم ككتاب «العين» الذي يعد من اقدم المعاجم العربية، سار فيه صاحبه على منهج صوتي صرفي، رتب حروف العربية فيه طبقا لمخارجها، مبتدءاً باصوات الحلق ومنتهياً بالحروف الشفهية، عاداً الحروف الاصول في الكلمة الواحدة ومطرحاً الزوائد[٣].

وبناء على هذا المدلول فقد كانت كلمة «اللغوي» في الدراسات اللغوية العربية قديماً تشير الى من يقوم باعداد المادة التي يقوم النحوي بالنظر فيها وتقليبها لاستنباط القواعد والقوانين، اي ان مهمة اللغوي كانت مهمة وصفية يعتمد عليها النحوي في وضع القوانين والقواعد المعيارية، يقول السيوطي: «اعلم ان اللغوي شأنه ان ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه، واما النحوي فشأنه ان يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه»[٤].

---

(١) طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ١/١٠٠.

(٢) السابق ١/١٠١.

(٣) انظر كتاب العين، وانظر Haywood, Arabic Lexcography

(٤) المزهر ١/٥٩.

اما فقه اللغة فنجد في التراث العربي القديم كتابين يحملان هذا المصطلح عنواناً بارزاً، احدهما لابن فارس، صاحب نظرية التوقيف في اصل اللغة (ت:٣٩٥ هـ)، وعنوان كتابه «الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها»، والآخر للثعالبي، ابي منصور (ت:٤٣٠ هـ)، وعنوانه «فقه اللغة وسر العربية»، ولكنّ احداً من هذين لم يشرح معنى مصطلح فقه اللغة، ولا ما الذي اراده به. ولكنْ اذا حاولنا ان نتبين ما رمى اليه هذان العالمان بهذا المصطلح مما اشتمل عليه كل من الكتابين من موضوعات، فاننا نجد في كتاب ابن فارس مجموعة من الابحاث لا يجمع بينها رابط، وربما كان الكتاب في اصله مجموعة من الافكار التي كانت تشغل ذهن صاحبها، فافرغها في كتاب. ففيه ابحاث عن اصل لغة العرب، وعن اختلاف اللغات، والاحتجاج باللغة، وعن الخط العربي، وفيه كذلك ابحاث عن الفعل والحرف، ودراسة بعض الادوات والحروف.

اما كتاب الثعالبي، فهو في الواقع كتابان جمعها صاحبها في كتاب واحد من قسمين، يضم اولها، وهو الذي عناه بعنوان الكتاب «فقه اللغة»، مجموعات من الألفاظ التي تتناول شيئاً بعينه، كالألفاظ الخاصة بالثياب، وبالطعام، وبخلق الانسان، وباسماء الانسان والنبات والشجر... وغيرها، مع الاشارة الى الألفاظ التي دخلت الى العربية عن اصل غير عربي.

وفي القسم الثاني الذي يشير اليه العنوان «سر العربية» مجموعة من الابحاث التي تتعلق بالنحو والصرف والبلاغة، كالتقديم والتأخير، والاضافة، والاستعارة، والتذكير والتأنيث، والنعت، والاشتقاق... الخ، وكما هو واضح فان محتويات الكتابين لا تشير الى معنى محدد او ميدان واضح في الدراسات اللغوية، وقد كان ابن جني (٣٩٢ هـ) عندما وسم كتابه باسم «الخصائص» اقرب الى مدلول فقه اللغة عند

اللغويين القدماء، وهو معرفة خصائص العربية ومميزاتها.

في الثلاثينات من هذا القرن اخذ مصطلح «فقه اللغة» يشير الى مدلول كلمة فيلولوجي Philology في الدراسات الغربية، وهو معنى غير محدد ولا متفق على مدلوله بدقة عند اللغويين الغربيين، فقد كان – عند بعضهم – يشير الى نشر النصوص والنقوش القديمة[1] ويشير عند آخرين الى معنى رديف لمصطلح علم اللغة Linguistics، ومنهم من عده العلم الذي يبحث في قواعد النحو والصرف. Syntax and Morphology، وغيرهم عدوه العلم الذي يبحث في نقد النصوص الادبية ومقابلتها بما في لغات اخر، من حيث مضمونها وما فيها من المعاني والقواعد النحوية والمباني الصرفية والصور البلاغية، بالاضافة الى بحث تاريخ هذه اللغة او تلك[2].

فما هو علم اللغة في الدراسات اللغوية المعاصرة؟ وما موضوعاته؟. هناك عدّة عقبات تعترض طريق من يريد تعريف علم اللغة او تحديد موضوعاته، وربما كان من اهم هذه العقبات ان هذا العلم يعد من العلوم الحديثة التي نشأت منذ زمن ليس بالبعيد، ومن العقبات كذلك، ان هذا العلم ينمو ويتطور بسرعة كبيرة، بسرعة لا تسمح لمصطلحاته بأن تتضح تماماً ولا لنظرياته بان تستقر على تحديد نهائي لموضوعاتها او جوانب البحث فيها، وقد اخذت تتجه آراء العلماء المحدثين الى حصره في الميادين التالية:

علم الاصوات Phonolog، علم الصرف Morphology، علم التراكيب Syntax، علم المعاجم Loxicology، وعلم الدلالة Semantix، وقد سارت

(1) F. Schnabel, Deutsche Geschichte im neunlehnten Jahrhundert, Bücherei Band 207–1965 PP. 99–102

(2) J.B. Carroll, The Study of Language, Harvard Univ. Press, 1960, PP. 3–5, 64–70

في خط موازٍ لهذه الحقول التي تعد حقول تخصص دقيق في ميدان علم اللغة العام، مجموعة من الدراسات التي تعد ميدان دراسة لغوية منبثقة من المعنى القديم لمصطلح «فقه اللغة» او «خصائص اللغة»، وتتصل بعلم اللغة العام بسبب[1]، ومنها:

علم اللغة العام: General Linguistics، وهو العلم الذي يبحث في النظريات اللغوية العامة، ومناهج البحث فيها، اعتماداً على تحليل التراكيب الى العناصر التي تتكون منها، الى فونيات تنتظم لتكوّن مجموعة من المورفيات، وهذه تنتظم بدورها لتكوّن الجملة التي تعدّ وحدة التفاهم والتخاطب بين المتكلم والسامع، ووحدة الافصاح فيا يجري بين الفرد ونفسه. وقد تعددت مناهج العلماء في النظر الى الجملة وتحليلها، فمنهم من يرى ان على الباحث ان يبدأ بمعرفة الوازع او الدافع الذهني عند المتكلم، الحافز الذي دفعه للنطق بهذا التعبير او ذاك، ثم يقوم بتحليل الجملة في ضوء ذلك[2]، ومنهم من يرى ان عليه ان ينظر الى الجملة على انها الدافع الذي يظهر تصرفاً سلوكيا عند السامع، وفي ضوء هذا التصرف يستطيع الباحث تحليل الجملة[3]، ومنهم من يرى ان على الباحث ان يبدأ لتحليل الجملة من الجملة ذاتها الى الوحدات المكونة لها، من الاكبر الى الاصغر في ضوء القواعد التوليدية التحويلية Generative and Transformational Grammar[4].

ويبحث هذا الميدان من ميادين علم اللغة كذلك في معرفة الخصائص الرئيسة التي تكوّن لغة ما، وفي وضع الاسس الاولية للتحليل اللغوي

---

(١) انظر R. H. Robins, General Linguistics: An Introductory Survey, Longman, 1964.

(٢) انظر E. Safir, Language, PP. 25 – 6

(٣) انظر L. Bloomfield, Language, PP. 23 – 34

(٤) وانظر N. Chamsky, Syntactic Structure,

القائم على فهم الجوانب الصوتية والصرفية والدلالية والمعجمية في تلك اللغة، وفي المعاني المختلفة التي تؤديها الجملة، في المعاني التي يصنعها النحاة في ابواب نحوية تدخل فيها جمل بعينها، وليس كل الجمل التي تفيد هذه المعاني، كالاستفهام، والنداء، والتعجب... وغيرها[1].

علم اللغة التقابلي: Contrastive Linguistics

وهو احد ميادين علم اللغة التطبيقي، Applied Linguistics، الذي يعدُّ الجانب العملي التطبيقي للدراسات اللغوية التقابلية، اذ انها تمثل جانبه النظري، فيه يقوم الباحث بدراسة مقابلة لظاهرة لغوية معينة في لغتين او لهجتين؛ لإثبات الشبه والفروق بينهما. ورصد ما يراه، واصفاً كل ما يتعلق بتلك الظاهرة في اللغتين او اللهجتين، كل واحدة على حدة في مستويات التحليل: الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية، وذلك لوضع حلّ للصعوبات التي تعترض من يريد تعلم لغة غير لغته، بصرف النظر عن الفروق الفردية عند الدارسين، فيقوم الباحث بتحديد اوجه التشابه بين اللهجتين او اللغتين في الظاهرة اللغوية التي حددها، في الاصوات، بتحديد المتماثل ووضعه في قائمة، ورصد غير المتماثل واعطائه الرموز التي اتفق عليها العلماء، او بأن يرمز لها برموز يبينها للقارىء، ويقوم بالعمل ذاته في المستوى الصرفي وكيفية بناء الكلمة، ثم على المستوى التركيبي وكيف تتحد الكلمات لتكوّن جملاً، وكيف يمكن للكلمات ان تعبر عن معانٍ يريدها المتكلم بالتقديم والتأخير، والتذكير والتأنيث، والتعريف، والتنكير، وتوظيف النبر والتنغيم، Sound Pitch, Stress and intonation، فمثلاً يستعمل المتحدث باللغة العربية المعاصرة اداة التعريف في لغته بطريقة تختلف عن استعمال المتحدث بالانجليزية، فيقول، مثلاً: الرجل المجتهد...، ونجده عندما يود

(١) وانظر S. Ullmann, Principles of Semantics, Oxford, 1957.

التعبير عن الفكرة ذاتها باللغة الانجليزية يقول: The industrious man.... ، في حين ان The في اللغة الانجليزية تعني ما تعنيه (ال) العهدية في اللغة العربية، وان من عاش منّا في بريطانيا بخاصة - حيث يحافظون على سلامة اللغة الانجليزية - لا بد قد ادرك انه عندما يقول: I came by the bus ، يُسأل عن هذه الحافلة التي ذكر بأنه قد أتى بها ، The bus ،فيدرك أن عليه ان يقول: by bus... ، ونضع مثلاً آخر ، نأخذه من التقديم والتأخير (الترتيب) بين المتلازمين ، النعت ، والمنعوت ، فالنعت في العربية تابع يتبع منعوته ولا يتقدم عليه: اخذت الكتاب الجديد ، بينما يجب في الانجليزية ان يسبق النعت منعوته: I took the newbook ، ولعل الترتيب بين النعت والمنعوت في العربية وعدم مراعاته هو الذي يؤدي الى وجود بعض الجمل الملتبسة التي يعتورها الغموض ، فنقول: بقالة الجامعة الجديدة ، مدرسة جامعة اليرموك النموذجية ، فينصرف ذهن السامع الى ان المقصود في الاولى هو البقالة وفي الثانية هو المدرسة ، وقد يذهب الى ان المقصود بالنعت هو الجامعة في الاولى ، وانه «جامعة اليرموك» في الثانية ، اي ان النعت تابع للنكرة التي اصبحت معرفة بالاضافة ، او انه تابع للمعرفة مع ابقاء النكرة نكرة في الذهن وفي المعنى الذي توحي به الكلمة. ومثل ذلك يمكن ان يقال عن المماثلة بين العربية والانجليزية في توظيف التنغيم لنقل الجملة من معنى الى معنى آخر ، نقول ، مثلاً: حضر علي Ali Came ← بنغمة صوتية مستوية ، فتكون الجملة خبرية ، ولكن اذا ما غير المتكلم النغمة الى صاعدة فان المعنى لا محالة متغير الى معنى الاستفهام .

ظلت الدراسات اللغوية التقابلية حتى اوائل الستينات من هذا القرن تساهم في وضع الكتب ورسم مناهج التدريس ، يتنبأ الباحثون

بالاخطاء التي يمكن الوقوع فيها في ضوء دراساتهم للظواهر المماثلة ويرسمون للدارسين الذين يرغبون تعلم لغة جديدة، منهجاً يسيرون عليه مقابلاً بمنهج في لغتهم الام، مع مراعاة العادات اللغوية التي يكون الدارس قد اكتسبها في لغته، فينبه اليها، ذلك لأن اصحاب هذا المنهج يرون ان اللغة عادة مكتسبة كأية عادة اجتماعية اخرى[١]، وفي اوائل الستينات من هذا القرن اتجهت الانظار الى نظرية جديدة يتزعمها العالم اللغوي الامريكي **N.Chansky**، وهي النظرة التوليدية التحويلية **Generative and Transformational Grammar**[٢]، التي يرفض صاحبها واتباعه القاعدة الرئيسة التي يعتمد عليها اصحاب المدرسة السلوكية، وبها يؤكدون ان اللغة عادة مكتسبة تنمو وتتطور بمرور الزمن حيث يكتسب الانسان كلمات جديدة ومعاني جديدة، وهذا ما ينقضه اصحاب مذهب تشومسكي في نقطة رئيسة في مدرستهم، فيرون ان اللغة فطرية تقوم على عدد من العمليات العقلية الداخلية[٣].

علم اللغة التاريخي: Historical Linguistics

لقد عكف عدد من الباحثين في القديم ومن المحدثين على دراسة اصل اللغة ونشأتها، ولكن هذه الجهود لم تصل الى نتائج علمية يمكن الاعتماد عليها[٤]، فاتجه العلماء والباحثون الى البحث في اللغات القديمة كالهندية، كما فعل كل من بواس وسابير وبلومفيلد، التي عدّها العلماء الاصل الذي انبثقت عنه لغات الاسرة الهندية الاوروبية كلها، واتجهوا كذلك الى البحث في اللغة السامية الاولى بحثاً عن الاصل الذي صدرت

---

(١) انظر .L. Bloomfield, Language, PP. 23 - 34

(٢) انظر N.Chomsky, Aspect of Theory of Syntax

(٣) سنفصل القول في هذا في نظرية تشومسكي.

(٤) انظر Mario Pei, The Story of Language

عنه لغات الاسرة السامية، ولكن نتائج ابحاث العلماء في اللغات القديمة لم تزد على ان حددت بعض ملامح هذه اللغات واوجه التقارب والتباعد بينها، ومن هنا فقد اتجه علم اللغة التاريخي الى البحث في تاريخ علوم اللغة، كالاصوات وتطور انظمتها، والصرف وتطور ابنيته، ودخول المفردات من لغة الى لغة، وتاريخ كلمات اللغة وتطور معانيها الدلالية في العصور المتعاقبة في ضوء استعمالها في المجتمع من حيث الانتشار والدلالة، والعوامل المؤثرة في هذا الانتشار، او المؤدية الى دخول كلمات من لغة اخرى، ثم ارتباط كلمات اللغة بالتطور الحضاري للامة التي تستعملها.

ويعنى هذا الميدان من الدراسات اللغوية بدراسة القواعد النحوية وتطورها من زمن لآخر، وبدراسة تطور المصطلحات النحوية واللغوية وما تشير اليه من المعاني في كل عصر وفي اعمال النحاة في العصور المتعاقبة. وكذلك يعنى بتأريخ اللهجات واستقلالها عن اللغة الام او بتأثرها بها.

علم اللغة المقارن Comparative Linguistics

ذكرنا فيما سبق ان اصحاب المنهج التاريخي في دراسة اللغة قاموا بتصنيف اللغات الى مجموعتين لغويتين كبيرتين يطلقون عليهما:

أ) اسرة اللغات الهندية الاوروبية، وتضم معظم لغات شبه القارة الهندية وايران، بالاضافة الى اللغات المستعملة في القارة الاوروبية.

ب) اسرة اللغات السامية، وتشمل العربية (الشمالية والجنوبية)، والعبرية والحبشية والآرامية والاكادية، والفينيقية والاجريتية وغيرها. فاعتماداً على رصد اوجه التماثل والاختلاف بين هذه اللغات وما يتفرع عنها من لهجات تتباين بمرور الزمن حتى تصبح لغات في المستويات او الانظمة الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والمعجمية، اعتماداً على رصد

ذلك قام العلماء بافتراض لغة قديمة انحدرت منها هذه اللغات فنشأت الفروع التي اصبحت: الرومانية والجرمانية والسلافية والهندية والايرانية[١]، وتحت كل فرع من هذه الفروع وجد عدد من الفصائل: الجرماني: الانجليزية والدنماركية، النوردية والالمانية، وغيرها والفرنسية والاسبانية والايطالية والرومانية المنبثقة عن اللاتينية وتنتهي الى اصل واحد هو الاصل الروماني. وهناك مجموعة من الفصائل الاخرى التي تنتمي الى مجموعة واحدة من اسرة واحدة وهي الروسية والاكرانية والسلوفاكية والتشيكية والبولندية والبلغارية ولغة الصرب، وما يتفرع منها من لهجات، وتنتمي الى السلافية، ثم الهندية وتشمل عدداً من اللغات....

وميدان الباحث في علم اللغة المقارن ان يقابل بين الظواهر اللغوية المختلفة والانظمة التي تؤدي هذه الظواهر، الصوتية والصرفية والمعجمية... في الفروع التي تنتمي الى اصل لغوي واحد[٢]، لبيان الصلات التاريخية، ورصد نقاط التلاقي والافتراق بينها.

علم اللغة الوصفي: **Descriptive Linguistics**

ظلت الدراسات اللغوية المقارنة هي الميدان الذي تنصرف اليه همم الباحثين للمقابلة بين لغتين من اصل واحد ودراستها، الى ان نشر كتاب العالم السويسري دي‌سوسير **de Saussure** بعد وفاته بثلاث سنوات، سنة ١٩١٦ م، بعنوان: **Course de Linguistique Géneral**، الكتاب الذي حمل البذرة الاولى للمنهج الوصفي في دراسة اللغة، فاخذت الدراسات اللغوية تتأثر بآراء هذا العالم الذي رأى ان الدراسات اللغوية القديمة وانصراف اصحابها الى البحث في اصل اللغات

(١) انظر، S. Potter, Language in The modern World, Pelican Book, 1968

(٢) وانظر: R.H. Robins, A Short History of Linguistics, London, 1967

ونشأتها، وفي اللغات الاصول وما تفرع منها من فروع، لم تأت بنتائج علمية مقنعة، وبناءاً على نتائج ابحاث هذا العالم، اتجه الباحثون الى البحث في اللغة الواحدة في زمن بعينه Sychronick، اعتماداً على ان لكل لغة مجموعة من الوحدات الصوتية تتألف منها مجموعة كلمات معجم تلك اللغة، وعليها يقوم البحث الصرفي والبحث المعجمي فيها، ومنها تتألف الجمل التي تسير طبقاً لقواعد معينة في الاستعمال اللغوي الاجتماعي للتعبير عن المعاني الثقافية والحضارية المختلفة[١].

بعد ان عرضنا عدداً من أهم ميادين الدراسة اللغوية ومناهج البحث اللغوي بايجاز، المناهج التي ظل كل منها يعد في فترة من الزمن رديفاً لمصطلح علم اللغة، نجد لزاماً ان نعيد السؤال: ما هو علم اللغة في الدراسات اللغوية المعاصرة؟ ولكن قبل الاجابة نرى ان نعرض طرفاً آخر من آراء بعض اللغويين العرب القدماء. يرى ابن جني ان اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم[٢]، وهذا الرأي يضم نقطتين رئيستين هما: ان اللغة مجموعة من الاصوات (الفونيات) التي تنتظم في كلمة والكلمة تنتظم مع الكلمة فتكون جملة، وان الجمل التي تنتظم فيها الكلمات تكوّن في مجموعها ما يسمى باللغة التي تعبر عن المعاني التي في ذهن المتكلم ويحتاج في اخراجها، لنقلها الى السامع او ليفصح عن مشاعره الداخلية واحساسه بموضوع معين، الى تلك الجمل او الى هذه اللغة. فاللغة اذاً، اهم وسيلة اتصال بين المرسل الذي يعبر نطقاً Vocally، او كتابة Graphically، والمستقبل الذي يستقبل الرسالة المرسلة في الهواء عن طريق جهاز السمع، او مكتوبة فيستقبلها عن طريق احدى الحواس الأخرى. وقد يستعمل المرسل اللغة للتعبير عما في

---

(١) وسنعرض آراء هذا العالم بمزيد من التفصيل في فصل قادم.
(٢) الخصائص: ٣٣/١.

نفسه من مشاعر واحاسيس يخرجها منطوقة دون ان يهدف توصيلها الى مستمع. ولما كانت اللغة هي النظام الصوتي للاتصال او للتعبير الانساني، فانه يُنظر اليها من جانبين اولهما: الجانب الشكلي **Formal** الذي يعنى بالتركيب اللغوي في مستوياته الثلاثة:

أ) الصوتي **Phonology**، ويدرس فيه الوحدات الصوتية التي تتكون منها الكلمة طبقاً لمعايير، منها: الهواء المندفع من الرئتين عبر جهاز النطق عند النطق بكل صوت **Sound Waves**، ثم دراسة هذه الاصوات واستخراج خصائصها باستخدام عدد من الاجهزة المعقدة كالاسبكتروجراف **Spectrograph**، والاوسلوجراف **Oscillograph**، ثم تحليل هذه الاصوات تحليلاً فونولوجياً **Phonological analysis** بحيث تدرس فيه وظيفة هذه الاصوات **Function** في الكلمات فتميز بين كلمة واخرى، ويترتب على ذلك اختلاف معنى الكلمات[١].

ب) المستوى الصرفي **Morphology**، وفيه ينظر الى بنية الكلمة، وقسمها الذي تلتحق به (من اقسام الكلم)، ثم الى تصريفها، وما يكمن فيها من معنى الزمن ان كانت فعلاً، او معنى التذكير او التأنيث او الافراد او التثنية او الجمع.... الخ.

جـ) المستوى التركيبي **Syntax**، وفيه يقوم الباحث بالتركيز على الجملة وتركيبها، وما يطرأ عليها من تقديم وتأخير وحذف وزيادة، .... وغير ذلك[٢].

ويبدو أن معظم علماء اللغة العربية القدماء، وكثيرين من المحدثين ينظرون الى النحو على انه هو علم اللغة، ففي القرن الأول من الهجرة،

---

(١) وانظر P. H. Mattews, Morphology, an introduction to the theory of word-structures, 1973, PP. 196-203.

(٢) وسنعرض هذه المصطلحات ودورها في المعنى بعنوان «عناصر التحويل».

اندفع عدد من العلماء بدوافع دينية وسياسية واجتماعية[1]، لاستقراء كثير من شواهد العربية؛ لاستنباط قواعدها، وعلى الرغم من ان هذا الاستنباط قد سار في اتجاهين متوازيين وكوّن مدرستين اختلفتا في كثير من تخريج الظواهر اللغوية وتقعيد القواعد بناء على هذا التخريج او الاختلاف في طريقة تناول المادة اللغوية، الا ان وجهة نظر المدرستين قد التقت عند القول بأن النحو علم العربية الى ان جاء ابن جني (ت:٣٩٢هـ) وترك مجموعة من الآراء اللغوية الرائدة في ميادين الصوت والصرف واللهجات العربية وخصائصها، وتداخل اللغات وتأثرها ببعض، فكانت ميداناً خصباً للدارسين وما تزال الى يومنا هذا من اكثر البحوث عمقاً وادراكاً لانظمة اللغة. ومما هو بين واضح ان التركيز على المادة النحوية بقواعدها وقوانينها وتطبيقاتها عند كثير من الدارسين القدماء والمحدثين، جعلها تكون بمثابة الرديف لمصطلح علم اللغة ودراسته، وجعل من يقرأ كتاباً في علم اللغة يتوقع ان يعرض كاتبه مجموعة من القواعد والقوانين التي تتعلق بالحركة الاعرابية وتخريجها وتوجيهها بطريقة حديثة لتيسير تعليمها وتعلمها. فاخذ النحو يعني - عند الدارسين - اعراب الكلمات في الجمل والتفنن في تخريج الحركة التي لا عامل لها في الجملة، يعللون او يتأولون، وان لم يكن لتلك الجملة معنى، فلو طلبنا من طالب جامعي في الجامعات العربية ان يعرب الجملة التالية مثلاً: - كما يقول الدكتور تمام حسان -: شقأ الشاقىء الشقأة بمشقأته. فانه سيبدأ بالتفكير في الحركة الاعرابية ورصد المرفوع وربطه بأبواب الرفع في النحو، وكذلك المنصوب والمجرور فيقول:

---

(١) وانظر: تمام حسان «التراث اللغوي عند العرب» مجلة فصول، العدد الاول ١٩٨٠، ص ٨٧.

شقأ: فعل ماض مبني على الفتح:

الشاقيء: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الشقأة: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

الباء: حرف جر.

مشقأة: اسم مجرور بالباء وعلامة جره... وهو مضاف

والضمير: ضمير متصل مبني في محل جر.

فالاعراب طبقاً لهذا الفهم وسيلة تفكيك الجملة الى قوالب واجزاء ميتة لا حياة فيها، ودون معرفة السبب الذي من اجله يتم هذا التحليل او التفكيك، واذا ما قرأنا ما يقوله بعض اللغويين العرب القدماء «الاعراب فرع المعنى»، فاننا نرى ان على القارىء المعرب، او المحلل المفكك ان لا يبدأ بتحليل الجملة الا بعد ان يعرف معناها، فيقوم بالاعراب في ضوء المعنى، او يقوم بالاعراب لابراز الجوانب الخفية في المعنى، اذ أن الاعراب وسيلة من وسائل المعنى وخادم من خدمه. فالنحو - على ذلك - هو المحور الاساس في اللغة لمعرفة المعاني التي في الجمل، ولمعرفة الابواب التي تنتمي اليها الجمل او تصنف فيها، ومهمة النحو ان يعطي مجموعة من القواعد الخاصة بالكلمة وارتباطها مع غيرها في الجملة، وارتباط الجملة بغيرها من جمل النص اللغوي، مبنية على استقراء واسع للغة، استقراء يسمح بوضع القاعدة ثم تبرير وضعها والدفاع عنه بالشواهد، ثم الكشف عن امكان اتباع هذه القاعدة لتجنب الوقوع في الخطأ عند استعمال اللغة، وليس كما هو مستقر في اذهان كثير من المعلمين والمتعلمين ان نحو ايّة لغة هو كتاب النحو (او (القواعد) المؤلف فيها[1].

اما الجانب الثاني فهو الجانب الوظيفي Functional approach،

---

(١) انظر: F. Palmer, Grammar, Pelican Books, 1973, P. 11.

وتم فيه دراسة الوظيفة التي تقوم بها الكلمة في موقعها في الجملة، ومعرفة ما ان كانت الكلمة قد وقعت في موقعها الاصل او اخذت حركتها الاصل قياساً على ما جاء عن العرب، او تغير شيء من هذا، واذا كان قد تغير فما المعنى الذي كان له التغيير، كذلك معرفة قوانين انتقال الجملة بالتنغيم الذي تنطق به من معنى الى معنى آخر. وقد فصلنا القول في هذا في عناصر التحويل.

اما علم اللغة عند معظم العلماء المعاصرين منذ دي سوسير الى يومنا هذا فهو العلم الذي يقوم بدراسة لغة ما في ذاتها ولذاتها، دراسة علمية دقيقة تعطي وصفاً دقيقاً تاماً لانظمة اللغة، وكيف تعمل هذه الانظمة او الاجهزة، اعتماداً على ملاحظة الظواهر اللغوية ثم دراستها ووضع النظريات لتعليل الملاحظات، ثم وضع النظريات موضع التجريب الدقيق بالتطبيق لمعرفة ما ينطبق من اللغة على القواعد والقوانين وما يخرج عليها، ولمعرفة انسجام هذه القواعد والقوانين او النظريات مع الاستعمال اللغوي، ثم الكشف عن خصائص تلك اللغة، ووضع القواعد التي تمكن من يرغب في تعلمها من ان يحذو حذو اهلها دون أن يقع في الخطأ[١]، يقول تشومسكي: «ان نحو أية لغة في الحقيقة - هو افتراضات تتعلق بالمبادىء الاساس لتكوين الجملة في تلك اللغة، وتمثل مجموعة من القواعد المفترضة المتعلقة بالمادة المجموعة[٢]، فعلم اللغة كما ذكرنا هو دراسة اللغة في ذاتها وبدون تأثر بعناصر أخر او بميادين بحث تاريخية او تقابلية او....، ولذاتها، اي لغير حاجة الوصول الى نتائج تتعلق بميدان بحث آخر.

---

(١) انظر: R.F. Terwilliger, Meaning and mind, a study in the Psychology of Language, Oxford, 1968, P. 195.

وانظر: N. Chomsky, Aspects of the theory of syntax, P. 219

(٢) السابق.

ويبدو ان النحاة واللغويين العرب القدماء في المرحلة الاولى من الدرس اللغوي، قد ساروا على المنهج اللغوي الذي ترتضيه الدراسات اللغوية الحديثة، ولكن نقاطاً معينة أدخلت في المنهج فأدت الى وهن في بعض النتائج، ومن هذه النقاط:

١ - الخلط في مرحلة الجمع (جمع الشواهد اللغوية): فقد قام النحاة العرب القدماء بجهد كبير مرموق لجمع مادة الاستقراء اللغوي من الأعراب في البادية، ومن الشعراء الذين كانوا يفدون الى البصرة والى الكوفة، فيما بعد، لعرض بضاعتهم على النحاة، ولكن النحاة لم يفصلوا بين ما كان يردهم من هذه القبيلة او تلك، فظهرت نتائج هذا الخلط عند وضع القواعد النحوية، فجاءت قواعدهم مستوعبة اكبر عدد من الشواهد المتماثلة، واخرجوا ما لا يماثلها واطلقوا عليه «شاذ»[1]، مع ان الذين نطقوا به هم من العرب الاقحاح الفصحاء، وربما كان من بين هؤلاء الأعراب من قد احتج النحاة بشعرهم الذي كان يلقى باللغة المشتركة (لغة السوق او المنتدى الادبي) لقواعد نحوية. ولو جمع النحاة المادة اللغوية وصنفوها ينسبون ما جاء من كل قبيلة الى افرادها على حدة، لما كان من العسر بمكان ان نخرج بتفسير او تخريج مقنع لكثير من الشواهد التي لا نجد لها تخريجاً الا بالقول «شاذ»، او كما كان الفارسي يقول: شاذ لا يقاس عليه وهو كثير في كلامهم، وبتخريج للشواهد التي اذا وقعت في القرآن الكريم لا نجد مناصاً من التأويل البعيد كما هو الحال في ﴿ان هذان لساحران﴾ وفي ﴿ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى....﴾. فقد كان الشعراء يدركون ان هناك اختلافات في اللهجات بين القبائل، وكان احدهم اذا اراد ان ينظم شعراً للمنافسة به في الأسواق، نظمه باللغة الادبية

(١) وبخاصة نحاة البصرة.

المشتركة بين القبائل، واذا ما قال شعراً في قبيلته جاء به متفقاً مع لهجتهم وعاداتهم اللغوية، وكان من بين أفراد القبيلة من حفظ مثل هذا الشعر كما هو، فلم يكن خطأً ولا مخالفاً لما هم عليه في لهجتهم، فتناقلوه الى ان وصل الى النحاة الذين حكموا عليه بالشذوذ لأنه مخالف لما عندهم من قواعد، ولأنه كان قليلاً، وان يكن في الحقيقة ليس بقليل، اذ ليس من اليسير ان يسلم الباحث بان شاعراً ما جاء بالمثنى وفيه الألف في حالاته كلها: الرفع والنصب والجر، في بيت واحد او اثنين او عشرة فقط، وليس من المعقول ان يكون قال هذه الابيات القليلة مخالفاً ما عليه قبيلته دون ان يصوبوه فضلاً عن ان يحفظوه دون تصويب، ولكن النحاة اسقطوا كثيراً من الأشعار التي وردتهم مخالفة في تراكيبها او حركات الاعراب فيها، ما كانت عليه قواعدهم التي اخذت تستقر مأخوذة من لهجات قبائل بعينها.

٢ - الاقتصار في استقراء المادة اللغوية على قبائل معينة: اسد، وتميم، وقيس وهذيل وبعض الطائيين وبعض كنانة، ورفض القبائل الاخرى بحجة انها كانت ذات علاقة تجارية او علاقة مجاورة بالاقاليم التي لم تكن تتكلم العربية، ونحن نعلم ان لغة قريش كانت هي اللغة المشتركة، والتي كانت قد صقلت بان دخلت فيها الكلمات التي كان اصحابها يفدون الى ديار قريش للتجارة او التعبد او لانها المركز الحضاري النشيط في شبه الجزيرة العربية آنذاك، فيقولون ويأخذ منهم القرشيون ما يستحسنون، بالاضافة الى ان قريشاً كانت اوسع القبائل احتكاكاً بالعرب وبغير العرب في الجزيرة وخارج الجزيرة في رحلاتها التجارية في الصيف والشتاء. فان اقتصار النحاة في جمع المادة اللغوية على قبائل محدودة معدودة، جعل قواعدهم محدودة لا تجد فيها تفسيراً للظواهر التي لا توجد في غير لهجات هذه القبائل.

(١) انظر الاقتراح ٥٧ والمزهر. ١/٢٢، ٢١٢.
(٢) المزهر: ٢٢/١.

٣ - الاقتصار في استقراء المادة اللغوية على زمن معين ينتهي بأبراهيم ابن هرمة، او ببشار بن برد، في حين ان اللغة في نظاميها المعجمي والصرفي متطورة متجددة لتتمكن من سد حاجة مستعمليها في التعبير عما يجول في انفسهم في اطار نظاميها اللذين يجب ان يكونا ثابتين: التركيبي النحوي، والصوتي، فان للمتحدث بالعربية ان يشتق مجموعة كلمات من مجموعة اصوات اللغة للتعبير عن شيء جديد ترتبط هذه الكلمات بما تعبر عنه بسبب، مع مراعاة قواعد القياس الصرفي، ثم يضع هذه الكلمات في جمل ثم يحول هذه الجمل الى جمل أخر مقدماً او مؤخراً، حاذفاً او...، مع مراعاة قواعد القياس في التركيب على ما جاء عند العرب. فان الكلمات التالية مثلاً: عمان، اربد، الى، اليرموك، جامعة، يحضر، صباحاً، ليتعلم، محمد، من، في. تنتظم في جملة واحدة تبدأ بالفعل (يحضر)، يتبعه الفاعل (محمد)، يليه المكان الذي يخرج منه، ثم الذي يذهب اليه مع الروابط التي تشير الى البداية في المكان والنهاية فيه، لتصبح: (من عمان الى اربد)، ثم الزمان الذي يحضر فيه (صباحاً)، ثم الغرض من الحضور (ليتعلم)، ثم المكان الذي يتعلم فيه مع الرابط الذي يشير اليه (في جامعة اليرموك)، لتصبح الجملة: يحضر محمد من عمان الى اربد صباحاً ليتعلم في جامعة اليرموك، ويمكن ان تحول هذه الجملة لتعبر عما في نفس المتكلم من اهمية لجزء من اجزائها، فيقدم ويؤخر، ولكنها في كل مرة تعبر عن معنى فيه شيء من الاختلاف عمّا يسبقه او يليه، من غير ان يخرج على مقتضى قواعد التقديم او التأخير في العربية في عصر معين[1].

(١) انظر تفصيل القول في هذه النقطة في مقالتنا في المجلة العربية للعلوم الانسانية عدد ٨ مجلد ٢، ١٩٨٢، «رأي في بعض انماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر» وانظر كذلك:

J. Greenberg, Some Universals of grammar With Particular reference to the order of meaningful elements, 1963. P. 78.

٤ - الاهتام بالشكل اكثر من المضمون: وضع النحاة القدماء عدداً من المصطلحات التي اخذت تمثل ابواباً نحوية، وقد كان هدفهم من هذه الابواب او المصطلحات وصف اساليب اللغة وما تتضمنه هذه الاساليب من معانٍ، ولكنها انحرفت فيا بعد الى جزء واحد مما اهتم به النحاة وهو الحركة الاعرابية، وتفنن النحاة في اعطاء المبررات لهذه الحركة، فوضعوا نظرية العامل، وقسموا الكلمات في الجمل الى عوامل ومعمولات، فما كان من المعمولات لعامل مذكور ربط به، وان جاء على غير ما يعمله العامل احتالوا بعامل مقدر محذوف، او محذوف لا يجوز اظهاره او....، ولا غرض من هذا التقدير او التأويل الا تبرير الحركة الاعرابية ليس غير، وكثيراً ما يؤدي اظهار ذاك المقدر الى تغيير في المعنى الذي قصد به التركيب، فكان اهتام النحاة بالمصطلح النحوي وتبرير الحركة اكثر من اهتامهم بالمعنى، فأصبح هذا الاهتام عند النحاة المتأخرين هدفاً يسعون اليه حتى إن من كان يستمع اليهم يناقشون النحو آنذاك لا يجد ما يعبر به الا ما عبر به احد الأعراب الذين قدموا الى حلقة احد النحاة وسمعهم فقال: ما لي اراكم تتحدثون في لغتنا بشيء ليس من لغتنا.

وربما كان هذا هو الذي دفع عبد القاهر الجرجاني الى اعادة النظر في النحو الذي هو عنده التعليق او النظم، والذي يضم عنده كذلك المعنى بالاضافة الى سلامة المبنى[1]، ولو حاولنا استخلاص طريقة لتحليل الجملة في ضوء ما يراه الجرجاني لقلنا: ضرب موسى عيسى صباحاً امام المسجد تأديباً له.

عيسى: هو الشخص الذي وقع الضرب عليه.

موسى: هو الشخص الذي اوقع الضرب على عيسى.

(١) وانظر: دلائل الاعجاز ص٣٧٦، ٤١٧ - ٤١٨.
وأنظر فصل النحو بين الصناعة والمرفة في كتاب تمام حسان: الاصول.

ضرب: هو الحدث الذي اوقعه موسى على عيسى.
صباحاً: هو الزمان الذي اوقع موسى الضرب فيه على عيسى.
امام المسجد: هو المكان الذي اوقع موسى الضرب فيه على عيسى.
تأديبا له: هو الغرض الذي اوقع موسى الضرب له على عيسى.

ولا نظن الا ان القارىء قادر على تنظيم كلمات الجملة وربطها بالحجز الذي اراده عبد القاهر، وان لم تكن قد وضعت امامه مباشرة، في حين اننا لو اخذنا تحليل جملة قصيرة، فان امر اعادة الجملة في ضوء المصطلحات النحوية امر ليس باليسير:

: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة.
:فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى.
:مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

فاذا استطعنا ان نضم هذا التحليل الذي يضبط سلامة البنية الشكلية في الجملة الى ذاك التحليل الذي يحقق الوصول الى المعنى، فان امر الوصول الى المعنى الدلالي للجملة يصبح امراً ميسوراً، وامر الانصراف عن اعراب الجمل التي لا معنى لها مأموناً[1].

٥ – الاقتصار في تقعيد اللغة وتقنينها على اللغة المكتوبة، بينما الأصل في اللغة ان تكون منطوقة، وبالنطق يستطيع المتكلم ان يعبر بتركيب جملي واحد عن معانٍ متعددة، ولمّا كان النحاة قد اهملوا في تقعيد القواعد كلّ ما يتعلق بالنبر والتنغيم، نتيجة اعتمادهم على اللغة المكتوبة، فاننا لا نجد لهذين العنصرين اللذين اخذا يبرزان بوضوح في الدراسات اللغوية المعاصرة وبخاصة في الغرب، لا نجد لهما اثراً عند نحاة العربية الا فيما يتعلق بالاستفهام محذوف الاداة، وان التفاتهم الى التنغيم فيه غير منصوص عليه ولا اثر لاشارة مباشرة اليه.

---

(١) انظر: «عناصر التحويل...» في القسم التالي من هذا الكتاب.

ونحن نرى ان كثيراً من الاساليب النحوية واللغوية تقوم على النغمة الصوتية، او تلعب النغمة الصوتية فيها دوراً رئيساً، كما في الاستفهام والتعجب والانكار والتهكم، والاختصاص والاغراء والتحذير.... وسنفصل القول في هذا في: التنغيم عنصر من عناصر التحويل[1].

٦ - قدسية الكتاب النحوي، القدسية التي دفعت كل من يرغب في وضع مؤلَّف في هذا الميدان ليشعر بضرورة السير على المنهج الذي سار عليه سلفه، بل وعليه ان يغالي في فلسفة المصطلحات النحوية وعملها واثرها في الشكل مع اهمال المضمون، وليت الامر قد توقف على كتاب سيبويه الذي لا تجد فيه من التعقيد ما تجده في مؤلفات المتأخرين، وليتهم اخذوا بقول من قال: من اراد ان يؤلف كتاباً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحِ، اذاً لما كان هذا العدد من المؤلفات والشروح وشروح الشروح، والهوامش والتعليقات والحواشي، وهي كلها في جوهرها تسير على منهج واحد، قائم على فكرة بعينها، وهي العامل وما يترتب عليه، ونرى أن الباحث في كتب النحو وشروحها من بعد سيبويه الى ابن هشام لا يجد اختلافاً كبيراً في المنهج، وان كان واجداً اختلافاً في المصطلحات النحوية التي يستعملها النحاة، مع ان الخليل - رحمه الله - لم يقصد لهذه القواعد ان تأخذ شيئاً من تلك القدسية، يقول: «ان العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها وقامت في عقولها علله، واعتللت انا بما عندي.... فان سنحت لغيري علة لما علمته من النحو هي اليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها[2]»، ففتح بذلك الباب على مصراعيه لمن شاء ان يبحث في المادة اللغوية التي جمعت في زمنه معللاً بالطريقة التي لا تخرج العربية عن المنهج

(١) وانظر K. AMAIREH, «Various elements ascertaining meaning in Arabic Grammar,» in Journal of Sematic Studies Vol. 26. No. 1.

(٢) الايضاح في علل النحو - الزجاجي، ص٦٦.

السليم في تحقيق المبنى والمعنى او الشكل والمضمون. وربما كانت هذه القدسية للكتاب والمنهج هي التي ادت الى طمس المحاولات التي قام بها بعض النحاة واللغويين، او الى طمس الآراء التي قال بها هؤلاء، بل والى أبعد من ذلك، الى رد آراء اهل الكوفة مع انها في كثير مما قامت عليه تتسم بالوصفية ومحاولة ابراز ما في التراكيب من معنى اعتماداً على التقديم والتأخير والحذف والزيادة.... وغيرها.

الفصل الثاني

أعلام النهضة بالدرس اللغوي في الغرب

قلنا ان الدراسات اللغوية قد دخلت مرحلة طويلة من الركود والبعد عن البحث العلمي الدقيق اذا استثنينا الدراسات اللغوية العربية التي قامت بجهود نفر لم يكونوا يعرفون الملل في سبيل خدمة كتاب الله، وقد كانت دراستهم، وستبقى، ماثلة شاهدة لهم بطول الباع في خدمة العربية بعامة والدراسات اللغوية بخاصة، ظلت هذه المرحلة من الركود العلمي حتى كان عصر النهضة الاوروبية، فاتجه العلماء الغربيون لدراسة اللغات الشرقية، العربية والعبرية بخاصة، ومقارنتها باللغات المعروفة عندهم آنذاك كاللاتينية والفرنسية والانجليزية وغيرها، فبهرهم ما وجدوه في العربية من تقدم في نظامي الأصوات والتراكيب، فيما تركه الخليل وسيبويه والفارابي وابن سينا وابن جني والجرجاني. فتناولوا اللغة يبحثون فيها معتمدين على ما توصلوا اليه في نتائج البحوث السيكولوجية للوصول الى المعنى الذي يريده المتكلم، بالاضافة الى تركيزهم على الدراسات الوصفية القائمة على التحليل اللغوي الوصفي في انظمة اللغة الصوتية والصرفية والتركيبية، وبمناهج جديدة مطورة، فنشأت، عندهم في الدراسات اللغوية، مجموعة مدارس تختلف احداها عن الأخرى باختلاف وجهة نظر علماء كل مدرسة في تحليل النصوص او البحث عن المعنى. وقد اعتمد مؤسسو هذه المدارس على افكار وآراء العالم السويسري دي سوسير الذي يُعدّ بحق المؤسس الأول لعلم اللغة المعاصر، وامام نحاة النهضة اللغوية الحديثة. وسنعرض هنا بايجاز آراء هذا العالم وآراء ابرز العلماء الذين جاءوا بعده واعتمدوا على آرائه وكونوا مدارسهم التي دفعت الدرس اللغوي الحديث الى الامام.

فردينانددي سوسير (١٨٥٧ - ١٩١٣ م) F. De Saussure

ولد في جنيف سنة ١٨٥٧ م، وعاش حياته بين برلين، حيث التقى بعدد من اشهر العلماء الذين كانوا يبحثون في اللغة، وباريس حيث عمل مديراً للدراسات اللغوية في المدرسة التطبيقية للدراسات العليا، وحيث القى محاضراته في علم اللغة العام، المحاضرات التي جمعها تلميذاه Bally و Sechehay، ونشراها بعد وفاته بثلاث سنوات بعنوان Course de Linguistique Géneral، فتضمنت اهم آراء هذا العالم ومذهبه في دراسة اللغة، وتقوم على تقسيم اللغة الى مجموعة من الثنائيات: تقوم الاولى على ان السيميولوجيا حلقة من المؤسسات الاجتماعية قائمة على مجموعة من الاشارات، تنتظم في اطار ومنهج، وتمكن أفراد المجتمع من الاتصال فيما بينهم، وتقوم الثانية على تحديد العنصر الرئيس في اللغة ميدان البحث والدراسة، وهو القدرة على انتاج الكلام، قدرة منبثقة من الخلفيــة السيكولوجيــة والسوسيولوجيــة والفلسفيــة عنــد المتكــلم والمجتمع، وفي معزل عن الدراسات التاريخية القائمة على البحث في اصل اللغات ونشأتها وتطورها. ثم يوظف سوسير هذا التحديد ليقارن بين اللغة بصفة علمة، والتي هي القدرة على انتاج الكلام باشارات رمزية، وكل لغة من لغات البشر على حدة، في وحداتها اللغوية وقواعدها وقوانينها من جهة، وبين الانتاج الفردي للغة ما على لسان متحدث بها مع مراعاة هذه القواعد والقوانين، ومع عدم الخروج عليها بحال. وبذا تبرز نقطة ذات قيمة اكبر في مذهب سوسير، وهي التمييز بين اللغة والكلام، فاللغة - ويقوم علم اللغة بدراستها مهملاً الكلام - انتاج جماعي، وضعته الجماعة التي تستعمل هذا النمط من الاتصال الرمزي الاشاري في اذهان المتكلمين بها، فاختُزنت في اذهانهم بالقوة، بدلالتها على ما تشير اليه، وبما احيطت به من أُطر نفسية واجتماعية وحضارية وتاريخية. اما الكلام فهو الانتاج المحسوس الذي ينتجه الفرد

في المواقف المتعددة في حياته اليومية، اي انه هو التجسيد المحسوس للغة، وهو النموذج الذي يقوم الباحث اللغوي برصده من عدد من الافراد في مجتمع يريد الباحث دراسة لغته، ليصل الى وضع قواعد وقوانين لتلك اللغة. وترتب على هذه النقطة كاملة نقطة اخرى في مذهب سوسير، وهي التفريق في دراسة اللغة بين مناهج التحليل التي تعتمد على وصف اللغة في زمن محدد **Diachronic Grammar** لابراز اهم خصائصها ولرصد قواعدها وقوانينها وكيفية انتظام مبانيها الصرفية والتركيبية. والمناهج التاريخية **Synchronic** التي تبحث في اللغة في عصور تاريخية متلاحقة متتابعة لابراز التطور والتغيير الذي يجري على اللغة بمرور الزمن. وهنا تلتحق نقطة اخرى من نقاط نظرية سوسير بالسابقة عليها، وهذه اقتضت ما يترتب عليها، وهاتان: ان دي سوسير يرى ان الرمز اللغوي رمز محسوس اعتباطي اجتماعي متوارث له صورة سمعية (لما هو منطوق). واخرى ذهنية يرتبط بها الرمز فتشير الى مدلول اجتماعي، وبذا فالرمز اللغوي يختلف عن غيره من الرموز التي لا تعتمد على النطق وان كانت ترتبط بمدلول ذهني اجتماعي. ويرى كذلك ان للغة بُعدين تقوم عليها: البعد الخارجي، وهو الشكل، ويرتبط بأُطر خارجية تتصل بالمجتمع وتاريخه، وبموقعه الجغرافي، وبانتاجه الادبي وصراعه السياسي، وغير ذلك. والبعد الداخلي، وهو الجوهر او المضمون، وهو الذي يمثل النظام الذاتي الدقيق للغة. ويعتمد هذا البعد على ان الوحدات التي تكوّن اللغة تكتسب قيمتها الدلالية اللغوية بتميزها عن بعضها اعتماداً على ما فيها من فروق.

ظلت آراء دي سوسير التي نشرت في كتابه **Course in general Linguistics** موضع اهتمام العلماء الذين جاءوا بعده فضلاً عن اولئك الذين عاصروه، بين منتقد يراه قد خرج على افكار المناهج التاريخية وخططها السائدة آنذاك، أو أنه ما زاد على ان اشار الى بدهيات

معلومة معروفة، كالرمز اللغوي، واعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول دون ان يضع لها تفسيراً علمياً دقيقاً مقنعاً. ومادح يرى في هذا الخروج قيمة تجديدية ارمى بها صاحبها معالم مدرسة جديدة في الدراسات اللغوية الوصفية، وكان من بين هؤلاء واولئك كبار علماء العصر: جاكبسون وتروبتسكوي وبلومفيلد ومي وجسبيرسن وبينفنيست، ومن العلماء من نظر الى آراء سوسير نظرة اعتدال، فرفضوا اعطاء حكم، بحجة عدم امكان الاعتماد على الكتاب المذكور Course لمعرفة آراء سوسير ومذهبه اللغوي، اذ أن هذا الكتاب تمّ اصلاً بجمع امالي سوسير على تلاميذه من ١٩٠٦ - ١٩٠٨م، وليس هناك من سبيل لتوثيق نصوص هذه المحاضرات التي لم يُعثر على مسوداتها بعد رحيل صاحبها. ولسنا بصدد مناقشة هذا الرأي الذي فنده العلماء الفرنسيون بالتفصيل وردوا عليه.

ادوارد سابير (١٨٨٤ - ١٩٣٩م) Edward Sapir

ولد في لاوتبورغ، ثم سافر الى الولايات المتحدة وهو طفل صغير، فدرس في نيويورك، ثم التحق بجامعة كولومبيا حيث درس اللغة الجرمانية، ثم اهتم اهتماماً كبيراً باللغات الهندو - اوروبية، فتعلمها وبحث فيها، بتوجيه من العالم الامريكي بواس F. Boas، العالم المعروف في ميدان السلالات البشرية، فاصبحت هذه اللغات هي ميدان تخصص سابير فيما بعد، ثم انتقل من كولومبيا الى جامعة كاليفورنيا، ثم الى جامعة بنسلفانيا حيث زاد اهتمامه باللغات الهندية، وحيث زاد عدد القبائل الذين علم لغاتهم، ومنها اليانا Yana، والبايوت Baiute، والنوتكا Nootka، والاثاباسكان Athabaskan وغيرها.

وبعد ان كانت مواهبه قد صقلت واتسعت ثقافته اللغوية والادبية والتاريخية كتب كتابه الذي اشتهر به وعرف كما لو لم يكتب غيره، Language, New York, 1921، ويعد هذا الكتاب بحق احد الكتب

الرئيسة والدعامات الاساس التي قام عليها علم اللغة المعاصر، وبه يُعد سابير احد مؤسسي علم اللغة المعاصر في الغرب بعامة، وفي الولايات المتحدة الامريكية بخاصة.

يتحدث سابير في هذا الكتاب عن عدد من البنود اللغوية الهامة، فيتحدث عن الفونيم او ما يسميه الأطر الصوتية او النماذج الصوتية Sound-Patterns، ويرى ان في كل لغة نظاماً داخلياً محدوداً يوازي النظام الصوتي فيها، يصل اليه الباحث او المحلل اللغوي بتحليل متعدد الخطوات، معتمداً على الفروق الصوتية ذات الصفات المميزة، وذات القيمة السيكولوجية الدلالية اللغوية Points in the Pattern، مما جعل العلماء فيما بعد يعدونه من اصحاب المذهب السيكولوجي، الذي يعتمد في فهم الفونيم على الشعور اللغوي لدى المتكلم وعلى وعيه لما يقول، خلافاً لما كان سائداً عند الباحثين قبله، من ان الاصوات ترتبط من حيث تطورها وصفاتها باطار مادي آلي.

وسنحاول هنا ان نأخذ عدداً من النقاط الهامة في نظريته، نستخلصها من كتابه Language، ونتحدث عنها بايجاز. يتحدث سابير عن نقطة قد تعد من النقاط الجديدة التي ادخلها في البحث اللغوي ولم تكن موضع اهتمام من قبل، وهي تمييزه بين الشكل اللغوي والمضمون، فيحصر الشكل في النظم النحوية من القواعد والقوانين التي تضبط تتابع المباني الصرفية (الكلمات) في الجملة، ورصد ما يجري على هذه المباني من تغيير في حروفها واشتقاقها وانتقالها من قسم صرفي الى قسم صرفي آخر بالنبر وغيره. ويرى ان لدى المتكلم قبل ان يتكلم فكرة (شيئا يقوله)، فيعمد الى توظيف الشكل (الكلام المنطوق) لنقل هذه الفكرة، وهنا تأتي مهمة اللغوي - فيما يرى سابير - بان يتجه لدراسة الشكل اللغوي المنطوق (الكلام) القائم على نظام القواعد في اللغة (النظام النموذجي الحقيقي في اللغة)، النظام الذي يتكون نتيجة

استعمال الامة في تاريخها الطويل، وفي مسيرتها الثقافية والحضارية، فأصبح ميراثاً جماعياً يتوارثه جيل عن جيل، وهو الذي يكوّن اللغة. فهي وسيلة مبتدعة مكونة من نظام من الرموز لنقل الافكار والمشاعر والرغبات والانفعالات لدى المتكلمين بها.

ان اهتمام سابير بالشكل اللغوي، بالاضافة الى ثقافته الواسعة ومعرفته العميقة باللغات الهندو - امريكية، كون لديه وجهة نظر في التصنيف التوبولوجي للغات، بصرف النظر عن فكرة اتحادها او تقاربها في اسر في مرحلة مبكرة من نشأتها الاولى، كما في اللغات السامية، مثلاً، عند الباحثين. لأن تصنيف اللغات في اسر - كما يرى سابير - يقوم على تماثل مورفولوجي لا يكفي لأن يكون قاعدة للحكم بهذا الاتحاد أو بهذا التقارب.

ويتحدث سابيرَ في كتابه **Language**، عن التطور السيكولوجي للغة، فيرى ان اللغة تتطور تطوراً داخلياً محدداً يتم بتطور الافراد الذين يتكلمون اللغة، فيتحركون نحو الانتقال والتطور حركة سيكولوجية غير واعية، وغير ارادية، قد تقودهم الى مرحلة تاريخية سابقة من مراحل لغتهم، وبحركة هؤلاء الافراد (الحركة السيكولوجية غير الواعية) يتم تطور اللغة بعامة. وهذه النقطة بخاصة قادته الى وضع فرضية - مع تلميذه بنيامين لي وورف - يريان فيها ان اللغة والفكر يرتبط احدهما بالآخر ارتباطاً لا سبيل الى فصله، فاللغة: هي التنظيم المثالي الداخلي الذي يفرض على المتكلم تصوراً ورؤية لما يحيط به في العالم الخارجي. فيرى المتكلم ما حوله عبر لغته، وان الاختلاف في تصور الافراد لما يحيط بهم من العالم حولهم، مرده الى الاختلاف في اللغات التي يستعملها، والتي هي مختلفة فيما بينها بما تحمله كل لغة في طياتها من إرث اجتماعي ثقافي تراكم فيها وفي مفاهيم أبنائها من جيل الى جيل، فينطلق أبناء كل لغة في تفكيرهم فيما يعرض لهم من قضايا، من

لغتهم، واللغات مختلفة متباينة، فلا بد اذاً من وجود اختلافات فيا بين مستعملي اللغات.

ظلت أفكار سابير سائدة في امريكا على الرغم مما قد وجه اليها من انتقادات، وبخاصة فيا يتعلق بالجانب الذهني والحدس. ظلت سائدة بفضل قوة تأثير صاحبها على تلاميذه الذين حملوا هذه الافكار وطوروها، ومن اشهرهم Kenneth L. Pike، و Benjamin Lee Whorf، ولكن ما ان توفي سابير سنة ١٩٣٩م حتى ظهرت افكار معاصره L. Bloomfield بقوة، فاستطاع هذا ان يستقطب عدداً من الباحثين والدارسين، وان ينشر افكاره حتى اصبحت الاطار الرئيس للدرس اللغوي، واصبح هو زعيم المدرسة اللغوية في امريكا.

ليونارد بلومفيلد (١٨٨٧ - ١٩٤٩م) L. Bloomfield.

ولد في شيكاغو عام ١٨٨٧م ودرس فيها المرحلة الجامعية الاولى، ثم انتقل الى هارفرد، حيث حصل على درجة الماجستير عام ١٩٠٦م، وبعدها انتقل الى جامعة شيكاغو، حيث تخرج فيها بدرجة الدكتوراه عام ١٩٠٩م، ثم عين في جامعة سينسناتي ثم في جامعة الينوى، ثم عمل في عدد من المؤسسات التعليمية في اوروبا وامريكا الى ان استقر به الحال استاذا للغة الالمانية في جامعة شيكاغو ثم في يال في المدة بين ١٩٤٠ - ١٩٤٦م حيث اصيب بمرضه الذي ابعده عن العمل الاكاديمي الى نهاية حياته سنة ١٩٤٩م.

اهتم بلومفيلد باللغة السنسكريتية بالاضافة الى اهتمامه باللغة الالمانية، ومعرفته باللغات الهندية، مما كان له الاثر الكبير في بناء نظريته. وبخاصة معرفته بالسنسكريتية التي كان يرى فيا قدم فيها من بحوث ودراسات، على يد النحوي القديم بانيني Panini الاسس الرئيسة والبذور الاولى لما يسمى بعلم اللغة الوصفي Descriptive Linguistics.

الّـــف بلومفيلـــد كتـــابـــاً نشره سنـــة ١٩١٤م بعنوان:
Language, Introduction to the study of language, New York, 1914, ويُعد هذا الكتاب من اهم الكتب في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة، وحلقة لا يستغني عنها الباحث اللغوي، فهو يسير فيه في خط يختلف عن خط زميله وصديقه سابير الذي اعتمد على علم النفس اعتماداً كبيراً في بناء نظريته، فيبدي بلومفيلد في كتابه هذا نزعة ليست على وفاق مع علم النفس(١) اذ أنه اراد ان تدرس اللغة دراسة علمية، يعتمد الباحث في دراسته الظواهر اللغوية على تحليل العناصر المحسوسة الموجودة في تراكيب النص الذي يراد تحليله تحليلاً علمياً، وليس اعتماداً على الحدس او التخمين الذي هو من قضايا علم الاعصاب والفيزيولوجيا، ولا علاقة للباحث اللغوي فيه، فميدان اهتمام اللغوي هو ما يراه من الرموز الحسية المادية المنطوقة، لذا عليه ان يدع المصطلحات التي لا تزيد البحث اللغوي الا تعقيداً وبُعداً عن التحليل السليم، كالصور والاحساس والفكر... وما هو غير ارادي وغير ظاهر، فهذه المصطلحات تتجه بالباحث اللغوي نحو تفسير الظواهر اللغوية عبر فرضيات سيكولوجية فلسفية غامضة في ذاتها، مضللة ان اعتمد عليها، بل ويرى ان عكس ذلك هو المنهج السليم في التحليل العلمي، فحاجة عالم النفس الى الرموز اللغوية المادية اكبر من حاجة اللغوي الى ما يسببه علم النفس من تشويه وافساد للنص اللغوي بما يفترضه من تصورات سيكولوجية يضعها الباحث في ذهنه قبل محاكمة النص او دراسته. وقد انعكس موقف بلومفيلد في هذه القضية على موقفه من الفونيم الذي عده سابير - كما ذكرنا سابقاً - مميزاً يعتمد على

---

(١) وانظر: L. Bloomfield, Aset of Postulates for the Science of Language, Language, Vol. 2, 1926.

L. Bloomfield, Secondary and Textiary Responses to Language, Language, Vol. 20, 1944.

الافتراضات السيكولوجية، فيرى بلومفيلد ان الفونيات تنتظم في سلسلة الكلام ويتم التمييز بينها عن طريق المقابلة بين عناصرها المتماثلة وغير المتماثلة في المورفيات التي تنتظم فيها، مكونة بذلك العنصر الرئيس في تمييز المعاني الدلالية التي يرتبط فيها الصوت - فيما يرى - بدلالة لغوية معينة، ينتقل منها إلى معنى دلالي آخر في تركيب، مورفولوجي جديد. وقد قاده هذا التفكير الى ما يسمى بالمكونات المباشرة او الاولية، والمكونات النهائية للتركيب الجملي. فالمكونات المباشرة هي في حقيقة الامر المباني الصرفية التي تتكون منها الجملة، فمثلاً:

اكرم رئيس الجامعة الطلاب.

مكونة من: اكرم + رئيس الجامعة + الطلاب.

وكل عنصر من هذه مكون من مورفيات اقل منه، كما يلي:

اكرم +

رئيس الجامعة = رئيس + الجامعة = رئيس + ال + جامعة + الطلاب = ال + طلاب.

ويبدو ان هذه الفكرة في نظرية بلومفيلد قد وجدت قبولاً كبيراً، فاعتمدها هاريس في نظريته التوزيعية، وتشومسكي في احدى طرقه في تحليل النصوص، المسماة باعادة الكتابة او تحليل الشجرة.

وهناك نقطة في نظرية بلومفيلد جديرة بالاهتمام، بل وتعد من اهم النقاط التي تقوم عليها نظريته السلوكية، وهي ان اللغة نتاج آلي واستجابة كلامية لحافز سلوكي ظاهر، وقد عبر عنها بقصته المشهورة عن جاك وجيل، يسيران في حديقة، فتشعر جيل (الفتاة) بالجوع او الرغبة في تفاحة تراها على الشجرة، فتصدر اشارات صوتية يقفز على أثرها جاك (الفتى) متسلقاً الشجرة ويأتي لها بالتفاحة لتتناولها وتأكلها

حادثة البال!!! ففي هذه القصة عدد من الجوانب التي تثير اهتمام الدارس، ولكن الباحث اللغوي لا يهتم بالعمليات النفسية (الحافز الداخلي) السابقة على عملية الكلام واصدار الاشارات الصوتية، ويهتم بالحدث الكلامي والتصرف السلوكي الذي ترتب عليه، لأن اللغة عنده سلسلة من الاستجابات الكلامية لحوافز ليست ميدان بحث الباحث اللغوي، انما ميدانه الحقيقي هو دراسة التصرف الكلامي ليس غير، يصف ما فيه من فونيات ومورفيات توزع في اطار جملي، وبذا فانه يتجنب الخوض في المعنى الدلالي للنص اللغوي المدروس، لأنه يرى ان المعنى الدلالي هدف ليس من اليسير تحقيقه بما هو موجود من سبل المعرفة آنذاك.

ظلت آراء بلومفيلد التي جاءت في كتابه **Language**، وما نشره في عدد من المقالات في مجلة **Language**، هي الآراء السائدة في المجتمع الامريكي وأوساطه العلمية في النصف الأول من هذا القرن، حالاً بذلك محل سابير، وناقضاً افكاره ونظريته الذهنية، فاتبع عدد من تلاميذ سابير آراء بلومفيلد وافكاره، واخذ عدد من الباحثين الذين جاءوا بعده بآرائه او بقسم كبير منها، سواء اذكروا ذلك ام لم ينصوا عليه صراحة.

زيلغ سابيتي هاريس (١٩٠٩ -) Zelling Sabbetai Harris

ولد هاريس سنة ١٩٠٩م في روسيا، ثم قدم الى الولايات المتحدة وهو طفل صغير، في سن الخامسة من عمره، التحق بجامعة بنسلفانيا حيث حصل على الدرجة الجامعية الأولى عام ١٩٣٠م، ثم حصل على درجة الماجستير في الأدب من الجامعة ذاتها سنة ١٩٣٢م، ثم تقدم باطروحته للدكتوراه عن قواعد اللغة الفينيقية، وحصل على الدرجة سنة ١٩٣٤م، ثم عين للتدريس في الجامعة ذاتها الى أن انتقل الى جامعة فيلادلفيا، ثم عاد للتدريس في بنسلفانيا حيث يقوم بمهام

التدريس الى ايامنا هذه. وحيث التقى بتلميذه اللغوي ذائع الصيت، صاحب النظرية التوليدية التحويلية، تشومسكي.

كتب هاريس عدداً من الأعمال في علم اللغة، يأتي على رأسها كتابه الذي يعد المؤلف الرئيس في علم اللغة التوزيعي Distributional، Linguistics، وهو Methods in Structural Linguistics، وبسببه ظهر هاريس صاحب مدرسة جديدة خارجاً على أفكار بلومفيلد الذي كان هاريس يُعدّ أحد أتباعه في السير على المنهج الوصفي، ويبدو أن هاريس كان يرى ان هذا المنهج الجديد (التوزيعي) الذي اخذ يدعو له، لم يكن يصلح لحل كثير من قضايا اللغة، ولكنه لم يصرح بذلك، لذا فقد عدّل فكرته هذه، واتى بفكرة جديدة تأثر بها تلميذه تشومسكي، وربما كانت البذرة الأولى في النحو التحويلي، فنشر مقالة بعنوان Transformar Grammar سنة ١٩٥٢ م في: International Journal of Amarican Linguistics, Vol. 20، ويتحدث فيها عن استعمال الرموز لتحليل الجمل، بأن يرمز الى ما في الجملة من مباني صرفية برموز تيسر امر تحليلها، ثم يتحدث فيه عن الجملة التوليدية، وعن القواعد والقوانين اللازمة لتوليدها، فتداخلت بذلك آراء الاستاذ بآراء التلميذ، وزاد التلميذ آراءه تطويراً، فطغت على آراء استاذه، فنسبت النظرية التوليدية التحويلية للتلميذ، وعرف بها وعرفت به، بصرف النظر عمّن وضعها اولاً. ولعل من العوامل التي ادت الى عدم توصل هاريس الى النظرية التوليدية التحويلية مبكراً هو تشتت فكره بين اتباع منهج بلومفيلد الوصفي، ومحاولته هو ذاته للوصول الى المعنى باتباع المنهج التوزيعي الذي اوجده.

يرى هاريس انه بالتمييز بين معاني المباني الصرفية يتم تحديد الفونيمات اللغوية، فمثلاً، في العربية، للتمييز بين القاف، والجيم، والنون، ينظر في المباني الصرفية التالية، والى ما تؤديه الفونيمات

السابقة، من تغيير في المعنى: جال، قال، نال، وبهذه الطريقة يرى هاريس ان التمييز بين الفونيات امر ايسر، واكثر دقة وعلمية من التحدث عن الفونيم على انه وحدة صوتية لها صفاتها الخاصة بطريقة مجردة بعيدة عن التطبيق اللغوي، والربط بالمباني الصرفية للغة. فالفونيم عنصر يأتلف مع فونيم آخر لتكوين مبنى صرفي، ثم يأتلف هذا مع غيره من فئته لتكوين المرتبة العليا في التآلف اللغوي، وهو التركيب الجملي، الذي هو مصب اخير للمستويات الفونولوجية والمورفولوجية، وهو غايتها. ومن ثم يتم ارتباط التراكيب الجملية ببعضها في نص ادبي، فيكون سلسلة لغوية ليس من اليسير فهم حلقة فيها (الجملة) الا بربطها بغيرها من جمل النص، وبخاصة بربط الجملة بجملة اخرى لتكوين النواة، فالنواة - عنده - علاقة بين جملتين ترتبطان ارتباطاً معنوياً تدور جمل النص حوله، ويتم ارتباطها ببقية الجمل بعلاقات معينة، وهذا هو معنى التحويل، خلافاً لمعنى التحويل عند تلميذه زعيم المدرسة التحويلية المعاصرة، والذي سنعرض آراءه عند حديثنا عنه بعد قليل.

قلنا ان هاريس يعتمد على توزيع الفونيات في المباني الصرفية، جال، قال، نال.... الخ، لابراز القيمة الخلافية بينها، ولتُعدّ المميز الذي يؤدي الدور الرئيس في بناء الكلمة. فعلى الرغم من اعتماده النظرية التوزيعية مبتعداً كاستاذه واستاذ الجيل السابق عليه، بلومفيلد عن السيكولوجية والاقتراب من دراسة اللغة دراسة علمية بعيدة عن الحدس والتخمين، على الرغم من ذلك، الا ان هاريس اقرّ عند التطبيق بأن المعنى هو الذي يحاول المتكلم وكذلك السامع والمحلل اللغوي ان يصلوا اليه، فهو أمر وثيق الصلة بالتركيب اللغوي، ولا سبيل للتغاضي عنه والاكتفاء بوصف توزيع الفونيات او المورفيات في الجملة[1]. وعلى الرغم من أن هاريس يعد الصلة بين البنية الشكلية

(١) لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة انظر:
Harris, Methods in Structural Linguistics, PP. 187, 188-194.

للجملة، ومعناها، صلة وثيقة يترتب فيها الثاني على الاول، وان المعنى ليس بالعنصر الرئيس في تقسيم الجمل وتوزيع مفرداتها، متأثراً بآراء بلومفيلد التي ترى ان المعنى هدف بعيد المنال، وان الانصراف للجري وراءه يقود الباحث الى متاهات لا تزيد البحث الاّ تعقيداً، على الرغم من ذلك، الا انه وجد نفسه عند التطبيق يتحدث عن العلاقة الوثيقة بين المعنى في ذهن المتكلم، والمورفيات التي يستعملها، والتركيب الجملي الذي تنتظم فيه هذه المورفيات[١]، انتظاماً توزيعياً.

مع أن كثيراً من جوانب مدرسة هاريس قاصرة في اعطاء الحلول للجمل وكيفية تحليلها، او حتى في اعطاء المعنى الجلي الواضح لفكرة التوزيع ودورها في التركيب والمعنى، إلا أنها سمحت لتشومسكي بالتفكير على هديها في وضع محاولته التوليدية التحويلية. ولا شك ان للصلة الوثيقة بين تشومسكي وهاريس، الصلة التي أتاحت له مناقشة آراء مدرسة استاذه بعمق، الاثر الكبير في تطوير افكار تشومسكي ووصولها الى ما وصلت اليه، فقد اخذ تشومسكي من استاذه فكرة الجملة النواة والتوليدية[٢]، وقواعد التحويل وقوانينه، وقدرة المتكلم على ادراك الخطأ من الصواب فيا يسميه Competence، وفوق ذلك كله اخذ عنه منهج التحليل بالرموز، فحدد تشومسكي هذه المصطلحات واضاف اليها وطورها حتى كوّن مدرسته التي لها اسسها وقواعدها وقوانينها.

---

(١) السابق.

(٢) انظر: Harris, Co-occurrence and the transformation in Linguistic Structure, Language, Vol. 33, 1957.

Harris, the Transformational Model of the Language Structure, Anthropological Linguistics, 1959.

Harris, Mathmatical Structure of Language, New York, 1968.

Harris, String anylisis of Sentence Structure, Mounton, 1965.

نوم تشومسكي (١٩٢٨ -) Noam Chomsky

ولد تشومسكي في فيلادلفيا سنة ١٩٢٨م، ودرس المرحلة الجامعية الاولى في بنسلفانيا، ثم حصل على درجة الماجستير من الجامعة ذاتها سنة ١٩٥١م ببحث قدمه عن اللغة العبرية الحديثة، ثم حصل على درجة دكتوراه سنة ١٩٥٥م من الجامعة ذاتها ببحث يحمل العنوان: The Logical Structure of Linguistic Theory «البنية المنطقية للنظرية اللغوية». ولم تنحصر معلومات تشومسكي على ما حصل عليه في قاعة الدرس عن علم اللغة، فقد درس الرياضيات والفلسفة والمنطق الصوري وعلم اللغة التاريخي، وقد كان لهذه العلوم اثرها الواضح على تفكيره في بناء نظريته. وقد كانت دراسته العبرية وتاريخ اللغات على ابيه الذي كان استاذاً للعبرية.

شغل تشومسكي نفسه في مختلف مراحل تعليمه الجامعي بالسياسة، وكان له موقف مناهض للسياسة الخارجية لدولته وتدخلها في شؤون الدول الصغيرة التي تكافح من اجل استقلالها، وكان لهذا النشاط السياسي اثره الواضح في حياته العلمية، اذ قربه هذا من نخبة من المفكرين والعلماء الذين اخذ يناقش معهم افكاره العلمية بالاضافة الى مبادئه السياسية، وان يطلع على افكارهم وآرائهم، فصقل بذلك فكره واشتد عوده، وكان من بين العلماء الذين تأثر بهم في حياته العلمية، استاذه هاريس، الذي قربه منه واطلعه على افكاره، وازال ما بينهما من علاقة رسمية تربط الطالب عادة باستاذه، فغدا تلميذه وزميله وصديقه الذي يطلع على ما نشر استاذه وما لم ينشره من اعمال، مكتوبة وغير مكتوبة.

التحق تشومسكي بجمعية الرفاق Society of Fellows سنة ١٩٥٠م، وفي سنة ١٩٥٤م انتقل الى معهد ماستشوست للتكنولوجيا M.I.T. حيث ما يزال على رأس عمله.

نشر تشومسكي كتاباً سنة ١٩٥٧ م بعنوان **Syntactic Structure** « التراكيب النحوية »، وهو الكتاب الذي يُعدُّ النواة الاولى للنظرية التي تشغل المعاهد العلمية، والباحثين اللغويين في الغرب والشرق « التوليدية التحويلية » **Generative Transformational Grammar**، يؤكد المؤلف في هذا الكتاب استقلال علم اللغة (الألسنية الحديثة)، استقلالاً تاماً في ميدان الدراسة عن كل ما يمكن أن يعيق في الوصول الى هدف كل من المتكلم والسامع والباحث اللغوي، فهو علم مستقل عن غيره من العلوم على الرغم مما يبدو من الصلات الوثيقة بينه وبين المنطق والفلسفة والرياضيات، وما هذه الصلة الا ليفيد منها عالم اللغة في تحليل الامثلة اللغوية وتحليلها وتوضيحها، وللوصول الى ما في اللغة من أمور بدهية يحتاج اليها الدارس.

جاءت افكار تشومسكي في هذا الكتاب ثورة عنيفة ثائرة على افكار بلومفيلد التي كانت تسود في اوساط العلماء والباحثين والدارسين آنذاك، والتي كانت ترسي دعائم المذهب السلوكي والمنهج الوصفي البنياني، الذي يعتمد في تحليل النصوص على الموقع (موقع الكلمة في الجملة)، وعلى التوزيع الفونولوجي والمورفولوجي؛ اي على المستويات اللغوية الاربعة: الصوت والصرف والتركيب والدلالة. وتعتمد كذلك على سلوك السامع وتصرفه بالاضافة الى النص ذاته، دون اهتمام بالمتكلم او بدوره في انتاج الكلام، على غير ما يراه اصحاب المدرسة الذهنية وزعيمها **E. Sapir**، فيرى تشومسكي ان النظرية اللغوية يجب ان توجه الى تحليل مقدرة المتكلم على انتاج الجمل التي لم يسمعها من قبل، وعلى فهمها وادراك الصواب من غير الصواب قياساً على قوانين النحو في اللغة التي يتكلمها، ويجب أن توجه كذلك الى وضع القواعد التي تحدد كيفية انتاج اللغة، التي هي ميدان بحث اللغوي. فيرى تشومسكي في كتابه « التراكيب النحوية » ان على الباحث اللغوي ان ينصرف الى

وضع القواعد الرئيسة في التراكيب الجملية الاصول، وفي معزل عن المستوى الصوتي وعن المستوى الصرفي، لانها يعتمدان على عدد محدود من الرموز (الفونيات والمقاطع والمورفيات) لتوليد عدد غير محدود من الجمل. ويرى، كذلك، ان على الباحث ان يعمل على الوصول الى ما يسميه «حدس المتكلم»، للوصول الى معنى التركيب اللغوي، وليس كما يرى الوصفيون البنيانيون في اعتادهم على الوصف الموضوعي الشكلي للتركيب الجملي. وقد قادت هذه النقطة بخاصة تشومسكي الى نقطة رئيسة جديدة في نظريته، وهي التفريق بين ما يسميه «Competence» الكفاية، وما يسميه «Performance» الآداء، ثم زاد على هذه المصطلحات مصطلحين آخرين ربطها بالكفاية وبالاداء، وهما Deep Structure البنية التحتية او العميقة، و Surface Structure البنية السطحية، وبين ان لهذه وتلك مجموعة من القواعد والقوانين تتحكم في مبناها ومعناها، وهذه القواعد هي قواعد التوليد والتحويل Generative and Transformational Rules، وسنعرض فيما يلي اهم الاسس التي قامت عليها نظرية تشومسكي، اعتماداً على ما جاء في كتبه ومقالاته وبخاصة:

1) Syntactic Structure 2) Aspects of the theory of Syntax
3) Language and Mind 4) Current Issues in Linguistic Theory
5) Topics in the Theory of Generative Grammar.

أسس النظرية التوليدية التحويلية.

منذ سنة ١٩٥٧م، اي منذ نشر تشومسكي كتابه Syntactic Structure، أصبح زعيماً للمدرسة اللغوية في الولايات المتحدة الامريكية، فقد تجرأ على نقد مدرسة بلومفيلد بخاصة، نقداً قوياً انصب على اهم الاسس التي تقوم عليها، لينشيء على انقاضها مدرسته

التي تحمل افكاراً تناقض افكار بلومفيلد في كثير من الجوانب، وان كانت تأخذ عنها او تلتقي معها في بعض النقاط، وكان جل نقد تشومسكي ينصب على الجوانب السلوكية في نظرية بلومفيلد وفي آراء السلوكي المشهور سكنر الذي كان له أثره في النظرية اللغوية.

يبدو ان النقطة الرئيسة في نظرية تشومسكي، والتي قادت تفكيره الى ما تبعها من افكار، هي فكرة الفطرية اللغوية في ذهن الانسان، متخذاً اياها من المقابلة بين الانسان وغيره من الحيوانات، فالانسان غير السوي – فضلاً عن الذكي القادر – يستطيع انتاج الجمل والتعبير عما في نفسه، في حين ان اذكى الحيوانات واكثرها تدرباً وتقبلاً لما يعلمها الانسان، لا تستطيع ذلك. ومما جعل تشومسكي يزداد تمسكاً بهذه الفكرة وتوكيداً لها في نظريته، ما يراه في تدرج الطفل الصغير في الكلام وفي انتقاله الى تعلم اللغة، فالطفل يبدأ في سن معينة (سنة او اثنتين) انتاج الجمل، وما ان يصل الى سن معينة (السابعة مثلاً) حتى يكون قادراً على التعبير عما في نفسه بعدد كبير من الجمل التي لم يكن قد سمعها من قبل، وقادراً ايضاً – الى حد معين – على ادراك السليم من الجمل التي يسمعها من غير السليم، ويأتي الى المدرسة في هذه السن ليتعلم كيف يكتب ويقرأ، وليس كيف يولد جملاً. ومما هو جدير بالذكر هنا ان تشومسكي قد تأثر في هذه النقطة، بخاصة بما قاله الفيلسوفان: الفرنسي ديكارت (١٩٥٦ – ١٦٥٠م) الذي كان يرى ان الانسان يختلف عن الحيوان في أن له عقلاً، وان اهم خصائص هذا العقل انتاج اللغة، وهذه نقطة معروفة عند أصحاب المذهب العقلي. والألماني همبولت (١٧٦٧ – ١٨٣٥م)، الذي يرى أن اللغة نتاج العقل، وهي الصوت المنطوق الذي يعبر به المتكلم عن فكرة، وهي (اللغة) نتاج عدد من العمليات الخلاّقة العضوية غير الآلية، تتم في الذهن، ويظهر أثرها على السطح الخارجي بالأصوات والكلمات والجمل،

وبها يتم التفاهم بين المتكلم والسامع.

قلنا إن فكرة الفطرية اللغوية في نظرية تشومسكي، تمثل حجراً اساساً يعتمد عليه المبنى كله، فقد قادته هذه الفرضية الى فرضية اخرى تتعلق بها، وهي ان هذه الفطرية الذهنية قائمة على عدد من الكليات النحوية «القواعد الكلية» التي تقوم بضبط الجمل المنتجة وتنظيمها بقواعد وقوانين لغوية عامة، تخضع لها الجمل التي ينتجها المتكلم يختار ما يتصل بلغته من قوالب وقواعد من بين الأُطر الكلية العامة في ذهنه، والتي هي كلية شمولية عالمية Universals، متساوية عنـــد بني البشر، تكون في الانسان منــذ ولادتــه ويسميهــا Linguistic Aquisition Device، وهي فطريـة - تولـد مع الانسان ثم يقوم بملئها بالتعابير اللغوية من المجتمع الذي يعيش فيه، فتنضج وتقوى بالتدريج، وكلما اكتسب الانسان ما يملأ به هذه الكليات الفطرية، ازداد النمو الداخلي التنظيمي للقواعد الكلية في ذهنه، في جزئية منها، وهي تلك المسؤولة عن بناء الجمل وتركيبها في لغته، فتتكون لديه القدرة على توليد الجمل وبنائها مضبوطة بقواعد وقوانين تسمى القواعد التوليدية Generative Rules، فليس الأمر - فيما يرى تشومسكي - اكتساباً كما يراه السلوكيون يتم بالتقليد والمحاكاة والتخزين في الذهن الذي يولد صفحة بيضاء، فيسمع صاحبه (الطفل) اصواتاً يقلّدها، ثم تشير هذه الكلمات الى معانٍ ترتبط بها في ذهنه (دالٍ ومدلول)، ثم يكتسب قدرة على تركيبها في جمل، ويصبح لهذه الجمل والتراكيب معان هي في جملتها مأخوذة من معاني المفردات ودلالتها. اذاً، فالقواعد والقوانين النحوية المسؤولة عن بناء الجمل وتراكيبها فطرية ذهنية كلية «عالمية»، وهي التي تقوم بضبط الجمل بعد توليدها لتجعلها جملاً نحوية أو غير نحوية: Grammatical or Ungrammatical Sentences، يدركها المتكلم والسامع المثالي في لغة معينة Native ideal Speaker–hearer، ويسوق مثاليه المشهورين:

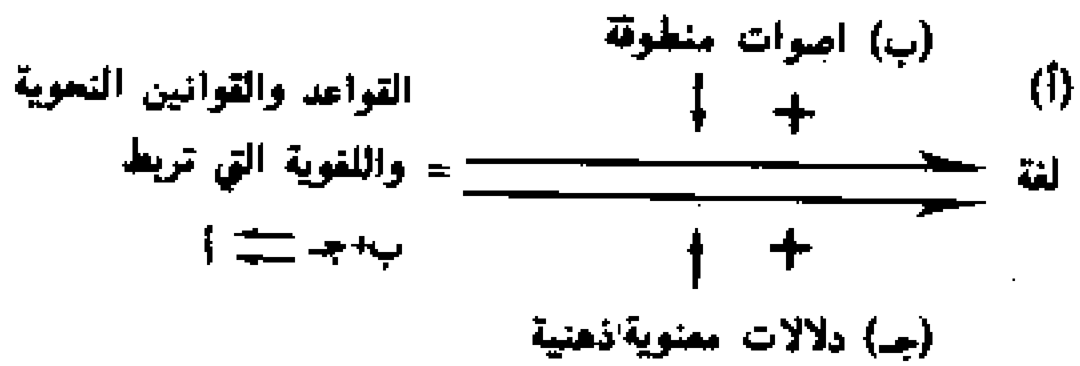
1) Colourless green ideas Sleep Furiously,

فهذه الجملة يدرك المتكلم - السامع الانجليزي بأنها بلا معنى، ولكنها تنتظم كلماتها طبقاً لقواعد اللغة الانجليزية. ويدرك أن الجملة:

2) Furiously sleep ideas green colourless

جملة بلا معنى ولا انتظام في مفرداتها طبقاً لقواعد النحو في اللغة الانجليزية، فليست جملة نحوية.

وقد ترتب على هاتين الفرضيتين (الفطرية والشمولية) فرضية اخرى تبرز في المصطلحين التاليين: الكفاية Competence، والاداء Performance، فالكفاية تكون في امتلاك المتكلم - السامع Ideal Speaker-hearer القدرة على انتاج عدد هائل من الجمل من عدد محدود جداً من الفونيات الصوتية، والقدرة على الحكم بصحة الجمل التي يسمعها من وجهة نظر نحوية تركيبية - كما ذكرنا قبل قليل - ثم القدرة على الربط بين الاصوات المنتجة وتجمعها في مورفيات تنتظم في جمل، القدرة على ربطها بمعنى لغوي محدد، ذلك كله يتم بعمليات ذهنية داخلية، يتم التنسيق بينها بما يسمى «قواعد انتاج اللغة»، فمثلها كما يلي:



وهذه القواعد والقوانين وتلك القدرة كامنتان في الذهن، واما استعمالها (اي استعمال اللغة) فيسمى الاداء Performance، فالاداء هو الكلام او هو الجمل المنتَجة التي تبدو في فونيات ومورفيات تنتظم في تراكيب جلية خاضعة للقواعد والقوانين اللغوية الكامنة، والمسؤولة عن تنظيم هذه الفونيات والمورفيات في تراكيبها. فهو (الاداء) الوجه الظاهر المنطوق للمعرفة الضمنية الكامنة باللغة، ولكن هذا الوجه قد لا يحصل بينه وبين الكفاية تطابق تام، فيكون فيه انحراف (خطأ) ناتج عن عوامل مقامية سياقية، او ذهنية نفسية اجتماعية... الخ.

وقد ارتبط بهاتين الفرضيتين فرضيتان اخريان في نظرية تشومسكي، هما: البنية العميقة Deep Structure والبنية السطحية Surface Structure. اما البنية العميقة فهي الاساس الذهني المجرد لمعنى معين، يوجد في الذهن ويرتبط بتركيب جلي اصولي يكون هذا التركيب رمزاً لذاك المعنى وتجسيداً له، وهي النواة التي لا بد منها لفهم الجملة ولتحديد معناها الدلالي، وان لم تكن ظاهرة فيها، فلو أخذنا المثال التالي مثلاً للتطبيق:

يشرح المدرس الدرس بطبشورة يكتب بها على السبورة. فإن هذه الجملة المنطوقة تتكون في الأصل من ثلاث جمل أصولية (نواة) Kernel Sentences، تجسد كل واحدة منها معنى عقليا في ذهن المتكلم، وهذه الجمل هي:

١) يشرح المدرس الدرس
٢) يكتب المدرس بالطبشورة
٣) يكتب المدرس على السبورة.

فتمثل الجمل الثلاث في مجموعها علاقة بين نقاط رئيسة (المدرس، الدرس، السبورة، الطبشورة) وهذه هي البنية العميقة، التي يأتي دور

تجسيدها بكلمات متتابعة منطوقة Surface Structure بنية سطحية، وتأتي هذه البنية السطحية متآلفة من الجمل النواة الثلاث لتكون جملة تحويلية معبرة عن العلاقة بين الكلمات السابقة، كما يلي: يشرح المدرس الدرس بطبشورة يكتب بها على السبورة.

بصرف النظر عن الكيفية التي تأتي عليها البنية السطحية هذه، فقد تكون كما ذكرنا قبل قليل، وقد ينطق بها المتكلم مقدماً جزءاً من الجمل النواة على الآخر، فقد يقدم الجزء الثاني على الثالث، او الثالث على الاول، او.... الخ، وهذا كله لا يقدم ولا يؤخر في المعنى الذي في ذهن المتكلم او في الكشف عنه، فالبنية السطحية - كما بينا - هي الكلام المنطوق المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقواعد التحويلية في اللغة، فبها يتم انتظام الكلمات في جمل يعبر بها المتكلم عن علاقة ذهنية مجردة (معنى) بكلمات محسوسة منطوقة، ويسوق تشومسكي المثل التالي ليوضح هذه النقطة:

الله الذي لا يُرى خلق العالم المرئي.

فهذه جملة تحويلية، وهي البنية السطحية لمعانٍ ذهنية مجردة يمكن تمثيلها بالجمل النواة التالية:

الله لا يُرى

العالم مرئي.

خلق الله العالم.

فيتم ربطها ببعضها، او يتم تحويلها، لتظهر في الجملة التحويلية الكبرى:

الله الذي لا يُرى خلق العالم المرئي.

ويتم هذا التحويل بواسطة عدد من العناصر التي تستخدم لربط الجمل النواة ببعضها، وسنذكر اهمها بعد قليل، فترمز الجملة الكبرى

الى المعنى الذهني الجزء الكامن في ذهن المتكلم، وهو ذو دور رئيس في الوصول الى المعنى الدلالي للتركيب الجملي.

وهنا تبرز نقطة جديدة في نظرية تشومسكي، وهي فرضية بعيدة المنال - فيما نرى - مع انه يعول عليها، ويوليها اهمية كبيرة، وهي الحدس Intuition، ويقصد بالحدس حدس الباحث للوصول الى نية المتكلم القادر على انتاج الجمل من جهة، وعلى الحكم بصحة او خطأ ما يسمع، وحدس الباحث ايضا في الوصول الى معرفة المتكلم بلغته معرفة ضمنية بالملاحظة وغيرها من وسائل البحث، ليتوصل الى استنباط قواعد اللغة وقوانينها.

وقد اوجد تشومسكي عدداً من الطرق لتحليل الجمل، مستخدماً الرموز الرياضية لتوضيح البدهيات التي يحتاجها السامع، ويعتمد في وضع هذه الطرق، التي سنحصرها في ثلاث، على الاطار الرئيس الكلي في نظريته، وهو ان هناك جهازاً يضم عدداً من الرموز والكلمات التي ترتبط بمعجم دلالي، وتتضام في جمل خاضعة لقواعد وقوانين كلية «عالمية» Universals، وتتحرك هذه الرموز والكلمات في تلك الأطر «القواعدية» بعمليات ذهنية داخلية لتنتج عدداً لا حصر له من الجمل التي تعبر عن ترابط المعاني في الذهن DeepStructure، ثم تتحد لتصدر منطوقة مكوّنة بذلك جملة تحويلية تخرج طبقاً لقواعد التحويل Transformational Rules، واما الطرق الثلاث فهي:

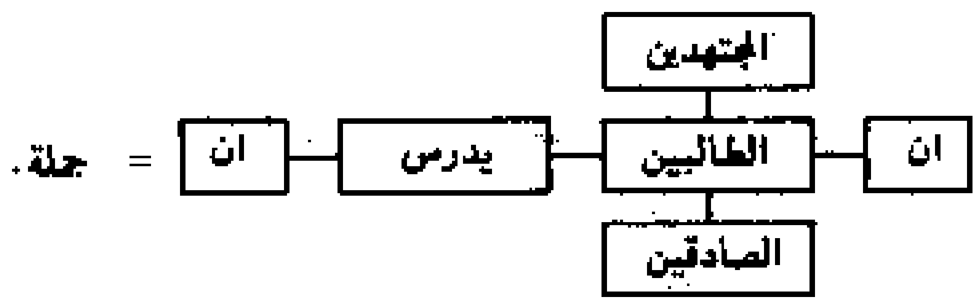
١) Finite Grammar، وتقوم هذه الطريقة على اسس مماثلة تقريباً للاسس التي سار عليها اصحاب المدرسة التوزيعية في وصف الجملة، فتقوم على ان المورفيم يقتضي المورفيم الذي يليه في الجملة الواحدة، يقتضيه فيحدده ويأخذه، بعد ان ينطق المتكلم بالمورفيم الاول، ففي الجملة العربية التالية، مثلاً:

ان الطالبين يدرسان

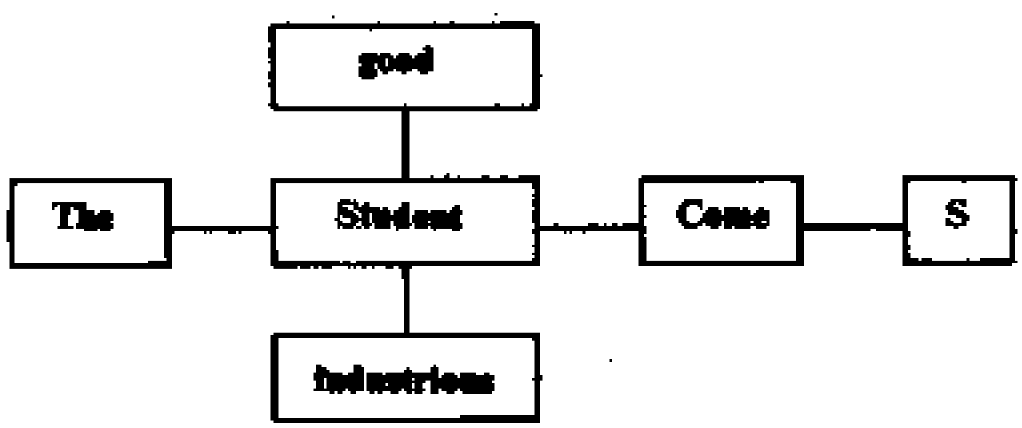
فان المورفيم الاول (ان) يقتضي مورفيماً آخر يليه، فيأخذ (الطالبين) وليس (يدرسان)، وهذا (الطالبين) يكون في حالة اعرابية معينة طبقاً لقواعد الكفاية اللغوية، ويقتضي مورفيماً آخر ليتم التعبير عن الصورة الذهنية في ذهن المتكلم، ويجب ان يكون هذا في حالة معينة من حالات الاعراب تحقيقاً لقواعد الكفاية، فبذا تتم الجملة وتخرج على ما هي عليه. واذا اقتضى المعنى زيادة في عدد الكلمات في الجملة، فان كل كلمة تضاف تأخذ موقعها على الخط الذي يربط الكلمة بالكلمة في الجملة ذاتها، فنقول مثلاً:

ان الطالبين المجتهدين الصادقين..... يدرسان

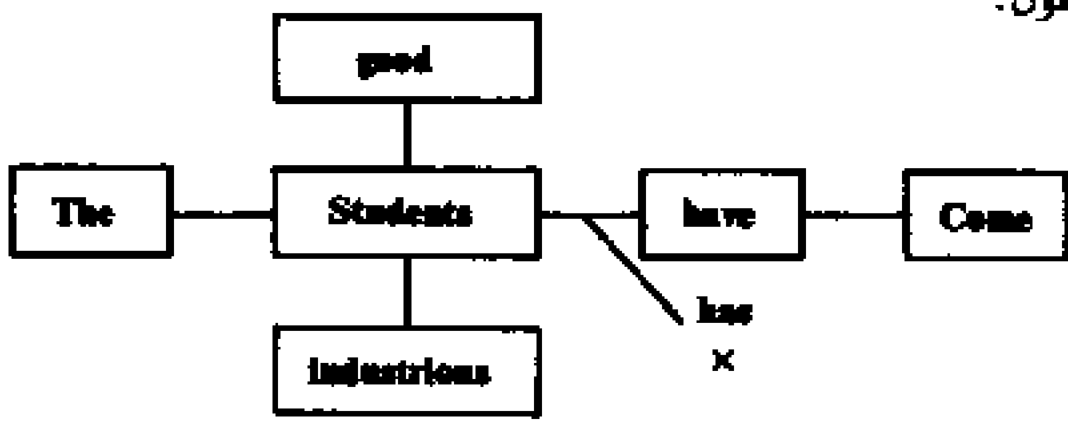
ونمثلها بالرسم التالي:



ونقول بالانجليزية:



ونقول:



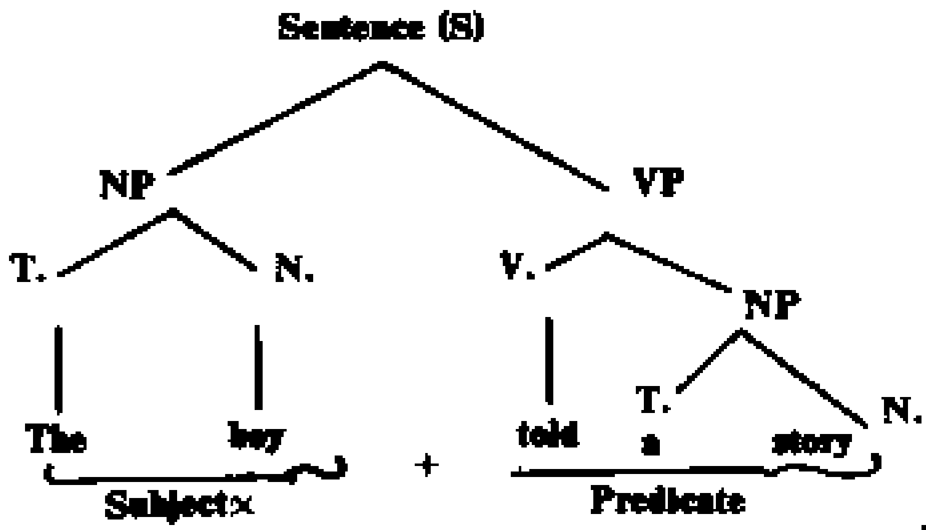
ولكن تشومسكي اعرض عن هذه الطريقة؛ لانها تقوم على افتراض ان الجمل تتكون بتوليد كلمة بعد كلمة ليتحقق الاقتضاء، ولأنها لا تقدم تحليلاً الا لعدد يسير محدود من الجمل، في حين ان اللغة تقدم عدداً غير محدود من الجمل. اضف الى ذلك ان هذه الطريقة تقدم جملاً ليست سليمة نحواً (None-Sentences)، لذا فانه يرى انها لا تصلح للتحليل اللغوي، فانصرف الى الطريقة الثانية.

٢) Phrase Structure (P.S.)، يرى تشومسكي ان في كل جملة عدداً من العناصر المكوِّنة الرئيسة Immediate Constituent (I.C.)، وعلى الباحث اللغوي ان يحلل الجملة الى عناصرها الرئيسة هذه، وهذه العناصر (المكونات الرئيسة) وان كانت في الجملة على شكل كلمات، الا انها في حقيقة امرها تمثل جوانب صرفية، فالجملة، مثلاً:

The boy told me a story

فيها كلمات (مورفيات) يمثل كل مورفيم مبنى صرفيا يضمه ويضم غيره، فالمورفيم The هو اداة تعريف Article (T.)، و boy اسم (N) Noun و Told فعل + ماض Verb (V.)، و me ضمير Pronoun (Pron.) و a اداة، و Story اسم. تتحد الاجزاء الرئيسة (المكونات الرئيسة (I.C.) لتكوِّن Phrase Structures (P.S.)، فتتحد الاداة The مع الاسم Boy، لتكوِّن Noun Phrase (NP)، وبتحد العنصران اللذان يليان ليكوِّنا Verb Phrase (VP)، فتصبح الجملة كمايلي:

The boy told a Story



ويُعدُّ الركن الاسمي الاول فيها هو المبتدأ Subject، وما تلاه من الجملة فهو الخبر Predicate، ويكون الركن الاسمي الثاني a Story مفعولاً به للفعل told (Object of the verb). وهذه الطريقة - كما هو واضح - والمسماة بطريقة الشجرة، أو بطريقة اعادة الكتابة، تماثل الطريقة «النحوية الصرفية» في الاعراب في النحو العربي، نقول مثلاً:

الطالب نقل الخبر

الطالب = ال + طالب = مبتدأ مرفوع..

نقل = نقل + هو = فعل ماض... والفاعل مستتر تقديره هو

الخبر = ال + خبر = مفعول به للفعل نقل.

نقل + (هو) + ال + خبر = خبر المبتدأ، الطالب.

وعلى الرغم من ان طريقة تشومسكي (P.S.) تبدو اكثر اقناعاً من الطريقة الاولى، واكثر قدرة على اعطاء تحليل معقول للجمل، وبخاصة الجمل الملتبسة، الا انها لا تقدم تحليلاً دقيقاً لعدد كبير من الجمل التي يكون اللبس فيها نتيجة للتداخل بين جملتين، كتلك التي يرددها الطلاب في قاعة الدرس، جملاً تحمل معنيين:

طلب المعلم من الطالب ان يخرج.

أيخرج الطالب أم المعلم، وهل الطالب هو المعلم أم الطالب، ومثل:
قابلت عشرين طالباً وطالبة.

فهل قابل المتحدث عدداً مجموعه عشرون، ام هو واحد وعشرون. فان هذه الطريقة لا تقدم حلاً لمثل هذه الجمل وغيرها من الجمل الملتبسة؛ لذا فقد انتقل تشومسكي من هذه الطريقة الى الطريقة الثالثة في التحليل اللغوي، وهي الطريقة التي استقر عليها، وبها سميت نظريته، التوليدية التحويلية.

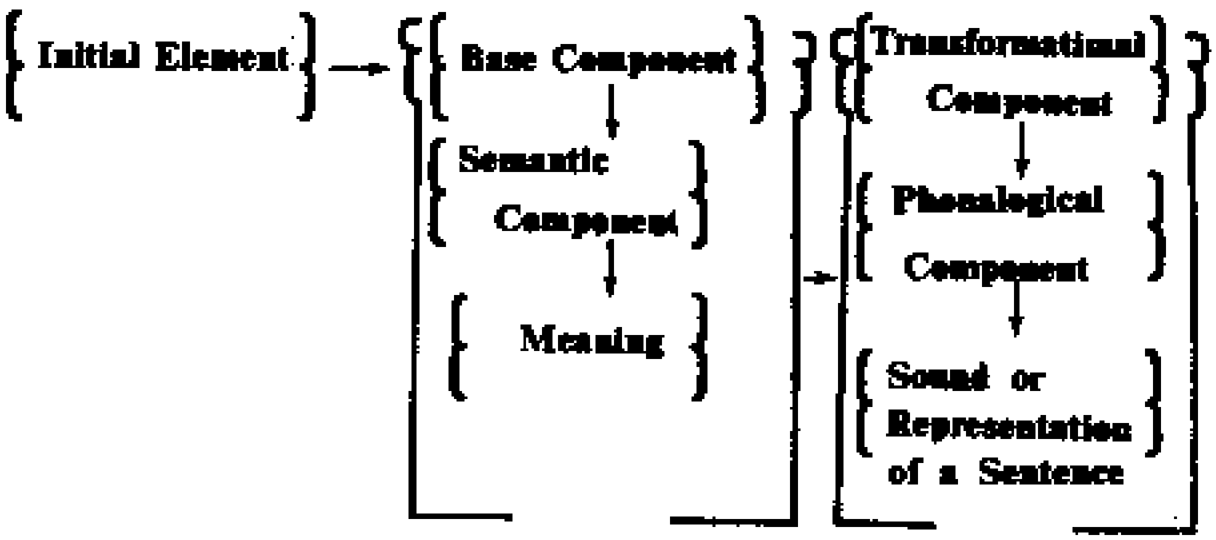
٣ - Transformational Generative Grammar

ان من ابرز خصائص هذه الطريقة، انها تحاول ان تعالج التداخل بين الجمل وكيفية ارتباط هذه الجمل ببعضها في اطار جملي تحويلي واحد؛ لذا فان على الباحث في ضوء هذه الطريقة ان يحدد المميزات المختلفة في الجمل ليوجد الصلة القائمة بينها، الصلة التي يقوم توضيحها على الرموز والخطوات الرياضية الطويلة المتعددة للوصول الى اثبات وجودها، ولذا فقد زاد تشومسكي في هذه النظرية الموسعة عدد الرموز التي جاءت في الطريقة الثانية، فاهتم بالعدد والزمن، وبالاسماء، وبالافعال التامة والناقصة.... وغير ذلك مما يحتاج المحلل لذكره. وقد اوضح تشومسكي في كتابه Aspects العناصر التي تقوم عليها الجملة، بعد ان كان قد وضعها موجزة في كتابه Syntactic، نرسمها كما يلي:

{Initial Element} → {Phrase Structure Component} → {Transformational Component} → {Morpho - Phonemic Component} → {Phonemic Representation of a Sentence}

وبما هو واضح، ان العنصر الاول يقابل الفكرة الرئيسة في ذهن المتكلم، تتحد مع العنصر الثاني لتخرج من الذهن، وهو يقابل المكونات الرئيسة او الاولى في التركيب، وارتباطها بالمعجم والدلالة، ثم يأتي دور عنصر التحويل (المكون التحويلي) ليقترب من مرحلة التطور الاخير للجملة المنطوقة ممثلة بأصوات ومبانٍ صرفية فتبدو جملة حسية منطوقة، مارة بذلك بعمليات تكوين المباني الصوتية والصرفية.

وقد وجد تشومسكي ان هذه الخطوات لا تعالج الجانب الدلالي الذي هو الهدف من بناء الجمل، فاجرى على هذه الطريقة تطويراً آخر، أراد منه ان يضم المعنى الدلالي الى خطوات التحليل، فاصبحت مكونة من عدد من المربعات، يضم كل مربع منها نقطة في المنهج، نمثلها كما يلي:



فالفكرة الذهنية الداخلية، وهي العنصر الرئيس في ذهن المتكلم، ترتبط بالعناصر والمكونات الرئيسة التي من بينها المعنى (الدلالي والمعجمي)، وتترابط هذه بواسطة عنصر من عناصر المكوّن التحويلي لتخرج جملة منطوقة باصوات ورموز لغوية وفي وضعها الاخير.

أما عناصر التحويل الرئيسة، فعناصر تدخل الجملة للربط بين اجزائها ولتحويل الجملة النواة الى تحويلية. وتبقى الجملة في معناها كما هي، تستوي قبل دخول عناصر التحويل عليها وبعد ان دخلتها، لانها، في الحالتين، تعبر عن بنية عميقة واحدة قائمة على الترابط بين المعاني الذهنية في الجمل النواة. واهم عناصر التحويل هي:

١) الترتيب، نقول مثلاً:

قبل ساعتين	من الجامعة	عاد خالد
C	B	A

ويمكن، بالترتيب، ان تكون:

A + B + C

B + A + C

C + A + B

C + B + A

ويبقى المعنى - عنده - في هذه الجملة، بترتيبها الجديد، هو ذاته، لم يتغير، لانه (تشومسكي) ينطلق من فرضية المعنى العميق الذي هو في الجمل السابقة كلها، وان كان التعبير عنه بطرق متعددة.

٢) الزيادة، نقول، مثلاً:

قلت خيراً

B + A

فتصبح مثلاً: قلت ان من يتق الله يفز بالجنة.

A + B ⟶ A + B + C +...

٣) الحذف: نقول:

كُسِر الزجاج ⟸ كسر انسان الزجاج

C + Ø + A ⟸ C + B + A

ولما كانت البنية العميقة في الجملتين واحدة، فانه لا فرق بينهما قبل دخول عنصر التحويل وبعده.

٤) التبعية: نقول، مثلاً:

الطالبان مجتهد.

B + A

فتصبح الطالبان + مجتهد + ان، لتتبع الثانية الاولى في عددها، فتنسجم معها، وهكذا في:

قابلت الطالبين المجتهدين الصادقين....

٥) الاحلال، مثلاً:

رفع الله السماء

ويمكن ان يتغير موقع كلمة (السماء) بأن تتقدم على الفعل (رفع) والفاعل (الله)، ويتقدم الفاعل على فعله، فيحل محل (السماء) ضمير ملفوظ يعود عليها. فنقول:

السماء الله رفعها ⟸ السماء رفعها الله

فالمعنى في الجمل الثلاث هو هو لم يتغير، والذي حصل في الجملة هو تحويل في مبانيها بأن تقدم عنصر من عناصرها المكونة، وحل محله ضمير يعود عليه.

هذه هي اهم النقاط التي تمثل عناصر التحويل الرئيسة في نظرية تشومسكي، وضعناها بايجاز غير مخل، وسنستعمل - فيا بعد - قسماً منها، ولكننا نعطيها معنى غير الذي ذهب اليه تشومسكي، ونرى ان لها دوراً في المعنى كما ان لها دوراً في المبنى. فالجملة لا تعادل مع عناصر التحويل، في معناها، الجملة بدون هذه العناصر. وهذه هي اهم الاسس التي تقوم عليها نظرية تشومسكي كما نجدها في ما لا يقل عن

عشرين من اعماله المنشورة في كتب ومقالات، ونرى ان في بعض هذه الاسس او الجوانب غموض وتعميم، مرده الى طريقة صاحب النظرية في عرض أفكـاره، فهو يعتمـد عـلى مصطلحـات عـامـة غـامضـة، بعضها موجود في نظريات العلماء الذين سبقوه في الدرس اللغوي، ولكنه يذهب بها الى معانٍ جديدة دون ان يشير الى التعريف الجديد الذي يحدد ما يريده هو به، هذا من جانب، ومن جانب آخر، نجد انه يعرض فكرة ثم يقلع عنها الى غيرها وبسرعة غير متوقعة، فافكاره متقلبة متبدلة تارة، متتابعة تارة اخرى، ولا نعني بذلك بوجه، انها نظرية غير ثابتة، فهي النظرية التي تشغل الباحثين اللغويين في الغرب والشرق، ولكنا اردنا ان نبين للقارىء الكريم ما يجده الباحث من مشقة وعناء ليقف على نقطة او فكرة في نظرية تشومسكي او في تطور تفكيره، اذ عليه ان يستخلصها من عدد كبير من الكتابات منه وعنه، فكيف ان اراد ان يعرض اطاراً شاملاً لنظرية واسعة.

عرضنا فيما مضى شيئاً من نظريات عدد من العلماء الذين قامت على انتاجهم وأعمالهم النهضة اللغوية المعاصرة، ولا يعني ذلك انه لا يوجد غيرهم، فهناك هنري سويت، وجاردنرز، وفيرث في المدرسة الانجليزية الاجتماعيـة، وهنـاك رومان جاكبسون، وهيلمسليـف، وتروبتسكوى، واندريه مارتينيه، وجسبيرسن الذين لكل منهم عدد من الاعمال المنشورة والآراء القوية في الاصوات والتراكيب والمعاني، تمثل دعائم يمكن ان تكون ميدانا لبحث طويل، وندع الحديث عن هؤلاء وغيرهم الى مكان آخر نبين فيه جهودهم وجهود غيرهم من العلماء، وبخاصة المدرسة البريطانية التي جاءت بنظرية متكاملة يعتمد فيها الحلل على المستويات اللغوية الرئيسة المعروفة بطريقة او منهج رائد.

وننتقل من هذا الى عرض ما نراه في ضوء الفكرة التوليدية

التحويلية نأخذها بطريقة مختلفة عن طريقة تشومسكي، ونطبقها على اللغة العربية، او نطبقها على أمثلة وأبواب من اللغة العربية تمهيداً لدراسة نقوم بوضعها في اطار نهائي، نجمع فيها الابواب النحوية في أُطر كبرى بحسب المعنى، ونطبقها على بعض الدواوين لشعراء جاهليين.

الفصل الثالث

منهج وتطبيق

الجملة في اللغة العربية بين التوليدية والتحويلية

يقول ابن خلدون «في أن لغة العرب لهذا العهد مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير : «وذلك انا نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسان المضري، ولم يُفقد منها الا دلالة الحركات على تعين الفاعل من المفعول، فاعتاضوا منها بالتقديم والتأخير وبقرائن تدل على خصوصيات المقاصد، الا أن البيان والبلاغة في اللسان المضري اكثر واعرف؛ لأن الألفاظ باعيانها دالة على المعاني باعيانها، ويبقى ما تقتضيه الاحوال ويسمى بساط الحال محتاجاً الى ما يدل عليه، وكل معنى وان تكتنفه احوال تخصه، فيجب ان تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود، لانها صفاته، وتلك الاحوال في جميع الالسن اكثر ما يدل عليها بالفاظ تخصها بالوضع، واما في اللسان العربي فانما يُدلّ عليها باحوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من: تقديم وتأخير او حذف او حركة اعراب، وقد يدل عليها بالحروف غير المستقلة، ولذلك تفاوتت طبقات الكلام في اللسان العربي بحسب تفاوت الدلالة على تلك الكيفيات... فكان الكلام العربي لذلك اوجز واقل الفاظاً وعبارة من جميع الألسن».

المقدمة

ط ١، دار القلم - بيروت، ص٥٥٥ - ٥٥٦

ليس من مهامنا هنا ان نفصّل القول في خلافات اللغويين والنحاة في تحديد بعض المصطلحات الرئيسة التي بني عليها تقسيم الكلم، وعليها قام قسم اساس من اقسام الدراسات اللغوية في القديم وفي ايامنا هذه، وهو علم التراكيب اللغوية Syntax، ولكنّا سنعرضها عرضاً سريعاً، نرصد حدّها ونبين ما ترتب على هذا الحدّ من جوانب لها اثرها الواضح في بناء الدرس اللغوي وتوجيهه، ثم نخرج من ذلك كله بوضع حدٍ، نرتضيه، للجملة، نقسم في ضوئه الجملة الى اقسام رئيسة كبرى تضم في داخلها تقسيمات فروع، ويقوم كل فرع على عدد من الكلمات او المباني الصرفية (المورفيات) التي يمثل كل منها باباً نحوياً له سماته وعلامته، وله معناه، ثم نقابل بين التحليل النحوي القائم على المصطلحات النحوية القائمة لتبرير الحركة الاعرابية والمرتبطة بها بسبب، والتحليل اللغوي الذي نعتمد فيه على معطيات علم اللغة الحديث، متجاوزين بذلك تفصيل القول في علم اللغة والبحث التاريخي فيه. وهذه المصطلحات هي:

١ - القول:

وهو كما يرى ابن جني «أن الفم واللسان يخفان له، ويقلقان ويمذلان به، وهو بضد السكوت[١]»، فهو عنده «كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان او ناقصاً، فالتام هو المفيد، اعني الجملة وما كان في معناها، من نحو: صه، وايه، والناقص، ما كان بضد ذلك، نحو: زيد، ومحمد، وإنْ»[٢]، فهو، كما هو واضح، يقسم القول الى قسمين: ويقصد بالأول: المباني الصرفية او الوحدات الكلامية التي تمثل حجارة المبنى وقوالبه، وهذا ما عناه سيبويه بقوله: «أنه المفردات[٣]» في غير نظم

(١) الخصائص: ١/٥.
(٢) الخصائص: ١/١٧.
(٣) وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل: ١/٤.

أو تعليق ودون حجز يربط بعضها إلى بعض، ويقصد بالثاني: الكلام، بعد ان تنتظم وحدات القول في اطار يهدف به المتكلم تجسيد فكرة تعتمل في الذهن بكلمات متراصّة مترابطة[1]، وهذا ما يعنيه خالد الازهري بقوله: «والكلام في اصطلاح اللغويين عبارة عن القول[2]».

٢ - الكلام:

هو كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه[3]، اي انه مجموعة «من الالفاظ، قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه[4]». ويرى بعض النحاة «ان تخصيص الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه[5]»، «ولا يجوز ان يشترط في حده كونه مفيداً[6]»، فالكلام بناء يأتلف من مجموعة من اللّبنات تنتظم في ترتيب معين: اسم مع اسم، او فعل مع اسم او فعل مع اسمين او ثلاثة او اربعة...، او حرف مع اسم[7]، فما يكون من هذه المجموعات يكون كلاماً مستقلاً، وهو الذي يسميه اهل العربية الجمل[8]، قائماً على الاسناد المفيد المقصود لذاته[9]، وهذا ما يرتضيه سيبويه، فيرى أن الكلام لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة، يقول: «واعلم ان قلت في كلام العرب انما وقعت على ان يحكى بها ما كان كلاماً لا قولاً[10]»، وهذا ما ذهب اليه صاحب المفصل بقوله: «والكلام هو

---

(١) وانظر: شرح جمل الزجاجي ١/٨٥ - ٨٦، ودلائل الاعجاز ص٩٧، ٤١٦.
(٢) شرح التصريح: ١/١٨.
(٣) الخصائص: ١/١٧.
(٤) الخصائص: ١/١٩.
(٥) الهمع: ١/١١.
(٦) السابق.
(٧) وانظر ابن عقيل: ١/١٤.
(٨) ابو علي الفارسي: المسائل العسكريات ص٤١.
(٩) ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص٣.
(١٠) الكتاب ط هارون: ١/١٢٢.

المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى، وذلك لا يتأتى الا في اسمين، كقولك: زيد اخوك، وبشر صاحبك، او في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، ويسمى الجملة[1]»، واضاف السيوطي: «وزعم ابن طلحة ان الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً اذا قامت مقام الكلام[2]».

فالجملة اذاً - عند بعض النحاة - «اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، وبذا تكون عند من قال بهذا رديفاً لمصطلح الكلام، حيث ان هذا هو التعريف الذي يرتضيه جل النحاة حداً للكلام، يقول ابن جني: «اما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون: الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفي الدار ابوك، وصه، ومه، ورويد، وحاء، وعاء، في الاصوات، وحس ولبَّ، وافّ وأوه، فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام[3]»، ويفهم هذا بوضوح من قول ابن جني معرفاً القول: «واما القول، فاصله انه كل لفظ مذل به اللسان تاماً كان او ناقصاً، فالتام هو المفيد، أعني الجملة، وما كان في معناها، نحو: صه، وايه[4]» ومن قوله: «... وذلك ما كان منه تاماً غير ناقص، ومفهوماً غير مستبهم، وهذه صورة الجمل، وهو ما كان من الالفاظ قائماً برأسه غير محتاج الى متمم، فلهذا سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً[5]»، وقد نصّ، على هذا الترادف، الزمخشري في مفصله، فبعد أن وضع حدّ الكلام قال: «ويسمي الجملة[6]». وقد خرج على هذا

(١) شرح المفصل: ١٨/١.
(٢) الهمع: ١١/١.
(٣) الخصائص: ١٧/١.
(٤) الخصائص: ١٧/١.
(٥) الخصائص: ٢١/١.
(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ١٨/١.

عدد من النحاة من القدماء ومن المحدثين، مقررين ان الجملة هي الاطار الكلي الكبير ان قُيد اصبح كلاماً، فالكلام عندهم اخص من الجملة، وليس رديفاً لها، يقول ابن هشام: «... وبهذا يظهر لك انهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس... والصواب انها اعم منه، اذ شرطه الافادة، بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام[1] »، وهذا ما يذهب اليه الاستاذ عبد السلام هارون، يقول: «... والحق ان الكلام اخص من الجملة، والجملة اعم منه[2] » معتمداً على قول المناطقة «الاخص ما زاد قيداً والأعم ما زاد فرداً » فيقرر «وانما كان الكلام أخص من الجملة لانه مزيد فيه قيد الافادة[3] »، وهذا ما ذهب اليه علي بن محمد الجرجاني في تعريفه الجملة «عبارة عن مركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى، سواء افاد، كقولك: زيد قائم، او لم يفد، كقولك: ان يكرمني، فانه جملة لا تفيد الا بعد مجيء جوابه، فتكون الجملة اعم من الكلام مطلقاً[4] »، واما الكلام عنده فما تضمن كلمتين بالاسناد[5]. والذي نرتضيه هو ما يرتضيه الزمخشري وابن يعيش حداً للكلام، حداً للجملة، ونخالفه كما نخالف من تبعه في ان الكلام هو الجملة، ونخالف ابن هشام ومن سار على منهجه في ان الكلام اخص من الجملة وهي اعم منه، فنرى أن الجملة ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه[6] »، فقام زيد، جملة، وزيد مجتهد،

(١) المغني: ٢/٣٧٤.
(٢) الاساليب الانشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون ص١٨.
(٣) السابق ص١٨.
(٤) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، مكتبة الحلبي، القاهرة ١٩٣٨م، ص٦٩.
(٥) السابق ص١٦٢.
(٦) وانظر: الخصائص ١/٣٢، سيبويه، الكتاب ١/٧، شرح المفصل ١/١٨ - ٢٠.

جملة، وصه، جملة، واف، جملة، والنارَ، جملة، واخاك اخاك، جملة، وان تدرس تنجح، جملة، وان تحضر فانا مكرمك، جملة، ووالله ان محمداً لرسول، جملة، ذلك لأن كل مجموعة مما سبق تؤدي بلبناتها كلها معنى يحسن السكوت عليه، ولو نقصت لبنة واحدة لاختل المعنى. ونرى، كذلك، ان الكلام تآلف عدد من الجمل للوصول الى معنى اعم مما في الجملة واشمل، وعلى ذلك، فقد كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلامَ العرب. وقد ترتب على الحدّ الذي يرتضيه ابن هشام للجملة ان جعل للشرط جملة وللجواب جملة، وللصلة جملة وللنداء جملة وللقسم جملة[1]، في حين ان ايّاً من هذه لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهو التعريف الذي تفيده الامثلة التي وضعها في تعريفه الجملة يقول: «والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره، كزيد قائم، وما كان بمنزلة احدهما، نحو: ضرب اللص، واقائم الزيدان، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً[2]»، ونحن بهذا لا ندعي شيئاً لأنفسنا، بل نرده الى مظانه، وننسبه الى اصحابه، فنبين ان ما نقوله قد المح اليه ابن جني بقوله: «... فعلى هذا يكون قولنا: قام زيد، كلاماً (والكلام مرادف للجملة)، فان قلت شارطاً: ان قام زيد... فصار قولاً لا كلاماً، الا تراه ناقصاً ومنتظراً للتمام بجواب الشرط، وكذلك لو قلت في حكاية القسم: حلفت بالله، أي كان قسمي هذا، لكان كلاماً، لكونه مستقلاً، ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً من حيث كان ناقصاً لاحتياجه الى جوابه[3]»، نقول: لاحتياجه الى جوابه وليس الى جملة جوابه، وبينهما من الفرق ما بين الجملة التوليدية ومعناها والجملة التحويلية

(١) يقول السيوطي: «واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً او جواباً او صلة فاطلاق مجازي» الهمع: ١٣/١.

(٢) مغني اللبيب: ٣٧٤/٢.

(٣) الخصائص: ١٩/١.

ومعناها. فان ارتضينا ان الجملة هي اللفظ الذي يحمل معنى يحسن السكوت عليه، فان جميع الألفاظ اللازمة لحمل هذا المعنى هي اركان رئيسة في الجملة، ولا يجوز لأي ركن منها ان يستقل بمعنى الجملة ولا بتسميتها (جملة)، واذا كان المعنى هو الهدف الذي يسعى المتكلم لتوضيحه ونقله الى السامع، فان للسامع أن يأخذه من ايسر طريق، الطريق التي على المحلل اللغوي ان يسلكها فيستغني عن: المقدّر والمحذوف والمحل...، فينظر الى الجملة: انت والله ان تدرس تنجح، على انها جملة واحدة، لا طائل ولا فائدة ترجى من تقدير جوابه للقسم او جواب للشرط سد مسده الجواب المذكور، وكذلك جملة: ان تتصدق على الفقراء فالله مكرمك، جملة واحدة ولا فائدة للمعنى ولا للسامع ولا للمتكلم من القول بأن (فالله مكرمك) في محل جزم جواب الشرط، وجملة: والله ان محمداً لرسول، جملة واحدة، لا فائدة في تقدير: والله قسمي، بل وانه ان أظهر فقد جعل التركيب ضعيفاً ركيكاً.

وقد قسم النحاة الجملة الى اسمية وفعلية، وزاد بعضهم الجملة الظرفية[1]، وقد اشار الخليل والمبرد الى قسم آخر هو الجملة الشرطية[2]، ثم جاء صاحب المفصل وجعلها جملة مستقلة نص عليها ومثل لها[3]: بكرٌ ان تعطه يشكرك، مخالفاً بذلك غيره من النحاة، فهم يعدون الجملة التي تلي حرف الشرط، ان كان صدرها فعلاً، وكذلك ان حلّ محل حرف الشرط اسم شرط معمول لفعله، جملة فعلية، اما ان كان صدرها حرف شرط يليه مبتدأ، او اسم شرط غير معمول لفعله، فهي جملة اسمية، ولم يقر ابن يعيش في شرحه هذا التقسيم، وعدّ الجملة الشرطية جملة فعلية مركبة من جملتين فعليتين، او فعلية واسمية[4].

(١) انظر: المغني ص٣٧٦.
(٢) وانظر المقتضب: ٤٦/٢، وانظر، شرح الكافية: ٢٥٤/٢.
(٣) انظر المفصل: ص١٣، شرح المفصل: ٨٨/١.
(٤) شرح المفصل: ٨٠/١.

الجملة الاسمية:

وهي الجملة التي صدرها اسم صريح مرفوع او مؤول في محل رفع، او اسم فعل عند بعضهم، او هي التي صدرها حرف غير مكفوف مشبه بالفعل، فالجمل: ﴿سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم﴾، أن تفعل المعروف خيرٌ لك، هيهات العقيق، أن محمداً رسول، قائم الزيدان (عند من يجيزه وهم الكوفيون والاخفش)، جمل اسمية، ومثلها في الحكم: محمدٌ أكرم خالداً (عند اهل البصرة) هي جملة اسمية، أو هي جملة كبرى كما يرى السيوطي[1] مكونة من جملتين صغريين:

محمد: مبتدأ، خبره الجملة الفعلية التي تليه (في محل رفع)

اكرم: جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر تقديره هو يعود على محمد (المبتدأ).

اما الجملة الفعلية:

فهي التي يتصدرها فعل تام او ناقص، مثل قام زيد، ضرب اللص، كان زيد قائماً، يقوم زيد، وقم[2]، ويعدون منها، كذلك، خالداً اكرم محمدٌ، و﴿فريقاً كذبتم وفريقاً تقتلون﴾، لأن الأسماء التي في صدرها في نية التأخير[3]، ويدرجون فيها، كذلك: يا عبد الله، و﴿وإن احدٌ من المشركين استجارك...﴾، و﴿والأنعام خلقها﴾، و﴿والليل اذا يغشى﴾ لأن في صدرها في الاصل افعالاً، والتقدير: ادعو عبد الله، وان استجارك أحد استجارك هو...، وخلق الأنعام خلقها، وأقسم والليل[4].

لا ريب ان من يدقق النظر ويقلب هذه الجمل، يرى ما في هذا

---

(١) الهمع: ١/٨٠.

(٢) انظر: المغني: ٢/٣٧٦.

(٣) السابق.

(٤) السابق.

التقسيم من اعتماد كلي على الشكل او المبنى دون المضمون او المعنى، فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الاطار الذي تنتظم فيه الجملة، وكان من نتائجه كذلك، الخلط الواضح في ادراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية او الفعلية دون ان تقبلها، ودون ان يكون لهذا الحشر ما يبرره او ما يستفاد منه، كما في: هيهات العقيق، التي هي جملة فعليه مع أنهم يسمون هيهات اسم فعل، ومع أنها لا تقبل علامات الاسمية ولا علامات الفعلية، ولا تشير الى حدث أو زمن، ولا علاقة اسناد بينها وبين الاسم الذي يليها. وفي: أقائم الزيدان؟ التي تقوم فيها كلمة الزيدان بدورين مختلفين، فتحمل مصطلحين يعود كل منها الى قسم من أقسام الجملة: فاعل سد مسد الخبر، فان كان فاعلاً فلا بد ان يكون مسبوقاً بفعل، فالجملة فعلية، وان كان خبراً فلا بد ان يكون مسبوقاً بمبتدأ، فالجملة اسمية.

وان هذا التحديد لكل من الجملتين الاسمية والفعلية - كما جاء عند النحاة - لا يصلح لتصنيف الجمل في اللغة العربية، فهناك كثير من الجمل التي صدرها اسم ولكنهم ادرجوها في الفعلية، وأخر صنفوها فعلية في حين ان لا فعل في صدرها، وهي التي يتصدرها الحرف عاملاً او مهملاً: ان الله عليم، لا خير يطلب من منحرف، أيبخل الكريم؟، هل ينجح الكسول؟... الخ، فهذه جمل فعلية، وكذلك الجمل: سبحان الله، ﴿فريقاً كذبتم﴾، ﴿خشعاً أبصارهم يخرجون من الاجداث...﴾، وجملة القسم وجملة النداء وجملة الشرط تعد كلها من الجمل الفعلية - كما ذكرنا سابقاً -.

وقد ذهب قسم من النحاة ان التصدر الذي يحكم به على تصنيف الجملة، هو تصدر الكلمة التي تعد ركناً رئيساً في الجملة، او ان الاصل فيها ان تكون من اركان الجملة، فالجملة الفعلية ما كانت مكونة من فعل وفاعل او ما اصله كذلك، والاسمية ما كانت مكونة من مبتدأ

وخبر، او مما كان الاصل فيها كذلك[1]، وبذا فان هذا القسم من النحاة يصرفون النظر عند التصنيف عما يأتي في صدر الجملة من أدوات او حروف او اركان ليست رئيسة في الجملة اصلا، ولكنا لا نعرف كيف يخرّج هؤلاء العلماء تصنيف الجملة التالية، مثلاً: أقائم الزيدان فلا ينطبق عليها ما كان اصله مبتدأ، وخبراً، ولا ما كان الاصل فيه فعلاً وفاعلاً، والجملة: عَلِمَ محمد الايمان قوة، وفيها ما كان اصله فعلاً وفاعلاً وما كان اصله مبتدأ وخبراً، وكذلك نرى ان هذا التحديد لا يدع فرصة لابراز المعنى في الجمل التي يتقدم فاعلها على فعلها، مثل: الولد يجتهد، الجندي يقاتل، الطالب يستيقظ مبكراً، مقابلة بالجمل التي يكون الاسناد فيها بين مبتدأ وخبر: الولد مجتهد، الجندي مقاتل، الحق منتصر... الخ. فهذه الجمل جميعها تصنف في الجمل الاسمية، على الرغم مما بينها من اختلاف في المعنى والارتباط بالزمن، تقييداً او اطلاقاً.

وقد ترتب على تقسيمات النحاة السابقة وتحديدهم الجملتين الاسمية والفعلية، دخول مصطلحات في الدرس اللغوي لها صبغة قسرية، أدت الى، او ساهمت في ايجاد ما يسمى بالاعراب المحلي والتقديري. فالجملة: محمدٌ اكرم خالداً، اسمية فعلية، اسمية لأنه يتصدرها اسم، فهو مبتدأ ولا بد له من خبر، والاصل في الخبر ان يكون مفرداً، فما بعد المبتدأ جملة فعلية، في محل المفرد، خبر المبتدأ في محل رفع، وفعلية لأن القسم الثاني منها (الجملة الفعلية التي هي خبر المبتدأ) يتصدره فعل (أكرم) ويحتاج الى فاعل، والفاعل لا يتقدم على فعله - عندهم -، فان تقدم فهو مبتدأ، اذاً، لا بد من ضمير يقدّر ليكون فاعلاً، ولا بد لهذا الضمير من عائد يعود عليه، فهو بغيره مبهم، ولست ادري ما قيمة

(1) انظر: المغني ٢/١٤٤، اسرار العربية: ٧٩، المقتضب ٤/١٢٨.

الحكم بالاسمية او الفعلية في خدمة المعنى الذي يسمى للوصول اليه كل من المتكلم والسامع، امام هذا التشابك بين «الحل»، و«التقدير»، وهكذا الحال في ﴿وإن احدٌ من المشركين استجارك...﴾، جملة فعلية لأن الاداة مختصة بالدخول على الفعل، لا غير، فلا بد من تقدير ما تختص الاداة بالدخول عليه والاختصاص به، ويجب ان يكون تفسيره في الفعل المذكور بعده، ولا بد ان يكون فاعل هذا المفسِّر عائداً على ذاك المتقدم (ليتحقق قانون تبادل المنافع)، ولا يجوز ان يعد الفاعل المتقدم فاعلاً للفعل المتأخر، خشية كسر القاعدة التي تنص - عند أهل البصرة - على ان الفاعل لا يتقدم فعله وان تقدم فهو مبتدأ!!! وقد ثار الأخفش والكوفيون على هذه القاعدة وصنفوا الجملة فعلية فاعلها تقدم على فعلها، والاداة مختصة عند الكوفيين، ومختصة تارة وغير مختصة اخرى عند الاخفش، كما ذكرنا تفصيل هذا سابقاً، وكذا القول في: ﴿والانعامَ خلقها﴾ جملة فعلية فعلها الذي عمل في كلمة (الانعامَ) محذوف مع فاعله، يفسر الفعلَ المحذوف الفعلُ المذكور، ويفسر الفاعلُ المحذوف الفاعلَ المذكور (خلقها الله)، ذلك لأن في الفعل المذكور ضميراً (هو المفعول به للفعل)، والفعل لا يعمل في مفعولين، ولا يجوز ان يعد مماثلاً للجملة: الانعامَ خلق الله، وبذا فانك ترى ان هذا الخلط قد اوقع النحاة في كثير من المشكلات، وحملهم على القول بأن الاسم المتقدم مبتدأ وليس فاعلاً، او على القول بأنه مفعول لفعل مقدّر وليس للمذكور، واذا اصبح الفعل بلا فاعل لتقدم فاعله اضطر الدارس الى تقدير فاعل. وحملهم كذلك على ان يعدوا الجملة البسيطة جملة مركبة مكونة من جملتين، المسند اليه في الاولى هو المقدم المرفوع، والمسند اليه في الثانية هو الضمير العائد على المبتدأ، وهذا يحملنا على ان نرجع ثانية فنحوله من مبتدأ الى فاعل اذا دخلت عليه احدى ادوات الشرط، كأن يقال: «اذا البدر طلع كان كذا وكذا، وذلك لأن (اذا)

في الشرط لا يليها الا جملة فعلية، ويكون البدر حينئذٍ فاعلاً، ولكن ليس للفعل الملفوظ به، ولكنه فاعل للفعل الذي يدل عليه الفعل الملفوظ به، ويكون هذا الفعل واجب الحذف، لا يذكر في حال، ولو ذكر، فقيل: اذا طلع البدر طلع كذا وكذا، لكان من سخيفة ومرذولة، واللغة العربية ودارسوها في غنى عن هذه العمليات الذهنية المعقدة التي لم توضح معنى ولا فسرت اسلوباً"[1].

ويتضح اثر هذا الخلط كذلك في الجملة: يا عبدَالله، وفي: يا محمدُ، بنصب الاسم بعد الياء مرة وبرفعه مرة اخرى، فاما ان تكون الاداة عاملة او مهملة، فان عملت فيجب أن يكون عملها فيا يليها واحداً، وليس الامر كذلك، فليست عاملة اذاً، ولكنها تسد مسد عامل، وهو فعل النداء ادعو او انادي، وهذا يجب ان يكون عمله فيا يليه واحداً، وبخاصة اذا كان ما يليه معرباً في الاصل وليس من الاسماء المبنية في لسان العرب، ولمّا لم يكن كذلك فقد جعلوا المرفوع مبنياً في محل نصب، معمول للفعل الذي سدت مسده اداة النداء، دون ان نعرف السرّ في بناء هذا الاسم المعرب (محمد)، ونأخذ مثلاً آخر نبين فيه شيئاً مما ترتب على هذا الخلط في الحكم على الجملة بحسب صدرها، قوله تعالى: ﴿والليل اذا يغشى﴾، فكلمة الليل مجرورة، وقد سبقها حرف الواو، والواو ليست من حروف الجر، جاء بعد الاسم التالي لهذا الحرف جملة فعلية، اذا يغشى. فكان التقدير: واقسم والليل، فالواو ليست من حروف الجر لانها من حروف العطف،...، فان قدّرتَ: قسمي والليل، فان الليل مجرورٌ لفظاً مرفوع محلاً، ولكنه مجرور بغير عامل، أليست الحركة هنا هي حركة اقتضاء، ولسنا نجد تبريراً لماذا كانت في مثل هذه الجملة فعلية (اقسم والليل)، وهي في الجملة: والله ان محمداً لرسول، جملة اسمية،....

(١) انظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد وتوجيه: ص٤٢ – ٤٣.

هذه نقاط تشير بوضوح الى ما ترتب على القول بالاسمية او الفعلية اعتماداً على تحديد وتعريف قسري، لا يزيد الباحث الا بعداً عن المعنى واعتماداً على الشكل القائم على الصنعة والاسراف فيها.

واما قول النحاة في الجملة الظرفية، وفي جملة الشرط، فسنعرضه في موضعه اثناء مناقشتنا للزيادة من عناصر التحويل في الجملة النواة او التوليدية.

قلنا: سار اللغويون العرب في القرون الاوّل لدراسة اللغة على منهجين: اهتم الاول منهما بالبنية الشكلية للجملة وما على اواخر كلماتها من حركات اعرابية، فبحثوا واطالوا البحث في اسباب تلك الحركات وعواملها. ولعل الموجد الفعلي الاول (المعروف) لهذا المنهج هو الخليل ابن أحمد، ثم جاء بعده تلاميذه الذين حملوا العبء في كل من البصرة والكوفة (سيبويه والكسائي وغيرهما). واهتم اصحاب المنهج الثاني بقواعد وقوانين استنباط المعنى من التراكيب الجملية، كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتشبيه وفنونه.... الخ. ويُعد كل من: ابي عبيدة، صاحب مجاز القرآن، وعبد القاهر الجرجاني، صاحب دلائل الاعجاز، واسرار البلاغة، خير من يمثل هذا المنهج في مراحله المتقدمة، وبخاصة الجرجاني في نظرية النظم التي نرى انه استطاع بها ان يباري احدث ما وصلت اليه مناهج اللغويين المعاصرين، بل وربما كان له فضل السبق.

مما هو معلوم بداهة ان النحو العربي قد بدأ بداية تعليمية، هدفه حفظ اللسان من الزلل وعصمته من الخطأ، والاخذ بيد الداخلين في الاسلام من غير العرب لحذو العرب في كلامهم. ولكن النحاة قد تخطوا هذه الغاية وانصرفوا الى غيرها بحثاً عن العامل المسبب للحركة الاعرابية على اواخر الكلم، ولم يعد القول المشهور: «الاعراب فرع

المعنى » يبرز امامهم الا لماما، فاهتموا بوضع المصطلحات النحوية حتى غدت اعمالهم جلّها تقوم على العامل والتعليل والتأويل والخوض في ما لا يحتاجه العالم المتقن فضلاً عن المتعلم الشادي. عبّر احد اصحاب ابي الاخفش له عمّا يجده من عسر في كتبه، قائلاً: يا ابا الحسن، انت اعلم الناس بالنحو، فلماذا لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم اكثرها؟ وما بالك تقدّم العويص وتؤخر المفهوم. ومقابل هذا الانصراف الى البنية الشكلية ودراسة ما يجري فيها، انصرف الفريق الثاني، وهم البلاغيون الى «المعنى» حتى إنهم اطلقوه اسماً لقسم من اقسام علمهم «المعاني»، ولكن التداخل بين دراسات العلماء وآرائهم في هذا المنهج وذاك قد وقع، فتأثرت احكامهم وتعريفاتهم بهذا التداخل، ومن امثلة هذا التداخل ذاك البحث الطويل الذي قدّمه العلماء عن الجملة وتعريفها واقسامها، فمنهم من يراها رديفاً للكلام المفيد[1]، ومنهم من عدّها «اللفظ الدال على معنى مفرد[2]»، ومنه من عدّها التركيب الذي ضُمت فيه كلمة الى اخرى[3]، ومنهم من يرى انّ شرطها الرئيسي ان تحمل معنى يحسن السكوت عليه[4]. فاللفظ والمعنى عند هذا الفريق ركنان رئيسان بدونهما لا تقوم الجملة[5]، وتابع قسم من هؤلاء القول بأن تسمية ما هو ناقص في معناه «جملة» لا يكون الا مجازاً[6]، ومنهم من يرى بأن العنصر الرئيس الذي يجب ان يتحقق لتكون الجملة جملةً هو الاسناد، يقول علي بن محمد الجرجاني في تعريفاته: «الجملة عبارة عن مركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى

(١) منار السالك: ١/٦ - ٧
(٢) حاشية السجاعي على القطر ص٧.
(٣) شرح المفصل: ١/١٩، وانظر حاشية العطار على شرح الازهرية ص١٤.
(٤) شرح التصريح على التوضيح: ١/١٩. والهمع ١/١١.
(٥) الهمع: ١/١٢،
(٦) الهمع ١/١٣.

سواء أفاد كقولك: زيد قائم أو لم يفد كقولك: ان يكرمني، فانه جملة...[1] ». ونحن نرتضي ما جاء عن الزمخشري حدّاً للكلام[2] حداً للجملة، ونخالف بذلك من يرى ان الكلام هو الجملة، ومن يرى ان الكلام اخص من الجملة وهي اعمّ منه[3]، ونطمئن الى ان الجملة «ما كان من الألفاظ قائماً برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه[4] »، ونقيد (ما) التي جاءت في اول هذا التعريف، فنقول: هي الحدّ الادنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، ونسميها الجملة التوليدية او المنتجة (اسم فاعل)، بشرط ان تسير على نمط من انماط البناء الجملي في اللغة العربية، فهي توليدية يتفرع منها شقان: احدهما نسميه الجملة التوليدية الاسمية، وله أطر نحصر اهمها - ولا نقول نحصرها - في ما يلي[5].

أ - اسم معرفة + اسم نكرة.

ب - اسم استفهام + اسم معرفة.

جـ - شبه جملة (ظرفية او جار ومجرور) + اسم نكرة.

والثاني، ونسميه الجملة التوليدية الفعلية، وله أطر نحصر أهمها في:

أ - فعل + اسم (او ما يسد مسده ظاهراً او مستتراً كما في فعل الامر).

ب - فعل + اسم + اسم، (او اسم مقترن بحرف جر).

ولكن هذه الأطر جميعها قد يجري فيها تغيير، في مبانيها الصرفية

---

(١) التعريفات ص٦٩.

(٢) شرح المفصل: ١٨/١.

(٣) المغني اللبيب: ٣٧٤/٢.

(٤) الكتاب ط بولاق ٧/١.

(٥) خليل عايره «رأي في بعض انماط التركيب الجملي للغة العربية» المجلة العربية للعلوم الانسانية - جامعة الكويت عدد ٨.

(المورفيات) او فيا فيها من فونيات ثانوية (النبر والتنغيم) فيترتب على ذلك تغيير في المعنى وانتقال في تسمية الجملة، فتصبح الجملة جملة تحويلية في معناها اسمية او فعلية في مبناها. اما عناصر التحويل التي تدخل الجملة فهي:

عناصر التحويل

١) الترتيب: يُعدّ الترتيب من ابرز عناصر التحويل واكثرها وضوحاً، لأن المتكلم يعمد الى مورفيم حقه التأخير فيا جاء عن العرب فيقدمه، او الى ما حقه التقديم فيؤخره طلباً لاظهار ترتيب المعاني في النفس، فالكلمات كما يقول الجرجاني: «تقتفي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس[١]»، والترتيب فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء واصحاب البيان في الاساليب، واولئك الذين يجيدون التصرف في القول ووضعه الموضع الذي يقتضيه المعنى[٢]، يقول الجرجاني: «هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعه ويفضي بك الى لطيفه، ولا تزال ترى مشعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك ان قُدِّم فيه شيء وحوِّل اللفظ عن مكان الى مكان[٣]»، وقد اشار سيبويه الى اهمية التقديم والتأخير (الترتيب) ودوره في المعنى، يقول: «فان قدمت المفعول واخرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الاول، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله، لانك انما اردت به مؤخراً ما اردت به مقدماً ولم ترد ان تشغل الفعل بأول منه وان كان انما يقدمون الذي بيانه اهم لهم، وهم ببيانه أعني، وان كانا

---

(١) دلائل الاعجاز: ص٤٠.

(٢) دلائل الاعجاز: ص٨٣.

(٣) اثر النحاة في البحث البلاغي - عبد القادر حسين: ص٨٠.

(٤) دلائل الاعجاز: ص٨٣.

جميعاً يهمانهم ويعنيانهم[١] ». ويقول في موضع آخر: «والتقديم والتأخير فيما يكون ظرفاً او يكون اسماً في العناية والاهتمام، مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك عربي جيد كثير، فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ولم يكن له كفواً احد﴾، وأهل الجفاء من العرب يقولون: «ولم يكن كفواً له احد»، وكأنهم اخروها حيث كانت غير مستقرة[٢] »، واذا كان سيبويه قد اتخذ من التقديم والتأخير رمزاً للعناية والاهتمام، فان عبدالقاهر الجرجاني لا يقف به عند هذا الحدّ ويرى ان قصره على العناية والاهتمام يبعده عن ان يكون من عناصر ادراك اسرار التركيب اللغوي وفهمه والوصول الى كنهه وتذوق حلاوة ما فيه من معنى، يقول: « ... فهذا جيد بالغ الا ان الشأن في انه ينبغي ان يعرف في كل شيء قدّم في موضع من الكلام، مثل هذا المعنى ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير، وقد وقع في ظنون الناس انه يكفي ان يقال: انه قدم للعناية، ولأن ذكره اهم من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية ولم كان أهم، ولتخيلهم ذلك قد صغر امر التقديم والتأخير في نفوسهم وهونوا الخطب فيه حتى انك لترى اكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف، ولم تر ظناً ازرى على صاحبه من هذا وشبهه[٣] »، فالتقديم والتأخير عند علمائنا من السلف الصالح يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى في ذهن المتكلم، وليس كما يرى بعض الباحثين المحدثين، يقول ابراهيم أنيس: «ولست اغالي حين اقرر هنا ان المفعول لا يصح ان يسبق ركني الاسناد في الجمل المثبتة كما يزعم اصحاب البلاغة في تلك الامثلة المصنوعة من نحو: زيداً ضربت، زيداً ضربته!!، اما التقديم في مثل

---

(١) الكتاب: ٣٤/١.

(٢) الكتاب: ٥٦/١.

(٣) دلائل الاعجاز ص٨٥.

الآيات القرآنية ﴿اياك نعبد واياك نستعين﴾ و﴿فاياي فاعبدون﴾ و﴿ولكن كانوا انفسهم يظلمون﴾ و﴿خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه﴾، و﴿فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر﴾، فالامر فيه لا يعدو ان يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي، اذاً، شبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص[1]»، ولا نطيل الوقوف مع هذا الرأي بالتعليق عليه او بيان صلته بفكرة وردت عند ابن الاثير، ونتابع رأي العلماء القدماء الذين يرون ان تقديم المفعول به يكون للاختصاص، فان قلت: زيداً ضربت، فانك تعني: ما ضربت الا زيداً، يقول الزمخشري في ﴿اياك نعبد واياك نستعين﴾، والمعنى: نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة[2]»، ويقول القرطبي: «... ان قيل: لم قدم المفعول على الفعل؟ قيل له: اهتماماً، وشأن العرب تقديم الأهم....، وايضاً لئلا يتقدم ذكر العبد والعبادة على المعبود[3]»، فالتقديم يكون دائماً لغرض يتعلق بالمعنى وليس لغرض يتعلق بالبنية الشكلية او بموسيقى الكلام، ولا هو تارة لمعنى واخرى لموسيقى الكلام، الامر الذي ذهب اليه ابراهيم انيس في تعليقه على الآيات: ﴿والله جعل لكم من انفسكم أزواجاً﴾ ﴿والله اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئاً...﴾ الخ، فهذا التردد يعيبه الجرجاني ويراه من الخطأ: «واعلم ان من الخطأ ان يقسم الامر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وان يعلل تارة بالعناية واخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه، ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا

---

(١) من اسرار اللغة - ابراهيم انيس ص٣٣٣، وانظر له رأياً آخر مخالفاً هذا الرأي في المرجع ذاته ص٣١١.

(٢) الكشاف: ٦٢/١.

(٣) تفسير القرطبي ١٤٥/١.

يدل اخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام انه قد اختص بفائدة، لا تكون تلك الفائدة مع التأخر، فقد وجب ان تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء ان يدعي كذلك في عموم الاحوال، فامّا ان يجعله بين بين، فيزعم انه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في اللفظ فما ينبغي ان يرغب عن القول به[1]».

وقد جاء التقديم والتأخير في كلام العرب واشعارهم كثيراً، فضلاً عمّا جاء منه في اروع كتاب بياني عرفته العربية (القرآن الكريم)، فجاء التقديم على صور متعددة، منها تقديم المفعول على الفاعل، وعلى الفعل والفاعل، وجاء تقديم شبه الجملة على الفاعل، وعلى الفعل، وجاء تقديم الخبر، وتقديم الفضلات في حدود نص عليها النحاة. ووراء كل تقديم غرض يتعلق بالمعنى، ننظر الى الآيتين: ﴿لقد وعدنا هذا نحن وآباؤنا من قبل ان هذا الا اساطير الاولين[2]﴾، ﴿لقد وعدنا نحن وآباؤنا هذا من قبل، إن هذا الا اساطير الاولين[3]﴾، بتقديم (هذا) في الاولى وتأخيرها في الثانية، يقول الزمخشري: «فان قلت: قدّم في هذه الآية (هذا) ... ... قلت: التقديم دليل على ان المقدم هو الغرض المتعمد بالذكر، وان الكلام انما سيق لأجله، ففي احدى الآيتين دليل على ان اتخاذ البعث هو الذي تعمد بالكلام، وفي الاخرى على أن اتخاذ المبعوث بذلك الصدد[4]». والى مثل هذا اشار ابو السعود بقوله: «وتقديم الموعود على نحن، لأنه المقصود بالذكر، وحيث أخر قصد به

---

(١) دلائل الاعجاز: ص٧٦ - ٧٧.
(٢) النمل: ٦٧.
(٣) المؤمنون: ٨٣.
(٤) الكشاف: ١٥٨/٣.

المبعوث، والجملة استئناف مسوق لتقدير الانكار، وتصديرها بالقسم لمزيد من التأكيد[1] ». وفي تعليقه على قوله تعالى: ﴿ولا تقتلوا اولادكم من أملاق نحن نرزقكم وإياهم[2]﴾، و﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية املاق نحن نرزقهم واياكم[3]﴾، يقول: «في الآية الاولى قدم ضمير المخاطبين على الأولاد، وفي الثانية قدم ضمير الأولاد على المخاطبين، لأن الخطاب في الاولى للفقراء، بدليل: من املاق، الذي يفيد انهم في فقر، فكان رزقهم اهم عندهم من رزق اولادهم، لأنهم في حاجة اليه، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق اولادهم، والخطاب في الثانية للاغنياء، بدليل: خشية املاق، فان الخشية انما تكون من امر لم يقع بعد، فكان رزق اولادهم في هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم، فرزقهم حاصل، فقدم الوعد برزق الاولاد على رزقهم[4]».

فما هو واضح من الامثلة السابقة تطبيقاً لما جاء في أقوال العلماء أن الترتيب أمر يراد به سرّاً من اسرار العربية، ووسيلة يقرّب بها المعنى العميق والدلالة البعيدة. وقد سلك فيه العلماء سبيلين: سبيل النحو وسبيل البلاغة، فقد وضع ابن جني فصلاً كاملاً في كتابه الخصائص للحديث عن التقديم والتأخير بحث فيه اضربه وما يجوز فيه وما لا يجوز، وما يقبله القياس وما يُعمد اليه اضطراراً[5]، ونراه في هذا الفصل ينهج نهج البلاغي الذي يبحث عن المعنى، ولكنه لا يلبث ان يعود الى المعايير النحوية التي كانت قد تأصلت وارسيت دعائمها، يقول: «وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل، فكذلك لا يجوز تقديم ما

---

(١) تفسير ابي السعود ٣/٢٩٨.

(٢) الانعام: ١٥١.

(٣) الاسراء: ٣١.

(٤) وانظر: خصائص التراكيب - محمد ابو موسى، ص٢٩٤.

(٥) الخصائص ٢/٣٨٢، ٣٨٥.

اقيم مقام الفاعل، كضرب زيد[1]»، ويضيف مؤكداً منهجه النحوي الذي يطبق فيه قواعد شكلية منبثقة من الحركة الاعرابية والبحث عن تبريرها: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فامّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، انما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعاً، فلم يتقدم الخبر عليهما معاً، وانما تقدم على احدهما، وهو المبتدأ، فهذا لا ينتقض[2]»، وليس هذا بالامر الغريب فقد اختلط المنهجان البلاغي والنحوي عند كثير من علماء هذه الحقبة، فغلبت الصنعة الشكلية المعنى في أبحاث قسم منهم، واستطاع آخرون ان يوازنوا بين اللفظ وما فيه من قرائن، والمعنى الذي يعتزم المتكلم ان يوصله الى السامع، فمثلاً، يرى هؤلاء انه اذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الآخر، وجب تقديم الفاعل؛ لأنه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض التراكيب دالة على الفاعل والمفعول، فانّ كل واحد يقع في مكانه الذي هو له قياساً على ما جاء عن العرب في اطار الجملة الفعلية او الاسمية، مثل: اكرم موسى عيسى[3].

قلنا إن الترتيب الذي هو نقل مورفيم من موقع اصل له الى موقع جديد مغيراً بذلك نمط الجملة، وناقلاً معناها الى معنى جديد تربطه بالمعنى الاول رابطة واضحة، هو عنصر من عناصر التحويل، فالجملة[4]

---

(١) السابق.

(٢) السابق.

(٣) انظر الكافية في النحو ٧٢/١، وانظر: تمام حسان: اللغة العربية في مبناها ومعناها: ٢٠٧ وما بعدها.

(٤) وانظر في ترتيب الجملة الفعلية: الاشباه والنظائر ٢٦٦/١، وشرح التصريح: ٣٠٩/١.

(أ) اكرم خالد علياً هي جملة توليدية فعلية لا تركيز فيها على اي جزء من اجزاء المعنى، وهدفها نقل الخبر من صورته الذهنية في ذهن المتكلم الى صورة (فونولوجية) منطوقة تقع على سمع السامع فيدرك المطلوب منها وهو الاخبار لا غير، ولكن اذا قصد المتكلم نقل الخبر بتركيز على جزء من اجزائه ولاظهار عنايته واهتمامه به، فانه يقدم ذاك الجزء فيدرك السامع المعنى الجديد. اما ان كان المتكلم يقصد من الجملة (ب) خالدٌ اكرم علياً. أو من الجملة (جـ) علياً اكرم خالد، ما يقصده من الجملة التوليدية (أ) فانه قد اخطأ جادة الصواب، وعبّر بغير ما كان عليه ان يعبّر به، وقديماً قال سيبويه وغيره «والعرب ان ارادت العناية بشيء قدمته»، فالجملة (أ) جملة توليدية فعلية جاءت طبقاً لنمط من أنماط الجملة الفعلية في اللغة العربية، اما الجملتان (ب، جـ) فهما جملتان تحويليتان فعليتان كان التحويل فيهما باستخدام عنصر الترتيب، للتركيز في أولاهما على محدث الحدث، وفي الثانية على من وقع له الحدث، فهما (الفاعل والمفعول) يؤكدان بالتقديم، وقد اجاز نحاة البصرة والكوفة ان تسمى الجملة (جـ) جملة فعلية (علياً) فيها مفعول به مقدّم، ولكن نحاة البصرة رفضوا ان تسمى الجملة (ب) جملة فعلية فاعلها مقدّم، وذلك للتماثل في الحالة الاعرابية بين الفاعل المقدم والاسم الواقع في صدر الجملة (المبتدأ)، قياساً على ان الكلمة في النمط الجملي الاصل (وكلمة الاصل هنا فرضية قوية) تأخذ اسماً لا يتغير بتغير موقع المفعول به، واعتماداً على تحقيق المعنى، فاننا نرى ان الفاعل وهو المحدث للحدث الذي وقع على المفعول به، ارتضاءاً لما جاء عن اهل الكوفة، هو الفاعل تقدم او تأخر، وما التغيير الا لغرض يريده المتكلم في معنى الجملة وليس في مبناها الشكلي الظاهر. فالجملتان (ب، جـ) جملتان تحويليتان فعليتان مؤكّدتان، كان التوكيد في احداهما للفاعل، فهو فاعل مقدم لغرض التوكيد، وفي الثانية للمفعول به، فهو مفعول به

مقدم لغرض التوكيد[1] وكذلك الحال في قولنا: الرسول محمد، فان (محمد) هي المبتدأ تأخر ام تقدم ولا تكون كلمة (الرسول) مبتدأ، فهي جملة تحويلية اسمية الخبر فيها مقدّم لغرض التوكيد. وجملتها التوليدية هي: محمد رسول، ثم تحولت الى: محمد الرسول باستخدام عنصر من عناصر التحويل وهو الزيادة - وسنعرضه بعد قليل - ثم جرى فيها تقديم فاصبحت: ال + رسول + محمد.

خبر + مبتدأ

وبعد هذا العرض نقتبس عدداً من الآيات القرانية التي جاء فيها الفاعل مقدماً على فعله، لينظر فيها القارىء ويتدبر ما فيها من معنى التوكيد، في قضايا لا يكون التوكيد فيها على الحدث، فالحدث قائم واقع لا يجادل فيه احد، ولكن الجدل الطويل كان في من يحدث هذا الحدث او يقدر عليه، ولو قرأنا القرآن مرة اخرى لوجدنا عدداً كبيراً من الآيات المماثلة ولكن ترتيبها جاء على المنهج الاصل، فلعل القارىء يتدبر النوعين ويرى ما جاء في كتب التفسير ليرى قيمة الترتيب.

يقول تعالى:

﴿والله يدعو الى دار السلام﴾ سورة التوبة الآية ٢٥.

﴿قل الله يبدؤ الخلق ثم يعيده فانى تؤفكون﴾ سورة التوبة: الآية ٣٤.

﴿قل آلله اذن لكم ام على الله تفترون﴾ سورة التوبة الآية ٥٩.

﴿الله يعلم ما تحمل كل انثى﴾ سورة الرعد الآية ٨.

(١) انظر: خليل عمايره: رأي في الفاظ الجملة في اللغة العربية، المجلة العربية للعلوم الانسانية - جامعة الكويت عدد ٨.

﴿الله يبسط الرزق لمن يشاء﴾ سورة الرعد الآية ٢٦.
﴿الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس﴾ سوة الحج الآية ٧٥.
﴿والله خلقكم من تراب ثم من نطفة ثم جعلكم ازواجاً﴾ سورة فاطر الآية ١١.
﴿الله يتوفى الانفس حين موتها﴾ سوة الزمر الآية ٤٢.

٢) **الزيادة**: ونقصد بالزيادة عنصراً من عناصر التحويل، ما يضاف الى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات او التتمات او غير ذلك، ويعبر عنها البلاغيون بالقيد، يضاف الى الجملة الاصل Kernel Sentence[١] لتحقيق زيادة في المعنى، فكل زيادة في المبنى تعني زيادة في المعنى، فنقول مثلاً: حضر محمد، ثم نضيف (باسماً)، لنبين حال محمد عندما حضر، ولا بد لكل كلمة تضاف الى الجملة ان تسير في خط المبنى قبل ان تعطي معنى، اذ أنها تمثل صرفي لباب نحوي، وبالاستقراء الذي قدمه سلفنا من النحاة واللغويين القدماء فاننا نعرف لكل باب نحوي حالة اعرابية يُعبِّر عنها بحركة، فكلمة (باسماً) جاءت مثلاً صرفياً لباب الحال ويمكن ان يكون غيرها فيه، فيقال ضاحكاً او مسروراً او عابساً او... الخ، فان لم تأخذ الكلمة الحركة الاعرابية المخصصة للباب النحوي فانها لم تحقق البند الاول من بنود كونها جملة صحيحة في اللغة العربية، وهو سلامة البنية الشكلية، اذ أن سلامة البنية الشكلية في الجملة العربية تقتضي ان تحقق الحركة الاعرابية قياساً على ما جاء عن العرب وبينه النحاة بوضع حركة اعرابية لكل

---

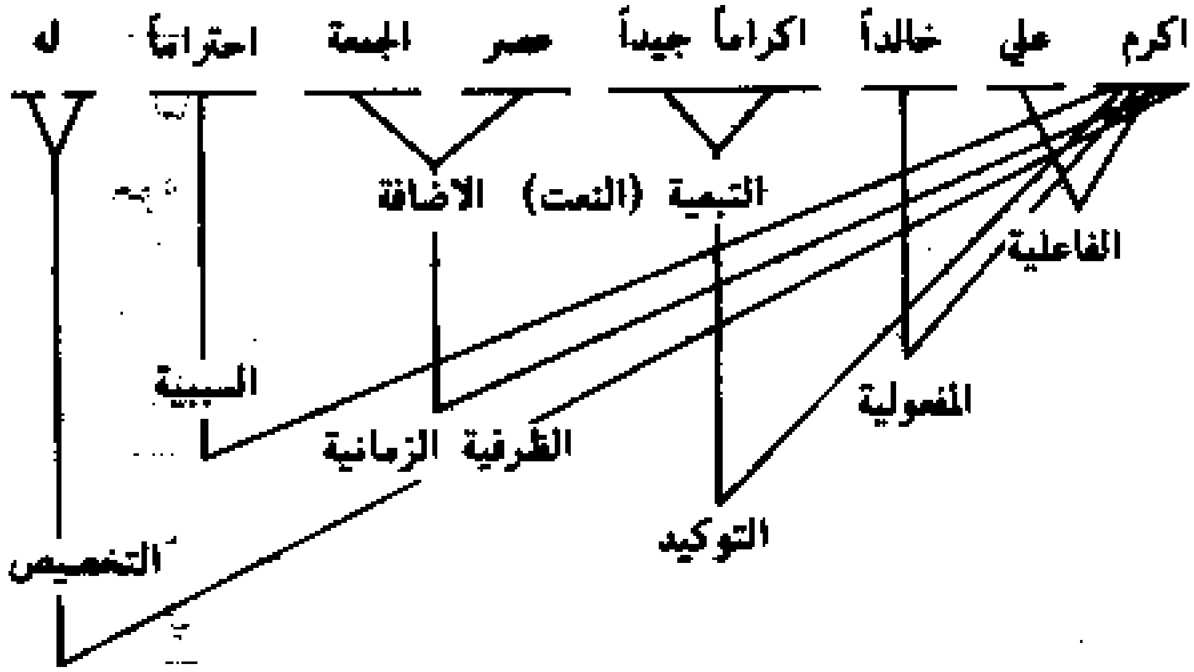
(١) وانظر E. Bach, syntactic Theory, P. 134.
Jacobs and Rosenbaum, Transformations, Style and meaning, M.I.T. Press, 1971, P. 20.

باب يجب ان تأخذه الكلمة التي تأتي ممثلة للباب في الجملة، الا ان تكون مبنية فتكتفي بحركتها (حركة البناء) دون ان تكون في محل نصب او رفع او جر او جزم، وقياساً على ما جاء عن العرب في ترتيب هذه الكلمات وما يجوز فيه وما لا يجوز، وقياساً على ما جاء عن العرب من اوجه المطابقة في العدد والجنس، ونسمي هذا كله القياس اللغوي. فالجملة (أ) كتب محمد الكتاب، جملة توليدية فعلية يمكن ان تتحول قياساً على ما جاء عن العرب الى (ب) الكتابَ كتب محمد، او الى (جـ) محمد كتب الكتاب، او الى (د) كتب الكتاب محمد، ولكنها لا تتحول الى (هـ) محمد الكتاب كتب، مع ان كل كلمة قد اخذت حركتها التي يجب ان تأخذها، ولكن هذا الترتيب (SOV) او الترتيب (OSV) لم يردا في العربية الفصحى ليقاس عليها. وكذلك عندما نقول: كتبت هذا فان (هذا) هي المفعول به اخذ حركة البناء لأنه وان كان ممثلاً لباب المفعول به الذي حالته النصب وحركته مع المفرد الفتحة الا انه لا يقبل تغيير حركة البناء فهو مفعول به وكفى. ونقول: جاء من يتقي الله، فان (مَنْ) هي الفاعل ممثلة لبابه النحوي وان لم تأخذ حركته (الضمة) لأنها مبنية، ولا حاجة بنا الى القول هو مبني على... في محل.... لان الحركة هنا ليست مما يجب ان يظهر ولا دور لها في اداء المعنى، ولا في صحة المبنى، ومن ثم فذكرها مقدرة هو امر مخالف لما عليه اللغة ولما كانت عليه سليقة العربي وفطرته اللغوية. ونقول ايضاً: جاء الطالب، وجاءت الطالبة، وحضرت الطالبات، الطلاب حاضرون، فيتم التطابق قياساً لغوياً على ما جاء عن العرب، ولكن هذا التطابق قد يهدر، وذلك قياساً على ما جاء عن العرب ايضا، فيكون ابرازه مخالفة لتحقيق سلامة البنية الشكلية للجملة العربية، فلو قال قائل: كتبات البنات، جمعاً للجملة: كتبت البنت، لما كانت تلك جملة عربية، وهنا نضع المخطط التالي الذي يبين كيف تمثل الكلـ- الباب النحوي.

حركة الباب النحوي	الرفع ـ بالضمة النون	الرفع ـ الضمة الألف الواو..	النصب ـ الفتحة الألف الياء	النصب...
الباب النحوي	الفعل المضارع	الفاعل	المفعول به	المفعول له
المثل الصرفي	يكتب، يدرس يلعب، يضرب يحترم... الخ	علي، خالد، المهندسون ولدان سمير، هذا، هو	الكرة، اثاث الولدين.. الخ	اجلالاً، احتراماً تكريعاً، عقاباً

فبعد ان تأخذ الكلمة موقعها من الجملة محققة سلامة البنية الشكلية في الجملة قياساً على ما جاء عن العرب، فانها ترتبط من حيث المعنى بمركز الجملة[1]، ومركز الجملة او بؤرتها في الجملة التوليدية او التحويلية الفعلية هو الفعل ولا نقول الفاعل (المسند اليه) وذلك لأن الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة تحققان ما يسمى التلازم - وسنعرضه بعد قليل - فالفاعل يرتبط بالفعل ويصبح جزءاً منه، وما يضاف الى الجملة من كلمات يرتبط بها ارتباط الدوائر المحيطة بالنواة بها هكذا:

(١) انظر: خليل عمايرة: البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي، مجلة الفيصل عدد ٧٠، ربيع الآخر ١٤٠٣ هـ.



يقول الجرجاني: «واعلم ان مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعة من الذهب او الفضة، فيذيب بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك انك اذا قلت: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له، فانك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم هو معنى واحد لا عدة معان كما يتوهمه الناس وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد انفس معانيها، وانما جئت بها لتفيد وجوه التعلق التي بين الفعل الذي هو ضرب وبين ما عمل فيه، والاحكام التي هي محصول التعلق، واذا كان الامر كذلك فينبغي لنا ان ننظر في المفعولية من (عمرو) وكون يوم الجمعة زمانا للضرب، وكون الضرب ضرباً شديداً، وكون التأديب علّة للضرب، أيتصور فيها ان تفرد عن المعنى الاول الذي هو اصل الفائدة، وهو اسناد الضرب الى زيد واثبات الضرب به له حتى يعقل كون عمرو مفعولاً به وكون يوم الجمعة مفعولاً فيه، وكون ضرباً شديداً مصدراً، وكون التأديب مفعولاً له من غير أن يخطر ببالك كون زيد فاعلاً للضرب؟ واذا نظرنا وجدنا ذلك لا يُتصور لأن عمراً مفعول

لضرب وقع من زيد عليه، ويوم الجمعة زمان لضرب وقع من زيد، وضرباً شديداً بيان لذلك الضرب كيف هو وما صفته، والتأديب علّة له وبيان انه كان الغرض منه، واذا كان ذلك كذلك بان منه، وثبت ان المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدّة معان، وهو اثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمر في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا، ولهذا المعنى نقول: انه كلام واحد[١]».

فكل كلمة في الجملة ترتبط بالبؤرة فيها والتي هي الفعل مع فاعله بسبب وعلاقة معينة، وبذا يتحقق النظم في الجملة «ومعلوم ان ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض[٢]»، «فلا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض ويجعل هذا بسبب من ذلك[٣]» ويتحقق القياس اللغوي على ما قالته العرب ووصفه نحاة العربية القدماء في الجانب الوصفي من جهدهم النحوي العملاق، ولعل هذا هو ما قصده الجرجاني بقوله: «واعلم ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه واصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها[٤]»، وتعطي لكل كلمة حركتها التي وضعت لها بعد ان تضعها الوضع الذي يجسد المعنى الذي في نفسك «.. وانك اذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج الى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ،... وان العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق[٥]»، او كما يقول علي بن محمد الجرجاني في تعريفاته معرفاً النحو

(١) دلائل الاعجاز: نشر خفاجي ص٣٧٦.
(٢) دلائل الاعجاز نشر عبد المنعم خفاجي - مكتبة القاهرة ١٩٦٩م، ص٤٤.
(٣) السابق: ص٩٧.
(٤) السابق: ص١١٧.
(٥) دلائل الاعجاز ص٩٣.

او النظم بأنه «تأليف الكلمات والجمل مترتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل[1]»، فقد يحصل تقديم او تأخير في مورفيات الجملة فتصبح.

علي اكرم خالداً اكراماً جيداً عصر الجمعة احتراماً له،او يتقدم فيها المفعول على الفعل والفاعل فتصبح:

خالداً اكرم علي.....

او يتقدم الظرف على الفعل والفاعل والمفعول به متصدراً الجملة، وفي الحالات كلها تبقى الجملة جملة تحويلية فعلية قدم فيها الفاعل او المفعول او الظرف لغرض في المعنى، ويبقى ارتباط هذه المورفيات، تقدمت او تأخرت، بالبؤرة هو ارتباطها السابق، وتبقى حركتها هي حركتها التي كانت لها اول مرة. فهي جملة تحويلية او مُنتَجة من الجملة التوليدية أكرم علي خالداً (VSO).

وهناك عناصر تدخل على الجملة التوليدية الفعلية واخر تدخل على الجملة التوليدية الاسمية، فتؤدي معنى جديداً يضاف اليها، فتتحول الجملة الى تحويلية اسمية او فعلية، ويقتضي هذا العنصر الجديد حركة في المبتدأ او في الخبر او في الفعل، ولا يكون لهذه الحركة دور في المعنى وانما هي حركة اقتضاء ليس غير وانما الدور للعنصر ذاته، فنقول (في كان واخواتها وان واخواتها وفي قسم من افعال الشروع والرجحان والمقاربة): (أ) علي مجتهد، واذا ما دخلت عليها كان أو احدى اخواتها وهن عناصر زمن لا غير، ولذا فان ايّاً منهن حينما تشير الى حدث مع ما فيها من اشارة الى الزمن تنتهي علاقتها بهذا الباب وتصبح فعلاً تاماً يحتاج الى ما يحتاج اليه الفعل التام، فانها تصبح مثلاً:

---

(١) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٩٣٨، ص٢١٦.

(ب) كان، اصبح، امسى، ما زال، علي مجتهداً، او
(جـ) ان ليت، لعل، علياً مجتهدٌ،

فكلمة (علي) في (أ، ب، جـ) هي المبتدأ ولكنها في (أ) اخذت الضمة على الاصل في القياس اللغوي، وفي (ب) ظلت على ما هي علية واخذ الخبر (مجتهداً) الفتحة اقتضاء لكان....، وفي (جـ) اخذ المبتدأ الفتحة اقتضاء لان... واما الخبر فهو على ما هو عليه، وهذا يذكرنا بما تقوله فئة من النحاة في توضيحهم عمل كان واخواتها وعمل ان واخواتها بان الاولى تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الخبر ويسمى خبرها ويبقى المبتدأ مرفوعاً ويسمى اسمها، واما الثانية فتنصب المبتدأ ويسمى اسمها ويبقى الخبر مرفوعاً ويسمى خبرها[1]. فيكون تحليل الجملة (ب) كما يلي:

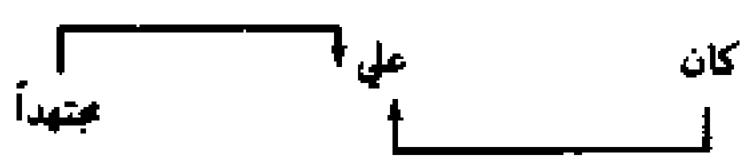
كان: عنصر الاشارة إلى الزمن الماضي.

علي: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه.... (او مسند اليه مرفوع....)

مجتهداً: خبر اخذ الفتحة اقتضاء لكان، (او مسند اخذ الفتحة....)، (قياساً على ما جاء عن العرب) ويكون تحليلها من حيث المعنى كما يلي:

عنصر زمن ماض (مسند اليه+ مسند)

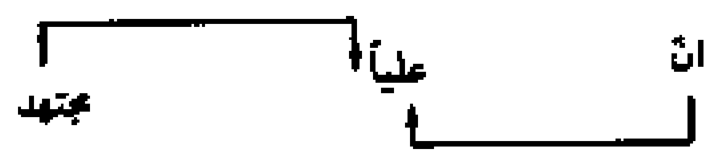
= جلة تحويلية اسمية تحولت في معناها الى الزمن.... ويكون الترابط بين كلماتها كما يلي (يشير رأس السهم الى مركز الارتباط).



اما الجملة (جـ) فتحليلها كما يلي:

(١) انظر السيوطي، الهمع ١/١١١.

انّ: عنصر توكيد.
علياً: مبتدأ اخذ الفتحة اقتضاء لإنّ (مسند اليه اخذ...)
مجتهد: خبر مرفوع وعلامة رفعه... (مسند مرفوع....)
ويكون تحليل معناها كما يلي[1]:
عنصر توكيد (ونرمز له بالرمز: N°)
N° (مسند اليه+ مسند)
= جملة مؤكد بكاملها بمؤكد واحد وهي جملة تحويلية اسمية. ويكون الترابط فيها كما يلي:



وقد يضاف اليها عنصر آخر فتصبح (د) ان علياً لمجتهد، ويكون اعرابها كالسابقة مع الاشارة الى ان اللام في لمجتهد هي عنصر توكيد تؤكد الجزء الذي تلتصق به، وهذا هو رأي اهل الكوفة الذين يرون ان اللام عندما تدخل في خبر ان كما في قوله تعالى: ﴿أنا لقادرون على ان نبدل أمثالكم﴾ وفي غيرها تكون لام توكيد تؤكد الخبر وحده و (أنّ) تؤكد الاسم[2]، ولكنا نقول: إن (انّ) تؤكد الجملة التي يرتبط فيها الخبر بالبؤرة التي هي المبتدأ، وتؤكد اللام الخبر وحده، فيكون تحليلها كما يلي:

V̈ (مسند اليه + V̈ (مسند)[3]

= جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد، والخبر فيها (المسند) مؤكد بمؤكدين.

(١) انظر: خليل عمايره، رأي في بعض انماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر المجلة العربية للعلوم الانسانية الكويت عدد ٨.
(٢) انظر الهمع ١/٤٠، اللامات للزجاجي: ص ٦٠.
(٣) V̈ تعني عنصر توكيد.

اما الجملة (ب) فانها قد تصبح: ليس علي بمجتهد، فيكون اعرابها كما يلي:

ليس: عنصر نفي

علي: مبتدأ (او مسند اليه) مرفوع وعلامة رفعه...

الباء: حرف توكيد.

مجتهد: مسند (خبر) اخذ الكسرة اقتضاء للباء

وليست هناك حاجة، بل ولا مبرر للقول بان الباء حرف جر زائد، ومجتهد مجرور لفظاً منصوب محلاً، وما دفع النحاة الى مثل هذا القول الا مطاردتهم بشغف لما يسمى تبرير الحركة الاعرابية بعمل عامل وان لكل عامل عملاً ان لم تظهر حركته قدرت، وان لم تقتضيها البنية الشكلية او يقتضيها المعنى. وتحليل معناها كما يلي:

عنصر نفي (مسند اليه + ﻷ (مسند))

= جملة تحويلية اسمية منفية، المسند فيها مؤكد في النفي.

ويكون ارتباط الكلمات فيها كما يلي:



وقد يحصل اجتماع عنصري تحويل او اكثر في جملة واحدة، يؤدي كل منها دوره في المعنى فنقول مثلاً.

أ) علي كان مجتهداً.

ب) علي كان هو مجتهداً،

جـ) علي ليس بمجتهد،

فالجملة (أ) قد جرى فيها تحويل بعد الزيادة فاصبحت كما يلي:

علي: مبتدأ تقدم للتخصيص او للتحديد أي ان من قد خُصَّ بالكلام هو علي وليس غيره، وكان: عنصر اشارة الى الزمن الماضي.

ومجتهداً: خبر اخذ الفتحة اقتضاء لكان...

اما الجملة (ب) فقد ظهر فيها الضمير (هو) العائد على (علي) وهو (علي) في حقيقة الامر، فالجملة في اصلها: علي مجتهد، ثم اراد المتكلم ان يؤكد (علي) فقال:

علي علي مجتهد، ثم اراد ان يدخل عنصر الاشارة الى الزمن الماضي فأصبحت: كان علي علي مجتهداً، ثم أراد مزيداً من التوكيد لـ (علي) فقدمه فاصبحت: علي كان علي مجتهداً، ونحن نعلم ان العربية تفضل في مثل هذا التركيب استبدال الضمير بالاسم فتصبح الجملة:

علي كان هو مجتهداً.

فالضمير (هو) توكيد لعلي كما ان (علي) الثانية هي توكيد لعلي الاولى في التحويل السابق عليها (علي علي مجتهد)، وهذا يتفق مع ما يذهب اليه اهل البصرة في جواز تقديم خبر كان واخواتها عليها، وفي جواز تقديم خبر كان على اسمها، وهو الامر الذي يرفضه اهل الكوفة لأنهم يرون في خبرها ضميراً يعود على اسمها فلا يتقدم عليه[1]، وهذا ما رده ابو حيان في تعليقه على الآية: ﴿وكان حقاً علينا نصر المؤمنين[2]﴾ قائلا: «ان الله قدّم (حقا) وهي خبر كان مبالغة في التحتيم وتبشيراً للرسول وأمته، ولأن الخبر هو محط الاهتمام والفائدة[3]»، وينطبق هذا التحليل على الجملة (جـ) مع ملاحظة ما في ليس من نفي وما في الباء من توكيد النفي في المسند.

وقد تأتي الزيادة في الجملة التحويلية الاسمية باضافة عنصري توكيد في صدرها:

والله ان علياً لمجتهد.

(١) الهمع: ١/١١٧.
(٢) الروم: ٤٧.
(٣) البحر المحيط: ٧/١٧٨.

فتكون مراحل التحويل التي قد مرت بها الجملة كما يلي:

١ - مسند اليه + مسند = جملة توليدية اسمية.

٢ - ڤ (مسند اليه + مسند) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة بمؤكد واحد.

٣ - ڤ (مسند اليه + ڤ (مسند) = جملة تحويلية اسمية مؤكدة والمسند فيها مؤكد بمؤكدين.

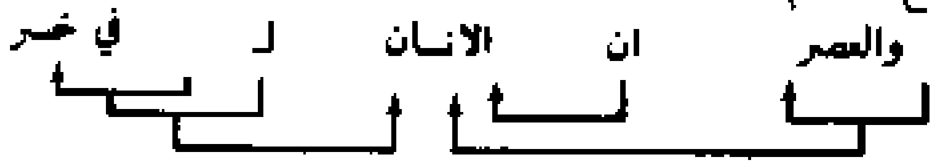
٤ - ڤ ڤ (مسند اليه + ڤ (مسند) = جملة مؤكدة بمؤكدين والمسند فيها مؤكد بثلاثة مؤكّدات.

واما قول النحاة بأن: والله، جملة قسم مكونة من مبتدأ مجرور لفظاً مرفوع محلاً (الله) وخبر محذوف تقديره قسمي، فقول تنقصه الدقة من جوانب منها: ان كلمة (الله) مجرورة لوقوعها بعد الواو، ولم ينص احد من النحاة على ان الواو يمكن ان تدرج في باب حروف الجر، ولكنهم لحاجتهم لجعل هذا اللفظ جملة تامة، اسمية في تركيبها، فقد كان عليهم ان يجعلوا هذه الكلمة موضع نزاع بين اللفظ (بالكسرة) وما يجب ان تأخذه الكلمة في صدر الجملة الاسمية (المبتدأ) فقالوا: مجرور مرفوع، او في محل...، ومنها أيضاً انك لو سلّمت جدلاً بأن (والله) جملة، فانها لا تعطي معنى يحسن السكوت عليه[1]، ويقول ابن جني: «... وكذلك لو قلت في حكاية القسم: حلفت بالله، اي كان قسمي هذا لكان كلاماً (والكلام عنده رديف للجملة) لكونه مستقلاً، ولو اردت به صريح القسم لكان قولاً من حيث كان ناقصاً لاحتياجه الى جوابه[2] »، يقول: لاحتياجه الى جوابه وليس الى جملة، جوابه، ونرى

(١) وانظر سيبويه: ٧/١، الخصائص: ٣٢/١، شرح المفصل ١٨/١ - ٢٠.
(٢) الخصائص: ١٩/١.

ان السيوطي قد ادرك التعارض بين تعريف الجملة وشرطها الاول في افادة معنى يحسن السكوت عليه، وكون ما يسمى في عرف النحاة جملة.. جواب... فنص على ما بينهما من تباين: «واما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً او جواباً او صلة، فاطلاق مجازي[1] ».

فما يسميه النحاة جملة قسم هو في حقيقة امره عنصر تحويل يفيد التوكيد، بل ويفيد درجة عالية من درجات التوكيد، ولا يكون الا لتوكيد حقيقة يحتاج السامع ادراكها فيؤكدها المتكلم: ﴿والعصر ان الانسان لفي خسر...﴾ فالقسم هنا يؤكد الجملة الاصل التي هي: الانسان في خسر، بعد ان دخلها عنصر من عناصر التحويل للتوكيد (ان) مؤكداً الجملة كاملة، وعنصر التوكيد (اللام) لتوكيد الخبر فاصبحت الجملة مؤكدة بمؤكدين والخبر فيها مؤكد بثلاثة مؤكدات. وما الكسرة على كلمة (الله) المقسم به الا حركة اقتضاء للواو في معنى القسم وليس عملاً لها او بتأثير منها، لأن الذي يفيد القسم هو الحرف (الواو) مع المقسم به.



وقد يأتي في صدر الجملة التوليدية الاسمية اداة تفيد التوكيد بدرجة أقوى مما تفيده (أنّ) حتى عدّها عدد من النحاة المفسرين مفيدة لأرفع درجة من درجات التوكيد[2]، وهي (انّما) وليست مكونة من كافة ومكفوفة كما ألفنا هذا عند النحاة، فالعربي كان يتكلم بما في ذهنه سليقة، دون معرفة بالعاملة او الكافّة، وما كان القول بهذين المصطلحين الا لتبرير الحركة الاعرابية التي هي الضمة - هنا - على

---

(١) الهمع: ١٣/١.

(٢) انظر: البحر المحيط..

الاسم بعد انما في: انما الرسول محمد، فقد كُفت (انّ) عن العمل بدخول (ما) عليها، وفي حقيقة الامر هي اداة برأسها تفيد معنى بعينه، ولا تقتضي حركة، فيبقى كل من المبتدأ والخبر على حالها. ويكون اعرابها:

انما: عنصر توكيد، واعراب الجملة بعدها كما هو في اعراب الجملة التوليدية الأصل، ولكن الجملة بكاملها جملة مؤكدة وهي تحويلية اسمية، وهكذا الحال فيما يسمى أخوات (انّ) عند وجودها ادوات على غير ما هي عليه مقتضية حالة النصب في المبتدأ باستثناء (ليتما) التي جاء الاستقراء لما جاء عن العرب بحركة اقتضاء على المبتدأ وبدونها. فتكون هذه الادوات في اعرابها محققة معناها، والاعراب فرع المعنى، فهي اداة تمنٍ او ترجٍ او استدراك او تشبيه.

ومن الادوات التي تضاف في صدر الجملة التوليدية الاسمية والفعلية،فتتحول الى تحويلية اسمية او فعلية، ولكنها تحمل معنى غير الذي كانت تفيده قبل دخول الاداة: هل والهمزة.فنقول: هل حضر علي، فالجملة التوليدية الفعلية هي: حضر علي (VS) فدخلت عليها (هل) لتحولها الى جملة تحويلية فعلية تفيد الاستفهام ولترتبط تركيباً بما يرتبط به الفاعل: هل حضر علي، وكذلك في الجملة: أ) محمد حاضر، وفي الجملة ب) أحاضر محمد، فان الجملة التوليدية الاسمية هي: محمد حاضر (مسند اليه + مسند) فدخلت الهمزة في الجملة (أ) لتفيد معنى الاستفهام ولتحويل الجملة الى جملة تحويلية اسمية، اما في الثانية (ب) فهي جملة تحويلية اسمية مكونة من (مسند + مسند اليه)، اي ان عنصر الترتيب قد حولها الى جملة تحويلية قدم فيها المسند للعناية والاهتمام، ثم دخلت الهمزة لتبقي الاهتمام بالمسند على ما هو عليه ولكنها لتفيد الاستفهام، وانّ من له حس لغوي لا يفوته الفرق بين الجملتين (أ

وب)، وما القول: بفاعل سدّ مسدّ الخبر في الجملة (ب) الا من تقاط الخلط والاضراب بين الحكم بالاسمية والفعلية، فالاسناد قائم بين: حاضر ومحمد، في الجملة (ب) تماماً كما هو في الجملة (أ) ولكن النحاة يرون الشبه بين (حاضر)، اسم الفاعل، والفعل (حضر) وبينها وبين الاسم في قبولها خصائص الاسم ولمجيئها على وزن الاسم، فجمعوا في حكمهم بين حكم الاسم الواقع في هذا الموقع (في صدر الجملة) فهو مبتدأ، وحكم الفعل الواقع في هذا الموقع فكانت حاجته الى فاعل تقتضي ان تُعدّ كلمة (محمد) هي الفاعل فاخذ البابان (المبتدأ والفعل) يتنازعان كلمة (محمد) فكانت (فاعل سدّ مسدّ الخبر). ومما هو جدير بالملاحظة أن ما يسمى اسماء الاستفهام اذا تصدرت الجملة التي تضم فعلاً، اي اذا دخلت على الجملة التوليدية الفعلية فهي ادوات ليس غير، هدفها تحويل معنى الجملة ولا أثر لها في التركيب في غير المعنى: كيف يحضر علي؟، متى يحضر علي؟... الخ، على غير ما الامر عليه في الجملة الاسمية التي يكون اسم الاستفهام ركناً رئيساً من اركانها، فالجملة بدونه ناقصة، وليست جملة، اذ أن الجملة هي الحدّ الأدنى من الكلمات تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فتأتي الزيادة لزيادة في المعنى بعد ان يكتمل اطار الجملة، يقول الجرجاني: «... لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك..... واذا نظرنا في ذلك علمنا ان لا محصول لها غير ان تعمد الى اسم فتجعله فاعلاً لفعل او مفعولاً، او تعمد الى اسمين فتجعل احدهما خبراً عن الآخر، او تتبع الاسم اسماً على ان يكون الثاني صفة للأول او تأكيداً له او بدلاً منه، او تجيء باسم بعد تمام كلامك على ان يكون الثاني صفة او حالاً أو تمييزاً، ان تتوخى من كلام هو هو لاثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك...»[1]

(١) دلائل الاعجاز – ص ١٠٢.

فالجمل: أين علي؟ كيف حالك؟ متى سفرك؟.... الخ هي جمل توليدية اسمية جاءت طبقاً لاطار من أطر الجملة التوليدية الاسمية، عبّر عنه النحاة بوجوب تقديم اسم الاستفهام، أما المبتدأ فهو في الجمل الثلاث، علي، حالك، سفرك، وهي كما ترى أسماء معرفة، فهي المبتدأ وأن تأخرت، وتلك: أين، كيف، متى،... الخ هي الخبر، ولم تأخذ حركة الخبر لأنها قد أخذت حركتها الأصل في لسان العرب، وليست هناك حاجة للقول بأنها مبنية في محل...، بل ومن فضول القول أن يقال بهذا على التأويل أو الحل أو التقدير.

ومن الادوات التي تضاف الى الجملة التوليدية الاسمية ما يسميه نحاة البصرة افعال المدح والذم (نعم وبئس وحبذا)، ولسنا بصدد الحديث عن اسمية او فعلية هذه الكلمات، ولا بصدد القول بوجاهة هذا الرأي او ذاك، فهذا موضوع قد تحدث فيه كثير من الباحثين من القدماء ومن المحدثين، في كتب او رسائل جامعية او في فصول من كتب او في مقالات او ابحاث قصيرة، ويكفي ان ننظر في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف*، لنرى قرع الحجة بالحجة يدعم كل فريق وجهة نظره بحجج منطقية فلسفية يخرج منها بحكم قد اتخذه مسبقاً بالفعلية او الاسمية، والفريقان يدركان انه لا تنطبق عليها شروط الاسمية ولا شروط الفعلية، لا فيما وضعه سيبويه[1] من ان الفعل ما يشير الى حدث وزمن، والاسم ما يشير الى مسمى، ولا فيما وضعه ابن مالك بقوله[2]:

بـــالجر والتنوين والنـــدا وأل   ومسنـــد لـلاسم تمـيـيز حصـل.

(*) الانصاف المسائل رقم: ١٤.

(١) الكتاب - بولاق ١، - ٢.

(٢) شرح التصريح على التوضيح. الازهري ص ٢٩، وما بعدها.

بتـاء فعلـت واتـت وياء افعلي ونون اقبلن فعـــل ينجـــلي.

ولا فيا يراه بعض المحدثين، نقلاً عن بعض القدماء، من ضرورة الاسناد بين ما هو مبتدأ او في حكمه وخبره، وبين ما هو فعل او في حكمه وفاعله[1]، فهذا الصراع والجدل الطويل بين العلماء قائم على احساسهم بضرورة تصنيف هذه الكلمات في الاسمية أو الفعلية اعتماداً على عناصر شكلية هشّة يلتمسونها في مباني الكلمات مع اغفال تام لمعناها في تراكيبها، فالجمل:

١/أ) نعم القائد خالد

ب) خالد نعم القائد

جـ) خالد نعما هو

٢/ أ) حبذا القائد خالد

ب) خالد حبذا القائد

٣/أ) بئس المقر النار

ب) النار بئس المقر

(١/أ، ٢/أ، ٣/أ) هي جمل تحويلية اسمية، اصلها التوليدي:

١/أ - خالد قائد

٢/أ - خالد قائد

٣/أ - النار مقر

وهي جمل اسمية جاء فيها كل من المبتدأ والخبر طبقاً لاطار من أطر الجملة التوليدية الاسمية، ولكن دخلها عنصر من عناصر التحويل لغرض في المعنى:

١/أ: خالد القائد

٢/أ: خالد القائد

٣/أ: النار المقر

(١) وانظر مهدي المخزومي: في النحو العربي ص ١٥ وما بعدها.

وذلك لتفيد في (١/أ، ٢/أ) معنى التخصيص الذي فيه التعظيم او التبجيل او الثناء او.... المدح، فكأنما اراد المتكلم ان يخص المتحدّث عنه بمعنى خاص وبمرتبة خاصة في القيادة، فقال: خالد القائد وليس غيره مثله نجاحاً او الماماً او مقدرة في القيادة:

خالد + ال + قائد = خالد القائد

فكان دور عنصر التحويل الذي هو دخول (ال) هو دور التخصيص للتعظيم، فتحولت الجملة من اطارها الاصل:

اسم معرفة + اسم نكرة

= مسند اليه (مبتدأ) + مسند (خبر)

فكلمة القائد في هذا السياق هي موضع التركيز لإبراز ما فيها من معنى، فجرى عليها تحويل آخر بالترتيب (التقديم والتأخير)، «.. وانك اذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج الى ان تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ،....، وان العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق[1] »، فقدّم المتكلم موضع الاهتمام والتركيز:

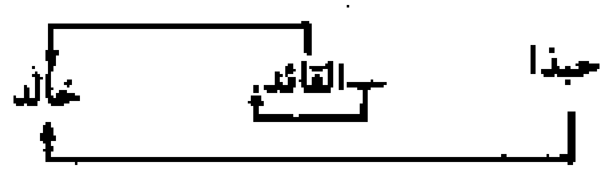
ال قائد خالد

ولما أراد المتكلم مزيداً من المدح والثناء او التعظيم والاشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين، هو القيادة في هذين المثالين، فقد ادخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل وهو الاداة التي تفيد ذلك وهي (نِعْم) بكسر وسكون أو حبـــذا، فليست الاولى مــــأخوذة من (نَعِم) بفتح وكسر، ولا لغات فيها تصل الى ثمان كما يرى ابن جني وابن

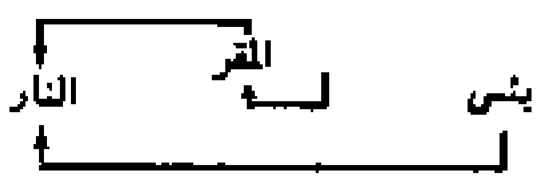
(١) دلائل الاعجاز ص ٩٣.

عصفور وغيرها، ولا الثانية مكونة من حب التي هي فعل ماض وفاعل الذي هو (ذا) فتصبح الكلمة بكاملها فعلاً لقوة الفعل او اسماً لشرف الاسمية[1] فكل منها كلمة قائمة بذاتها لها دورها في المعنى ولا اثر لها في المبنى، وهي عنصر تحويل بالزيادة ويكون ترابط كلمات الجملة كما يلي:





فالجملة جملة تحويلية اسمية دخلها ثلاثة عناصر تحويل: الترتيب + نعم + ال، وهكذا الحال في: بئس



فاصلها: النار مقر، ثم اضيفت اليها (ال) للتهويل ثم تقدم الخبر على المبتدأ للعناية والاهتمام، ثم دخلتها (بئس) التي هي اداة تفيد الذم او المبالغة فيه وابراز هذا المعنى الذي انتقلت اليه الجملة في معناها وليس في مبناها وتسميتها، وليست هي اداة مأخوذة من (بئس) بفتح وكسر.

اما في الجمل (١/ب، ٢/ب، ٣/ب) فقد جرى تحويل باضافة (ال)

(١) انظر الانصاف مسألة ١٤.

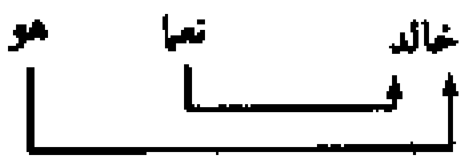
التي تفيد التعظيم – كما ذكرنا سابقاً – ثم دخلت: نعم وحبذا وبئس لتلتصق بالخبر الذي هو موضوع التعظيم او التهويل فتبقى كلمة: خالد في الاولى والثانية، والنار في الثالثة هي المبتدأ او المسند اليه، وكلمة القائد هي الخبر او المسند، والمقر كذلك في الثالثة. فهي جمل تحويلية اسمية كان التحويل فيها بالزيادة. اما الجملة (١/جـ) فهي جملة تحويلية اسمية كان التحويل فيها كما يلي:

خالد خالد،

وفي هذه الجملة معنى يحسن السكوت عليه وفيه شيء خفي من التعظيم والاشادة، ثم دخل الجملة عنصر تحويل يفيد معنى التعظيم وينص عليه بجلاء وهو (نعما) التي هي اداة براسها وليست مأخوذة او مشتقة من غيرها. فاصبحت الجملة:

خالد نعما خالد.

ومعلوم بدهي ان العربية تجيز استبدال الضمير بالاسم فيعود المضمر على الظاهر:

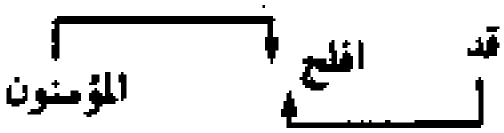


أما عناصر الزيادة التي تدخل على الجملة التوليدية الفعلية، فمنها ما يقتضي حركة بعينها ومنها ما لا يقتضي، وهي كلها تفيد معنى، وتنقل الجملة من توليدية فعلية الى تحويلية فعلية، فنقول:

﴿قد أفلح المؤمنون﴾ أصلها: أفلح المؤمنون، ثم دخلت (قد) لتفيد التحقيق والتوكيد، فالجملة.

٧ٔ (فعل + فاعل) = جملة تحويلية مؤكدة بمؤكد واحد.

٧ٔ (V + S)



ونقول: قد ينجح الفاسق، فهي جملة تحويلية فعلية جاء عنصر التحويل (قد) ليفيد التقليل والتشكيك.

ومن عناصر التحويل التي تقتضي تغييراً في الحركة الاعرابية وان لم يكن لهذه الحركة دور في المعنى الا في قليل من الحالات (مع لا التي للنهي وتقتضي السكون، فتكون السكون قيمة خلافية ولها دور في المعنى (وتبحث في بند الحركة الاعرابية عنصر من عناصر التحويل).

نقول: يدرس عليٌّ الدرسَ = جملة توليدية فعلية (VSO)

لن يدرسَ علي الدرسَ = جملة تحويلية فعلية وتحليلها كما يلي:

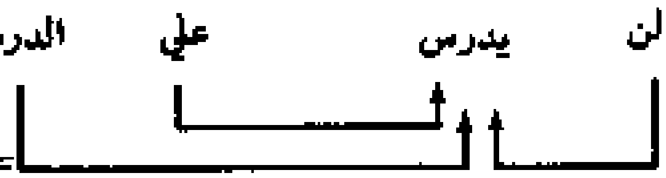
لن: عنصر نفي المستقبل (يحول الفعل المضارع الى منفي ويجعله يشير الى المستقبل).

يدرس: فعل مضارع منفي أخذ الفتحة اقتضاءاً لـ (لن).

علي: فاعل (مسند اليه) مرفوع وعلامة رفعه....

الدرس: مفعول به....

ويكون ترابط المورفيات في الجملة كما يلي:

Neg. art (VSO) = Neg S. = 

ونقول:

لم يدرسْ علي الدرس،

فدخول (لم) التي هي عنصر تحويل نقل معنى الفعل المضارع الى

معنى الماضي واقتضى حركة اعرابية غير الضمة التي على الفعل وهي السكون قياساً على ما جاء عن الناطقين باللغة سليقة وليس بأثر من (لم) أو بعمل منها، ويكون تحليلها.

لم: عنصر نفي وتحويل (يحول الفعل المضارع الى معنى الماضي المنفي).

يدرس: فعل مضارع منفي محول الى معنى الماضي، أخذ السكون اقتضاءاً لـ (لم).

علي: فاعل....

الدرس: مفعول به.....

وهكذا الحال مع بقية الأدوات، التي تقتضي حركة والتي لا تقتضي، وكلها تكون لمعنى.

ومن عناصر التحويل، أو الأدوات، التي تدخل على الجملة التوليدية الفعلية، فتقتضي تغييراً في ترتيبها لتفيد معنى بعينه بالإضافة الى المعنى الذي يفيده الترتيب، هذه العناصر أو الادوات المسماة كاد وأخواتها (أفعال المقاربة والرجاء والشروع)، وقد اجاد نحاة العربية القدماء عندما وضعوا هذه الأدوات في باب مستقل عن باب كان وأخواتها مع أنهم في اعرابهم يعربونها اعراباً يماثل اعرابهم الجملة الاسمية التي خبرها جملة فعلية اذا ما دخلت عليها كان أو احدى اخواتها. وهي حقاً تماثلها في هذه الحالة، نقول:

أ - كاد علي ينجح، ﴿يكاد زيتها يضيء﴾، كاد علي أن ينجح.

ب - أوشك المطر أن ينهمر، ينهمر.

جـ- كرب القلب يذوب.

د - ﴿عسى ربكم أن يرحمكم﴾.

هـ- أخذ البرد يشتد.

و - جعل الرجل يرسل رسولاً.

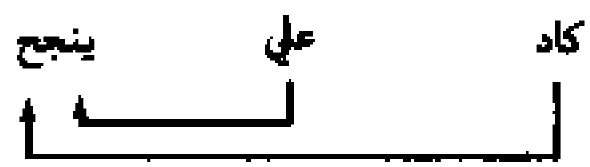
فهذه جمل تحويلية فعلية، التوليدية منها كما يلي: ينجح علي، ينهمر المطر، يذوب القلب، يرحمكم ربكم، يشتد البرد، يرسل الرجل رسولاً ولكن المتكلم أراد أن يعبر بالجمل (أ، ب، جـ) عن معنى المقاربة، أي مقاربة وقوع الحدث الذي هو الفعل (ينجح، أو ينهمر، أو يذوب) فاستعمل الاداة التي تفيد ذلك مدللاً على أن الحدث لم يحدث ولكنه وصل الى مرحلة قريبة جداً من الوقوع، الوقوع ممن هو مذكور بعد الاداة بعينه وليس من غيره ففي الجملة (أ) مثلاً، يتحدث المتكلم عن اقتراب علي وليس غيره من النجاح ولكنه لم ينجح، فيكون تحليل الجملة:

كاد: عنصر تحويل يفيد اقتراب وقوع الحدث.

علي: فاعل مقدم للعناية والإهتمام.

ينجح: فعل مضارع....

اذ لا فائدة في القول بأن (علي) اسم كاد التي هي فعل صلته بالفعلية ليست قائمة فتنقصه احدى الركيزتين الرئيستين اللتين يقوم عليهما الفعل وهي (الحدث) ولست أدري ان كانت الركيزة الثانية (الزمن) واضحة ام أن الكلمة تفتقر اليها أيضاً، ولا فائدة في البحث لكلمة (ينجح) عن فاعل مستتر تقديره (هو) يعود على (علي)، فترابط الكلمات في الجملة:



أما الجملة (د) فاصلها: يرحم ربكم اياكم، فانتقل ضمير النصب المنفصل ليصبح ضميراً متصلاً تقدم على فاعله، ثم تقدم الفاعل على

الفعل للعناية والاهتمام ولبيان أنه هو المختص برحمتكم وليس غيره، فأصبحت الجملة:

ربكم يرحمكم

ولكن هذه الجملة تحمل معنى الاخبار الذي فيه درجة من التوكيد بتقديم الفاعل على الفعل عناية به واهتماماً بتقديمه، فان اراد المتكلم أن يعبر عن معنى الرجاء بالرحمة من الفاعل المقدم للمفعول الذي جاء في موقعه ترتيباً ولكنه أخذ صورة غير صورة الضمير المنفصل - كما ذكرنا - والعربية تحبذ مثل هذا الاستبدال، فيكون تحليل الجملة واعرابها كما يلي:

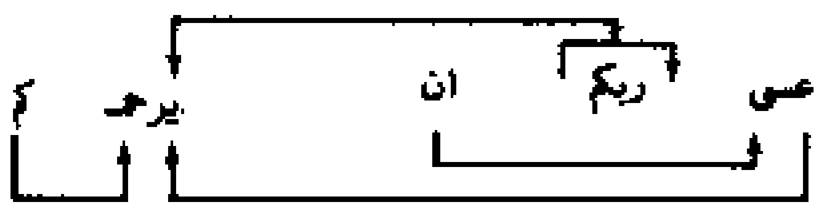
عسى: عنصر تحويل يفيد الرجاء.

ربكم: فاعل مقدم للعناية والاهتمام (لا نتعرض للضمير المضاف اليه هنا، فهو مع المضاف كالكلمة الواحدة حكمهما واحد محققاً بذلك ظاهرة التلازم التي سنعرضها بالتفصيل في مكانها).

ان: رابط جاء اقتضاء لعسى.

يرحمكم: فعل مضارع اخذ الفتحة اقتضاء لـ (ان).... ومفعول به......

ويكون ترابط الكلمات في الجملة كما يلي:

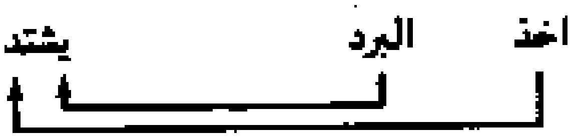


في الجملة (هـ) وردت (أخذ) تشير الى زمن ولا تشير الى حدث، ولما كان الفعل يرتكز على ركنين رئيسين ليُعدَّ فعلاً تاماً يأخذ فاعله أو فاعله ومفعوله، هما الزمن والحدث، ولما كان ما يسمى بالفعل الناقص عندما يشير الى حدث بالإضافة الى اشارته الى زمن، و (أخذ) في هذا

المثال (هـ) تختلف عن (أخذ) في: أخذ علي القلم... التي يتجسد فيها الركنان الزمن والحدث ولا يكتمل معناها الا بذكر الفاعل والمفعول به، لتكون جملة مكونة من الحد الادنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وتنتظم فيها الكلمات طبقاً لإطار من أطر الجملة التوليدية الفعلية، فان (أخذ) في المثال (هـ) ليست بفعل ولا علاقة لها بالفعلية، وهي عنصر تحويل يفيد الإشارة الى زمن ليس غير، فالجملة في أصلها كما يلي:

يشتد البرد (VS) = جملة توليدية فعلية.

ولما أراد المتكلم أن يخص البرد بعناية واهتمام قدمه، والعرب إن أرادت العناية بشيء قدمته، فأصبح فاعلاً مقدّماً للعناية والاهتمام، وأصبحت الجملة جملة تحويلية تمّ فيها التحويل بالترتيب: البرد يشتد، ولكن ليس هذا هو المعنى الذي يريده المتكلم فيتوقف عنده، بل يريد أن يشير الى زمن احساسه بالبرد يشتد، فأدخل عنصر تحويل جديداً (تحويل بالزيادة) لتصبح الجملة: أخذ البرد يشتد. (فأخذ) تشير الى الزمن لا غير، و (البرد) بتقديها تلفت الانتباه الى ما أخذ يشتد، فهو البرد ليس غير، و (يشتد) هي الحدث الذي ترتبط به الكلمتان في الجملة:

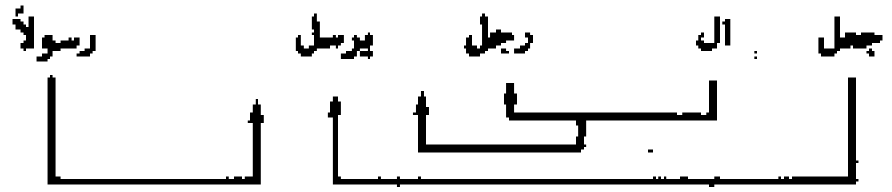


أما الجملة (و) فان أصلها: يرسل رجل رسولاً، ولما كانت كلمة (رجل) نكرة مبهمة الاشارة لا ترتبط بانسان بعينه، والمتحدث يتحدث الى سامع قد سبق له الحديث اليه عن ذاك الرجل، فقد أدخل (ال) العهدية التي تشير الى رجل بعينه عند السامع الذي له عهد بالحديث مع المتكلم فهو عنده معرفة وان كان عند غيره ممن لا عهد له بهذا الحديث نكرة مبهمة وان كانت ال التعريف في أوله، فأصبحت الجملة: يرسل

ال رجل رسولاً (VSO) وللعناية والاهتمام قدّم المتكلم الفاعل الذي هو جوهر الموضوع ولب الحديث في هذه الجملة فأصبحت جملة تحويلية فعلية تمّ فيها التحويل بالترتيب:

الرجل يرسل رسولاً (SVO)

ثم دخل الجملة عنصر تحويل جديد يشير الى زمن ولا يشير الى حدث، (جعل) وكل زيادة في المبنى تعطي زيادة في المعنى، فأصبحت الجملة:



وهكذا الحال في بقية ما يسمى بأفعال المقاربة والرجاء والشروع، يأتي كل منها عنصر تحويل بالإضافة، ليفيد معنى جديداً يحول الجملة اليه، فتصبح الجملة تحويلية وتحمل الاسم (فعلية) الذي كان لها قبل التحويل.

أما ما يسمى **جملة الشرط**، ويرى النحاة بأنها مكونة من جملتين تسمى إحداهما جملة فعل الشرط، وتسمى الثانية جملة جواب الشرط، فإننا نرى أن الذي دفع النحاة الى هذا القول هو أنهم يرون أنه حيثما كان فعل، وجب أن تكون هناك جملة، فالقائل: أن تدرسْ تنجح، يرى النحاة أنه قد وضع جملة مركبة من جملتين إحداهما: (تدرس) مع فاعلها المستتر والذي تقديره (أنت)، والثانية: (تنجح) وفاعلها مستتر تقديره (أنت)، بل وذهب النحاة الى أبعد من ذلك، الى القول بأن أداة الشرط العاملة (إن) تعمل الجزم في الفعلين أو في الجملتين، فالأولى مجزومة على أنها فعل الشرط، والثانية مجزومة على أنها جواب الشرط، ولا يتنحون عن هذا الحكم حتى عندما تكون (الجملة الأولى) فعلاً ماضياً وتكون (الجملة الثانية) اسمية:

ان حضرتَ فأنا مكرمك

فالفعل (حضر) مبني على السكون لإتصاله بضمير الرفع المتحرك في محل جزم فعل الشرط!!! ولو كان بدون ضمير لبُني على الفتح وهو في محل جزم!!!، والجملة (أنا مكرمك) مكونة من مبتدأ وخبر، وهي في محل جزم جواب الشرط، في محل جزم مع أنها جملة اسمية!!! والذي نراه ان جملة الشرط هي جملة غير مركبة ولكنها جملة تحويلية اسمية أو فعلية، الجملة النواة فيها هو القسم الذي يسميه النحاة جملة جواب الشرط، نقول[1]:

أ) أن تخرج أخرج.

ب) أن خرجتَ خرجتُ.

جـ) ان تخرج فأنا خارج.

د) أنا خارج إن خرجت.

هـ) أنا ان خرجت خارج.

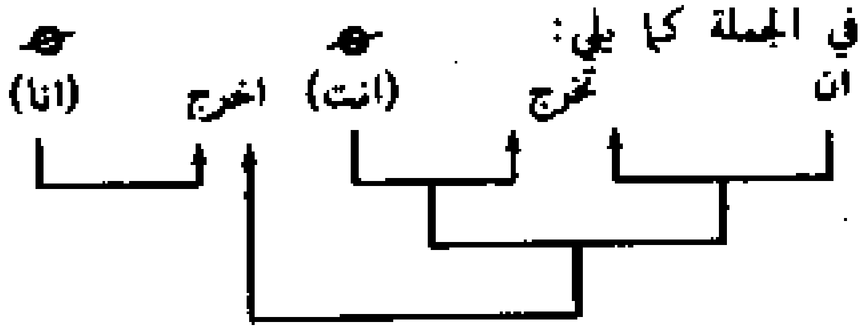
و) اذا الشمس غابت طلعت النجوم.

فالجملة النواة في الجملة (أ) هي: اخرج، مكونة من فعل مضارع وفاعل مستتر تقديره أنا، فهي جملة توليدية فعلية تفيد الاخبار، ولّما لم يكن هذا هو قصد المتكلم في هذا السياق، بل أراد أن يشترط لخروجه خروج السامع المخاطب فأتى بما يعبر عن مراده فتحولت الجملة الى جملة تحويلية، ولكنها بقيت جملة فعلية، ولعل ما نود أن نلفت الإنتباه اليه في هذا المقام استنتاجاً مما يقوله الجرجاني أن معنى الجملة بالفعل المضارع يختلف في درجة اليقين عنه بالفعل الماضي أو بالجملة الإسمية

---

(١) هذه الامثلة نأخذها من دلائل الاعجاز: ص ١١٨، وانظر اسرار البلاغة ٨٨ – ٨٩ والانصاف ٨٤، الكافية ٢/٢٥٤، الهمع ٢/٦١، معاني الفراء ٢/٧٤ – ٧٥.

أو بالتقديم والتأخير كما في الجمل (ب، جـ، د، هـ) ويكون ترابط الكلمات في الجملة كما يلي:



فتكون، ان: عنصر تحويل يفيد الشرط.

تخرج: فعل مضارع أخذ السكون اقتضاء لـ(ان) وفاعلها انت.

أخرج: فعل مضارع أخذ السكون اقتضاء لـ(أن) وفاعلها أنا فالفعل (أخرج) مع فاعله (أنا) وهو الجملة النواة هو في الحقيقة فعل الشرط يتم أن استجاب المستمع وخضع للشرط، وبذا تكون (أن تخرج انت) هي الجواب.

أما الجملة (ب) فإن الجملة النواة فيها هي (خرجتُ) وهي تماثل في تحليلها تحليل الجملة السابقة، الا أن المعنى فيها أرفع درجة في الاحتمال بالخروج من الجملة الاولى وجاء عنصر التحويل (أن خرجت) فيها (ان) التي تفيد الشرط وهي مرتبطة بالفعل خرج الذي يرتبط به الضمير الذي يشير الى المخاطب المستمع، ولكنها (ان) لا تقتضي هنا حركة، فليس هناك من حاجة الى القول: مجزوم محلاً مبني لفظاً.... فان الحركة لا تظهر في المبني وليس المعنى بحاجة اليها، بل ونرى أن من الفضول القول بأن هناك حركة هي السكون مقدرة على محل ما يسمى بفعل الشرط وعلى محل ما يسمى بجواب الشرط، في حين أن لا دور للحركة على أيّ منها ولم ينطق بها عربي قديم لا في الشاذ ولا في غيره.

وفي الجملة (جـ) فإن الجملة النواة هي الجملة الاسميه: (أنا خارج) وهي أقوى في احتمال الخروج المشروط من الجملتين السابقتين ثم جاء عنصر التحويل: ان تخرج، فاقتضى حركة السكون في المبني قياساً على

ما جاء عن العرب في الفعل المضارع مع (أن)، وأفاد معنى الشرط من حيث المعنى، واقتضت الجملة الاسمية: أنا خارج، رابطاً يربطها بالشرط (الفاء)، فالجملة جملة تحويلية اسمية جاء فيها التحويل لغرض في المعنى هو الشرط، وما يقوله النحاة: بأن جملة جواب الشرط المكونة من مبتدأ وخبر هي جملة اسمية في محل جزم جواب الشرط، الا من الاسراف في الوقوع تحت تأثير العامل، وهي حقاً جملة اسمية، أخذت اسمها من مكوناتها ولأنها تمثل الحد الادنى الذي يحمل معنى يحسن السكوت عليه، وأما: أن تخرج فليست بجملة وهي كما ذكرنا عنصر تحويل ليس غير. «وأما اطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فاطلاق مجازي[1] »، وتترابط الكلمات في الجملة السابقة كما يلي:

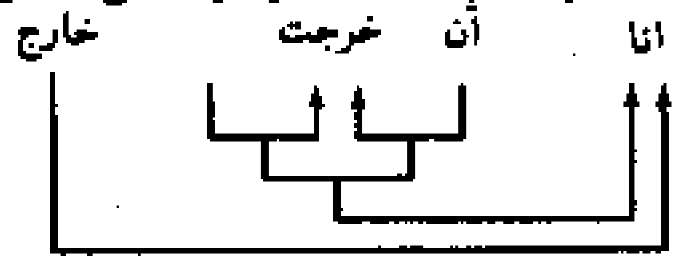


ومثلها الجملة (د) الا أن المعنى أكثر احتمالاً في الوقوع من الجمل السابقة كلها، وذلك لأن المتكلم قدّم الجملة النواة وأخر عنصر التحويل: إن خرجت. يقول الجرجاني: لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب (من أبواب النحو) وفروقه فينظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في قولك: زيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد،.... وفي الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج، وان خرجتَ خرجتُ، وان تخرج فأنا خارج، وأنا إن خرجت خارج، وفي الحال الى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع،.... **فيعرف لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له**، وينظر في التي تشترك في معنى، ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في

(١) الهمع ١/١٣، وانظر الانصاف ٨٦، ٨٧، شرح الكافية ٢/٢٥٥ - ٢٥٦.

خاص معناه[1] ......».

أما الجملة (هـ) فإن القارىء يدرك، بلا ريب، ما فيها من تركيز على عنصرين أحدهما (أنا) وليس غيري، والثاني الشرط، الذي يود المتكلم أن يقرن خروجه هو عينه بشرط خروج السامع المخاطب، فوضع الشرط فاصلاً بين المسند والمسند اليه في الجملة التوليدية الاسمية، أنا خارج، والتي بقيت بعد تحويلها جملة اسمية ولكنها تحويلية اسمية كان التحويل فيها باضافة عنصر الشرط في وسطها، ولا تقتضي اداة الشرط حركة في المبني، ولا أثر لهذه الحركة، وإن قدرت، في المعنى، وما الدافع الى القول: في محل جزم، الا القول بالعمل والعامل - كما ذكرنا سابقاً، وتترابط الكلمات في الجملة لتوصل معنى الشرط كما يلي:

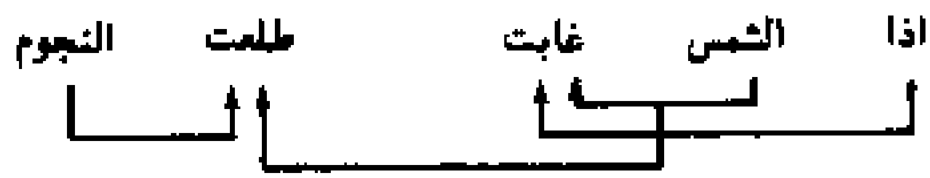


وأما الجملة (و) فأداة الشرط (عنصر التحويل) هو (اذا) التي لا تقتضي حركة بعينها في الفعل في أي زمن كان، فهي تفيد الشرط وليس لها اثر في مبنى الجملة زيادة على ما تقوم به مع عناصر الزيادة الأخرى من تحويل الجملة من توليدية فعلية الى تحويلية فعلية، وقد جرى في عناصر التحويل تحويل آخر، بالترتيب، هو تقديم فاعل الفعل (غابت)، فاصل ترتيب عناصر التحويل: اذا غابت الشمس، فتقدم الفاعل (الشمس) للعناية والاهتمام ولتمييزه من غيره في هذا المقام، وبذا بقيت (اذا) اداة تدخل على الفعل كما يرى الاخفش[2] في أحد رأييه،

(1) دلائل الاعجاز: ص ١١٨ وانظر الخصائص ١/١٩، الهمع ٢/٥٨ - ٦١ معاني الفراء ٢/٧٤ - ٧٥.

(2) انظر مغني اللبيب: ٢/٥٨١.

وفي الرأي الثاني[1] يرى أنها ليست أداة مختصة فتدخل على الاسم كما تدخل على الفعل. فالجملة النواة في هذه الجملة: طلعت النجوم، ولكن ذلك مشروط بغياب الشمس ليس غير، فأصبحت: اذا غابت الشمس طلعت النجوم، وللعناية والاهتمام أصبحت: اذا الشمس غابت طلعت النجوم. فالجملة تترابط كلماتها كما يلي:



ولمّا كنا لسنا معنيين في هذا المقام بتتبع عناصر التحويل بالزيادة فاننا نكتفي بما ذكرنا للقياس عليه، وسنفرد موضعاً آخر لدراسة تطبيقية في ضوء هذا المنهج نجعل ميدانها عدداً من كتب التراث القديمة من دواوين الشعر وكتب الامثال.

ونرى ان نبين ان الزيادة تكون في اول الجملة او في وسطها او في آخرها، وهذه العناصر اما ان تكون حرفاً يجيء لمعنى، وكل تحويل يكون لغرض في المعنى، او كلمة، ويجب ان تأخذ حركة الباب الذي تمثله وتنتظم في المكان الذي يريده لها المتكلم ويسمح به القياس على ما جاء عن العرب، او فعلاً وما يقتضيه من فاعل او فاعل ومفعول... الخ، او شبه جملة، وقبل ان نتوقف قليلاً مع شبه الجملة وما يراد بهذا المصطلح نرى ان نشير الى اننا نقوم باعداد دراسة لابواب النحو كلها على اساس المعنى نجمع فيها عناصر التحويل التي تفيد معنى معيناً بصرف النظر عن الحركات التي تقتضيها هذه العناصر في مورفيات الجملة التوليدية او فيما تتصل به من عناصر التحويل (بالزيادة) الأخر.

---

(١) انظر معاني القرآن - الاخفش: ٢٧٣/٢، وانظر مجالس ثعلب ٤١٩/٢، الموفي في النحو الكوفي ١٢١، الهمع ٦٠/٢ - ٦١، اوضح المسالك ١٩٠/٣.

شبه الجملة (عنصر من عناصر التحويل بالزيادة).

نقصد بشبه الجملة الجار والمجرور والظرف وما يضاف اليه، سواء كان في صدر الجملة، وهذا ما دأب النحاة على تسميته بالجملة الظرفية، ذكرها المبرّد في المقتضب[1]، والزمخشري في مفصله[2]، وابن هشام في المغني[3] او كان في وسط الجملة او في آخرها. فقد جرى النحاة على عدّ الجار والمجرور الذي يكون دخول الجار فيه ليس كخروجه، شبه جملة،اما ما كان دخوله كخروجه فليس ذاك بشبه جملة، ومثلوا للجملة الظرفية بقولهم: اعندك زيد، في الدار زيد، اذا قدرت زيداً فاعلاً بالظرف والجار والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومثل الزمخشري بفي الدار من قولك: زيد في الدار، وهو مبني على الاستقرار المقدر فعلاً لا اسماً، وعلى انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه[4]، والحديث في هذه الامثلة يقع في قسمين، احدهما يتعلق بتلك التي يتقدمها الظرف او الجار والمجرور، وما ان كانا يُعدّان خبر المبتدأ ام انهما يسدان مسد الخبر، فالظرف عند البصريين بلا خلاف بينهم[5] ليس بالخبر على الحقيقة، وانما الظرف معمول للخبر ونائب عنه، والتقدير «استقر او وقع او حدث[6]»، ومنهم من يرى ان المقدّر اسم، فالاخبار بالظرف من قبيل المفردات، فتقديره مستقر او كائن، ذلك لأن الاصل في الخبر ان يكون مفرداً[7]، وقد ترتب على هذا الخلاف خلاف آخر، أتكون

---

(١) المقتضب: ١٩/١.

(٢) شرح المفصل: ٨٨/١ - ٨٩.

(٣) المغني: ٣٧٦/٢.

(٤) شرح المفصل: ٩٠/١ والمغني: ٣٧٦/٢.

(٥) شرح المفصل: ٩٠/١ وانظر الانصاف، مسألة.

(٦) السابق.

(٧) السابق.

الجملة مع هذا التقدير جملة مركبة ام بسيطة؟ اي، أهي صغرى ام كبرى؟ وان كانت مركبة فهي مركبة من اسمية وفعلية، سدّ الظرف مسدّ الفعلية، او قام الظرف او الجار والمجرور مقامها لما فيهما من الدلالة عليها[١]، والذي يبدو واضحاً ان الظرف والجار والمجرور يشيران الى المعنى المراد منهما بتحديد الجهة التي فيها الجثة او الحدث - كما يرى ابن يعيش - وكما يرى ابن السراج الذي ينص على انهما يقعان خبراً عن المبتدأ وليس نيابة عن مفرد او جملة[٢]، ومن الواضح كذلك ان الجملة المقدرة، «استقر او حدث او وقع» لا تعبر عن المعنى الذي يعبر عنه الظرف او الجار والمجرور، فان قلت: زيد عندك، أعندك زيد؟ زيد في الدار، أفي الدار زيد؟ فان السامع لا يحتاج ليفهم المعنى الى الفعل المقدر مع فاعله، ولا هو محتاج الى اية اضافة تضاف الى الجملة يتعلق بها الجار والمجرور او الظرف، فالمعنى واضح دونما لبس او معاناة، ولكن عند النطق بالجمل: زيد استقر (هو) أو وقع أو حدث، و، أستقر أو أوقع أو أحدث زيد، فانت، ولا ريب، بحاجة الى الظرف او الجار والمجرور (عندك، او، في الدار) لتوضيح المعنى ولتصبح الجمل: زيد استقر عندك، أعندك استقر زيد؟ افي الدار استقر زيد؟ زيد استقر في الدار، ولذا فان النحاة لما وجدوه في الظرف والجار والمجرور من توصيل المعنى نصوا على عدم جواز اظهار الاستقرار للاستغناء عنه بالظرف او الجار والمجرور خلافاً لابن جني الذي يرى جواز اظهاره،وقد صرح بذلك[٣]، والذي نراه ان الظرف او الجار والمجرور هو خبر المبتدأ،والجملة إما توليدية اسمية كما في: في الدار رجل، زيد في الدار، امام الحديقة طفل، زيد عندك. او تحويلية اسمية

---

(١) السابق.

(٢) انظر اصول ابن السراج ١/٦٨، شرح ابن عقيل ١/٢١١، الهمع ١/٩٩.

(٣) شرح المفصل: ١/٩٠.

ان تقدم الظرف او الجار والمجرور في الاطار الجملي الذي تسمح قوانين اللغة بتقدمه فيها مثل: أفي الدار رجل، اعندك زيد، أفي الدار زيد،... الخ. ولا يمنع من القول بهذا الا الجري وراء نظرية العامل[1]، فالخبر مرفوع، وليس الجار والمجرور او الظرف ومضافه كذلك، فعمد قسم منهم الى القول... وهو في محل رفع خبر المبتدأ، مع ان هذه الحركة (حركة الرفع) لم تظهر في المبني ولا يحتاج اليها المعنى، وذهب قسم آخر وهم الكوفيون[2] مذهباً آخر في البحث عن تبرير للحركة الاعرابية على آخر الظرف بخاصة في: زيد عندك، او امامك او خلفك...، فهو غير منصوب باضمار فعل او بتقديره، وانما هو منصوب على الخلاف، فانك ان قلت: زيد اخوك، فزيد هو الأخ، وكل واحد منهما هو الآخر فرفعه؛ اما ان قلت: زيد خلفك، فان خلفك مخالف لزيد لأنه ليس اياه، فنصب بالخلاف[3]، وقد كفانا ابن يعيش تفنيد هذا الرأي، فقال: «وهذا قول فاسد؛ لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الاول كما ينتصب الثاني، لأن الثاني اذا خالف الاول فقد خالف الاول الثاني، لأن الخلاف عدم المماثلة، فكل واحد قد فعل بصاحبه مثل ما فعل صاحبه به، وايضاً فان من مذهبهم ان المبتدأ مرتفع بعائد يعود اليه من الظرف اذا قلت: زيد عندك، وذلك العائد مرفوع، واذا كان مرفوعاً فلا بد له من رافع، واذا كان له رافع في الظرف كان ذلك الرافع هو الناصب[4]»، فانت ترى ان الذي دفع النحاة الى ان يعدوا هذا النوع من الجمل (التي يتصدرها ظرف او

---

(١) انظر: K, AMAIREH, Various elements ascertaining meaning, in Journal of Sematic studies

(٢) الانصاف مسألة

(٣) شرح المفصل: ٩١/١.

(٤) شرح المفصل: ٩١/١.

جار ومجرور) جملاً ظرفية، وان الذي يقف وراء عدم الجهر بأن الظرف او الجار والمجرور هما الخبر (أو المسند) هو عامل شكلي يتعلق بالحركة الاعرابية، بالبحث عنها وبمحاولة ايجاد تبرير لها، وانت ترى كذلك ان القول بتقدير استقر او يستقر عندك لا يفيد المعنى، بل ويبتعد به عمّا اراد له المتكلم، وينحرف به نحو ركاكة التعبير وضعفه، فان من يستعمل مثل هذه الجملة لا يقصد: زيد عندك واقف او جالس[1]، ولست ادري ما الذي يضيفه قولنا: مبني في محل رفع خبر، او، متعلق بالخبر المحذوف...، ما الذي يضيفه الى مبنى الجملة او الى معناها، فزيد هو المبتدأ او المسند اليه، سواء كان الخبر ظرفاً او جاراً ومجروراً او اسماً مفرداً، وقد نطقت العرب بها جميعا على حد سواء، فالجار والمجرور والظرف في هذه الجملة (التي يسميها النحاة الجملة الظرفية) هما ركنان رئيسان فيها وهي جملة اسمية (توليدية او تحويلية).

اما القسم الآخر، فيقودنا الى الحديث عمّا اصطلح النحاة العرب على تسميته «شبه جملة»، ونقصد شبه الجملة من الجار والمجرور، والظرف للزمان كان أو للمكان، وقد سميت بهذا الاسم لأنها تتألف من كلمتين او اكثر لفظاً وتقديراً، فهي مركبة كالجملة وتغني بذكرها عن ذكر الجملة فتقوم مقامها وتدل عليها – كما جاء في القسم الاول السابق –، وقد عبر النحاة عن هذه العلاقة بالتعلق فتكون الجملة التي يتعلق بها شبه الجملة – في الأمثلة السابقة هو الفعل استقر، ويرى بعضهم أنه يتعلق بمقدّر واجب الحذف – على اختلاف بينهم[2] – تقديره كائن، وبذا فهو يسد مسد المفرد وليس الجملة[3]، ومنهم – كما ذكرنا – من يرى ان شبه الجملة قسم برأسه وليس ساداً مسد المفرد او

(١) السابق: ١/٩١ – ٩٢.
(٢) شرح ابن عقيل: ١/٢١٠.
(٣) السابق: ١/٢١٠ – ٢١٢.

الجملة، وهذا هو رأي ابن السراج[1]، ويضع النحاة للجار والمجرور شروطاً بعينها ليطلق عليها «شبه جملة»، ومن اهم هذه الشروط ان يكون حرف الجر في سياقه ليس مما يمكن ان يطلق عليه حرف جر زائد دخوله كخروجه[2] مثل: كفى بالله شهيداً، هل من خالق غير الله، والا يكون حرف الجر من تلك التي ليست زائدة زيادة محضة، ويؤتى بها عندما يرى في العامل من الضعف ما ينزله منزلة القاصر احيانا غير القادر على العمل بغير واسطة، او ان عمله بالواسطة افضل، ﴿فعال لما يريد﴾، ﴿مصدقاً لما معهم﴾[3]. فترتب على هذا كله أن تكون حروف الجر مرة اصيلة في موقعها، واخرى زائدة، دخولها كخروجها من الجملة، فالجار والمجرور في الجملة: عليٌّ في الدار، ركن رئيس لا يمكن الاستغناء عنه، اما في الجملة: وما تسقط من ورقة...، فحرف الجر زائد دخوله كخروجه، وبذا فالجار والمجرور هنا ليسا شبه جملة، وترتب على هذا ايضاً ان يكون للجار والمجرور في الجملة الاولى محل من الاعراب، او ان يكون متعلقاً بما له محل من الاعرب، اما في الجملة الثانية فلا محل للجار والمجرور معاً من الاعراب، واما الجار فأثره واثر عمله واضح على اخر المجرور الذي يليه، ولما كان هذا المجرور يحتاج اليه عامل آخر (كفى، تسقط في الجملتين السابقتين) فان الجار زائد واثره موجود والمجرور مجرور لفظاً، مرفوع او منصوب محلاً، وذلك لأن (كفى) تحتاج الى فاعل ليكتمل، وكذلك يحتاج الفعل (تسقط) الى فاعله، لأنه لا بد لكل فعل من فاعل، والفاعل يجب ان يكون مرفوعاً، والاسم هنا مجرور بعامل آخر (حرف الجر) فحكم على الحرف بالزيادة، وأصبح

---

(١) اصول النحو - ابن السراج:١/٦٨؛ابن عقيل ١/٢١١.

(٢) اللمع في العربية، ابن جني: ص ٧٣، وانظر سر صناعة الاعراب: ١/١٤١.

(٣) ابن عقيل: ١/٤٤٠.

المجرور مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً على انه فاعل، ولم يعد الجار والمجرور شبه جملة لأنه حينئذٍ وجب ان يتعلق بالفعل أو بما يشبهه، او بما يؤول بما يشبهه، او بما يشير الى معناه، او بواحد من هذه مقدر ان لم يكن[1]. وهنا يبدو واضحاً ان الذي دفع النحاة الى القول بحرف الجر الزائد، الذي يعرفونه: دخوله كخروجه، هو الحاجة الى الاسم المجرور معمولاً لعامل آخر غير حرف الجر، ولا ادل على هذا من قولهم إن الباء في احدى صيغتي التعجب القياسي «افعل بـ» حرف جر زائد، وان الاسم بعدها مجرور لفظاً مرفوع محلاً على انه فاعل لفعل التعجب، او منصوب محلاً على انه مفعول به للفعل ذاته بعد ان نقلته الهمزة من اللزوم الى التعدي على مذهب الفراء[2] والزمخشري وابن كيسان وابن خروف، في حين ان الباء في كلتا الحالتين ركن رئيسي في التركيب لا يجوز الاستغناء عنه وليس دخوله كخروجه. والذي نراه ان كل حرف جر هو حرف جر اصيل في التركيب الذي يكون فيه، وانه يجيء لمعنى ولا وجود في العربية لما يسمى بحرف الجر الزائد الذي يكون دخوله في الجملة كخروجه منها، وما كان هذا الحكم الا تحت وطأة تأثير العامل والعمل على حساب المعنى الذي هو الهدف، في حقيقة الامر، من انشاء البناء الجملي الذي يضم حرف الجر ويعتمد عليه قالباً من قوالبه[3]، فنأخذ من حروف الجر حرف الباء - مثلاً - لنبين دوره في تغيير المعنى الذي تؤديه الجملة، يقول ابن جني: «واعلم انهم قد سموا هذه الباء في نحو قولهم: مررت بزيد، وظفرت ببكر، وغير ذلك مما تصل فيه الاسماء بالافعال، مرة حرف الصاق، ومرة حرف استعانة،

---

(١) مغني اللبيب: ٤٣٣/٢.

(٢) الانصاف، مسألة.

(٣) انظر: Khalil AMAIREH, The affective meaning of some exclamatory styles in: Arabic grammar, Al - Arabiyya, Vol 15, 1982, PP. 66 - 81

ومرة جرف اضافة،...، فاما الالصاق فنحو قولك: امسكت زيداً، يمكن ان تكون باشرته نفسه وقد يمكن ان تكون منعته من التصرف من غير مباشرة له، فاذا قلت: امسكت بزيد، فقد اعلمت انك باشرته والصقت محل قدرك او ما اتصل بمحل قدرك به او بما اتصل به، فقد صح اذن معنى الالصاق، واما الاستعانة، فقولك: ضربت بالسيف، وكتبت بالقلم، وبريت بالمدية، اي استعنت بهذه الادوات على هذه الافعال. واما الاضافة، فقولك: مررت بزيد، اضفت مرورك الى زيد بالباء، وكذلك: عجبت من بكر، اضفت عجبك من بكر اليه بمن[1]» فالباء في الامثلة الواردة في هذا النص كلها متعلقة هي والاسم الذي دخلت عليه بكلمة في الجملة التي هما فيها. وهنا نعرض نقطة تساؤل: لماذا عدّ حرف الجر في الامثلة السابقة قد جاء لمعنى، فهو اصيل وليس بزائد، وهو مع مجروره شبه جملة؟ ان كان السبب هو ما يفيده من معنى (الالصاق او الاستعانة او الاضافة او غيرها)، فلماذا هو زائد في الجمل التالية، ولا يعد مع مجروره شبه جملة، في حين انه قد جاء لمعنى تفتقر اليه الجملة في حال عدم وجوده فيها: ﴿لست عليهم بمسيطر﴾، ﴿وما له من ولد﴾ ﴿وما تسقط من ورقة الا يعلمها الله﴾ وفي: ﴿كفى بالله شهيداً﴾، يقول ابن جني: «ولولا ان في الحرف اذا زيد ضرباً من التوكيد لما جازت زيادته البتة[2]»، ويضيف قائلاً: «فقد علمنا من هذا اننا متى رأيناهم قد زادوا الحرف فقد ارادوا غاية التوكيد[3]»، ونعجب هنا كيف يذهب ابن جني - رحمه الله - بعد هذا الادراك العميق لمبنى الجملة ومعناها، الى القول - عند تعليقه على الآية ﴿ألست بربكم﴾: «واعلم ان هذه الباء قد زيدت في اماكن، ومعنى قولي

(١) سر صناعة الاعراب: ص ١٣٩.
(٢) السابق ص ٢٧١/١
(٣) السابق ٢٧١/١.

زيدت، انما جيء بها توكيداً للكلام[1] »، ثم يضيف قائلاً: ولم تحدث معنى[2] »، أليس التوكيد معنى كما ان الالصاق والاستعانة والاضافة معان، ولكن ابن جني مع ادراكه الدقيق لهذا الامر فقد كان الجانب الشكلي لنظرية العمل والعامل يشده الى القول بحرف الجر الزائد، وذلك ليقع الاسم بعد هذا الحرف فاعلاً او مفعولاً... الخ. والقاعدة تنص على ان شبه الجملة لا يقع موقع المسند اليه، فشغل آخر الاسم الواقع بعد حرف الجر بالكسرة، واقتضاه الموقع ليأخذ حركة اخرى هي حركة الموقع. ولكنا عندما ندرس الجملة على اسس المعنى وعناصر تحقيقه، فان الجملة: ﴿ألست بربكم﴾، تكون الجملة النواة فيها: انا ربكم، ثم دخلت عليها الهمزة بعد النفي لتفيد الانكار والتوبيخ، فبقيت (انا) هي المسند اليه و(ربكم) هي المسند ودخلت الباء على المسند لتفيد التوكيد في المعنى الذي افادته الهمزة والنفي بليس وموضعه الخبر، فالجملة تحويلية اسمية. ويكون تحليلها كما يلي:

الهمزة: للانكار (عنصر تحويل).
ليس: عنصر تحويل يفيد النفي.
التاء: مسند اليه.
الباء: حرف توكيد يؤكد الخبر المنفي.
ربكم: مسند اخذ الكسرة اقتضاء للباء، وهي مضاف والضمير مضاف اليه مخصِّص.



(١) السابق ص ١/١٥٠.
(٢) السابق ١/١٥٠.

وهكذا في: ﴿كفى بالله شهيداً﴾.

فان الباء حرف توكيد يقتضي حالة الجر (عنصر تحويل)، ولفظ الجلالة موكَّد مجرر وهو فاعل الفعل كفى اخذ الكسرة اقتضاء لعنصر التحويل (الباء) ولا حاجة بالمعنى ولا بالمبنى الى الضمة التي تعطي محلاً للفاعل[1]. وكذلك في: ﴿وما تسقط من ورقة...﴾ فمِنْ هنا حرف توكيد يقتضي الكسرة وهو عنصر تحويل، وورقة فاعل مؤكد اخذ الكسرة اقتضاء لِمنْ. وهكذا في الامثلة التي يرى النحاة بان فيها حرف جر زائد.

٣ - الحذف: «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فانك ترى به ترك الذكر افصح من الذكر، فالصمت عن الافادة ازيد للافادة، وتجدك الطف ما تكون اذا لم تنطق، واتم ما تكون ابياناً اذا لم تبن، وهذه جملة قد تنكرها حتى تخبر، وتدفعها حتى تنظر[2]»، ونقصد بالحذف عنصراً من عناصر التحويل نقيضاً للزيادة عنصراً من عناصر التحويل، فكما ان الزيادة هي أيّة زيادة على الجملة التوليدية النواة لتحويلها الى جملة تحويلية لغرض في المعنى، فان الحذف يعني ايّ نقص في الجملة النواة التوليدية الاسمية او الفعلية، لغرض في المعنى، وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وتحمل اسمها الذي كان لها قبل ان يجري عليها التحويل. فان سأل احدهم قائلاً: من حضر؟ واجيب: خالدٌ: فانّ كلمة (خالدٌ)، في سياقها، تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فهي جملة، ولكنها جملة قد حذف ركن من اركانها، وهو (حضر)، فهي جملة تحويلية القصد من التحويل فيها هو الايجاز،

---

(١) وانظر: خليل عمايرة: رأي في بعض انماط التركيب الجملي في ضوء علم اللغة المعاصر، المجلة العربية للعلوم الانسانية - جامعة الكويت، عدد ٨.

(٢) دلائل الاعجاز: ص ١١٢

والايجاز تهتم به العربية وتسعى لتحقيقه، وهو عنصر من عناصر بلاغة المتكلم «فانك ترى به ترك الذكر افصح من الذكر[1]»، فهي جملة تحويلية فعلية. اما في الاجابة عن السؤال: مَنْ القادم؟ خالدٌ، فكلمة (خالد) جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وقد حذف منها ركن رئيس من اركانها، فأصلها: علي قادم ⟸ علي القادم ⟸ القادم علي = جملة تحويلية اسمية التحويل فيها للايجاز وبالحذف. وقد جاء التحويل بالحذف في كتب التراث وفي القرآن الكريم في كثير من المواضع: يقول تعالى: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والارض، ليقولن: الله...﴾ ومثلها كثير، ويقول الجرجاني: «وانا اكتب لك بديئاً امثلة مما عرض فيه الحذف ثم انبهك على صحة ما اشرت اليه، واقيم الحجة من ذلك عليه:

اعتاد قلبَك من ليلى عوائدُه ... وهاج اهواءك المكنونة الطلَل
ربـع قواء اذاع المعصرات بـه ... وكلّ حيرانَ سارٍ ماؤُهُ خضلُ

اراد: ذاك ربع قواء او هو ربع. قال ومثله قول الآخر:

هل تعرف اليوم رسم الدار والطللا ... كما عرفت بجفن الصّيقل الخِللا
دار لموة اذ أهـلي واهلهم ... بالكانسية نرعى اللهو والغزلا

كأنه قال: تلك دار. قال شيخنا رحمه الله: ولم يحمل البيت الاول على ان الربع بدل من الطلل لأن الربع اكثر من الطلل، والشيء يبدل مما هو مثله او اكثر منه، فاما الشيء من اقل منه ففاسد لا يتصور[2]» ويذكر الجرجاني ان مثل هذا كثير في لغة العرب وهم عليه مستمرون، يحذفون المبتدأ ويحذفون الفعل، اي انهم يحذفون الاركان الرئيسة في

---

(١) السابق.
(٢) دلائل الاعجاز: ص ١١٢.

الجملة النواة، يقول: «وهذه طريقة مستمرة لهم اذا ذكروا الديار والمنازل، وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، فقد يضمرون الفعل فينصبون كبيت الكتاب ايضاً:

ديـــار ميّة اذ ميٌّ تساعفنـــــا ولا يرى مثلهـــا عجمٌ ولا عربُ

انشده بنصب ديار على اضمار فعل كأنه قال اذكر ديار مية. ومن المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف[1]... »، ويعد السياق او المقام الذي تقال فيه الجملة من الادلة التي تقوم بدور رئيس في تحديد العنصر (المورفيم) المحذوف. يقول ابن هشام: «ان دليل الحذف نوعان، احدهما: غير صناعي، وينقسم الى حالي ومقالي،......، والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفته النحويون، لأنه انما عرف من جهة الصناعة[2] »، وقد اوضح ابن جني القرينة الحالية باطالة واطناب مبيناً دورها في الدلالة على المحذوف، يقول: « ... وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب، من قولهم: سير عليك ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا انما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك انك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل، او نحو ذلك، وانت تحس هذا من نفسك اذا تأملته، وذلك ان تكون في مدح انسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلا!، فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن من تمطيط اللام واطالة الصوت بها وعليها، اي: رجلاً فاضلاً كريماً، او نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه انسانا! وتمكّن الصوت بانسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: انساناً سمحاً او جواداً، او نحو ذلك، وكذلك ان ذممته

---

(١) دلائل الاعجاز: ص ١١٣ وانظر، سيبويه، الكتاب.

(٢) مغني اللبيب: ٦٠٥/٢. وانظر فصل «النحو بين الصناعة والمعرفة» في كتاب الاصول: تمام حسان.

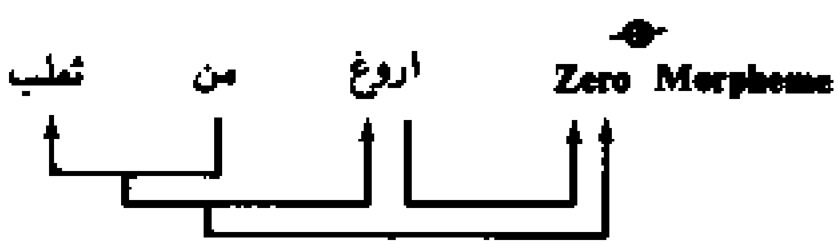
ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان انساناً، وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك: انساناً لئيماً او نحزاً او مبجلاً او نحو ذلك[1] »، ففي هذا النص يبين ابن جني القرائن الدالة على المحذوف (في الصفة)، فبالاضافة الى السياق يشير الى النبر الذي هو زيادة في الضغط على مقطع معين من مقاطع الكلمة ليصبح بارزاً واضحاً في جهاز سمع السامع اكثر من بقية مقاطع الكلمة[2] « فتزيد في قوة اللفظ... وتتمكن في تمطيط اللام[3] »، والى التنغيم، وهو ارتفاع الصوت وانخفاضه اثناء النطق بالجملة للتعبير عن معنى وتحويل الجملة من معنى في باب نحوي معين الى معنى في باب نحوي آخر، « وتمكن الصوت وتفخمه... فتزيد في قوة اللفظ وتتمكن في تمطيط اللام واطالة الصوت بها وعليها[4] »، وسنعرض بعد قليل النغمة الصوتية وكيف تؤدي دورها في تحويل الجملة.

ويشير ابن جني كذلك الى حركات المتكلم بشفتيه او بوجهه او بالعينين او اليدين... معبراً عما يريده مستغنياً عن ذكر بعض اركان الجملة بهذه القرائن او باحداها «لأنه لا يكون الحذف الا عن دليل عليه، والا كان فيه ضرب من تكليف الغيب في معرفته[5]»، وكما أن الحذف يقع في الصفة - كما بين ابن جني - فانه يقع في كثير من المباني الصرفية التي تمثل ابواباً نحوية في التراكيب الجملية، ولعل من نافلة القول: إن الامثال الواردة في كتب الامثال وفي لسان العرب على

---

(١) الخصائص ٢/٣٧٠ - ٣٧١، وانظر شرح المفصل: ٣/٦٣.
(٢) وانظر: الاصوات اللغوية ابراهيم انيس ص ١٧٠، ومناهج البحث في اللغة، تمام حسان ص١٦.
(٣) الخصائص: ٢/٣٧٠.
(٤) السابق.
(٥) الخصائص ٢/٣٦٠.

وزن « افعل من » هي مما حذف فيه ركن المسند اليه ليفيد التعميم والتوسيع. اعز من كليب وائل، اجود من كعب مامة، ابقى من حجر، اشد حمرة من مصعة، اسرع من نكاح ام خارجة[1]، والدليل لما نقول نأخذه من كتب الامثال ذاتها، اذ ان هذه الامثال ترد تارة كما اسلفنا بدون مسند اليه، واخرى يأتي المسند اليه في صدرها، فيقولون: هو اسأل من قرثع، انت اسخى من حاتم طيء، هو اطيش من فراشة، هذا آبل من منيف الجناتم[2]، فحذف المسند اليه في المرة الاولى لـدلالة الحال عليه، يقول ابن يعيش «واعلم ان المبتدأ والخبر جملة مفيدة، تحصل الفائدة بمجموعهما (جملة نواة مكونة من الحد الادنى من المورفيات تحمل معنى يحسن السكوت عليه)، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، الا انه قد توجد قرينة لفظية او حالية تغني عن النطق باحدهما، فيحذف دلالتها عليه، لأن الألفاظ انما جيء بها للدلالة على المعنى، فاذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ان لا تأتي به ولا يكون مراداً حكماً وتقديراً[3] ». فيكون ترابط الكلمات في جملة حذف منها المبتدأ كما يلي:



فالجملة تحويلية اسمية كان التحويل بالحذف، وكان الحذف في ركن رئيس من اركان الجملة، فلا بد من تقديره، فنضع مكانه الاشارة التي تعني Zero morpheme ϕ

(١) هذه الامثال من كتاب الامثال للسدوسي من ص٦٣ - ٧٣.
(٢) انظر كتاب الامثال للسدوسي من ص ٦٦ - ٧٨ وانظر: معجم الامثال والاقوال في لسان العرب، خليل عايرة: ص.
(٣) شرح المفصل: ١/٩٤.

اما المسند اليه في الجملة الفعلية (الفاعل) وهو الذي يحقق مع فعله ما نسميه بظاهرة التلازم - والتي سنعرضها في الفصل التالي - يقول ابن هشام: «الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة، فحقهما ان يتصلا، وحق المفعول ان يأتي بعدهما[1]»، وقد يحذف احد هذين الركنين ان دلّ عليه دليل، وكثيراً ما يقع الحذف في الفاعل، وقد يقع في نائبه، وان كان بعض النحاة يرون انهما لا يحذفان بل يضمران!! يقول ابن هشام: «انهما لا يحذفان وذلك لانهما عمدتان ومنزلان من فعلهما منزلة الجزء، فان ورد ما ظاهره انهما فيه محذوفان، فليس محمولاً على ذلك الظاهر، وانما هو محمول على انهما ضميران مستتران[2]»، وقد اجاز حذف الفاعل كل من الكسائي والسهيلي وابن مضاء[3]، يقول الشاعر:

لعمرك ما يغني الثراء عن الفتى ... اذا حشرجت يوماً وضاق بها الصدر

فحذف فاعل حشرجت (اي النفس او الروح)، ومثله قوله تعالى ﴿كلا اذا بلغت التراقي[4]﴾ وقوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم وضلّ عنكم ما كنتم تزعمون[5]﴾ ومنه قوله تعالى: ﴿ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين[6]»، وغيرها كثير، ففي الآية الاولى حذف الفاعل وهو الروح، وفي الثانية والثالثة حذف الفاعل مع ان الظاهر يشير الى وجوده متصيداً مما بعده[7]. ولعل من الطريف ان نذكر ان النحاة يفرقون بين الفاعل المحذوف والفاعل المستغني عنه، والفرق بين

---

(١) قطر الندى: ص ١٨٤ وانظر: الاشباه والنظائر، السيوطي، ٢/٦٣ - ٦٤.
(٢) شذور الذهب ص ١٦٥، وانظر: شرح التصريح: ٢٧١/١.
(٣) وانظر الموفي في النحو الكوفي: ص ٦٨، وشذور الذهب: ص ١٦٦، والهمع ١٦٠/١
(٤) القيامة: ٢٦.
(٥) الانعام: ٩٤.
(٦) يوسف: ٣٥.
(٧) وانظر: الهمع ١٦٠/١.

الحذف والاستغناء، ان الحذف يكون من الموجود، ولمّا لم يكن موجوداً في بعض التراكيب اللغوية، ووجوده اساس لسلامة التركيب والاصل فيه ان يوجد، فانهم يقدرونه ويضمون مكانه عنصراً آخر، اما ما يستغنى عنه فلا حاجة لتقديره اذ بغيره يستقيم التركيب. ويجعلون للحذف مواضع يحذف فيها الفاعل وجوباً وأخرى جوازاً، فيحذف الفاعل وجوباً[١]:

أ) اذا بني الفعل للمجهول،.

ب) في المصدر اذا ذكر بدون فاعل (وهذا عند البصريين لانهم يرون ان المصدر غير مشتق[٢]) ﴿او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً ذا مقربة[٣]...﴾.

جـ) اذا اتصل بالفعل واو الجماعة او ياء المخاطبة.... الخ.

د) وفي الاستثناء المفرغ، ما حضر الا علي،.

و) في صيغة التعجب القياسي، افعل، اذا دلّ عليه دليل متقدم[٤]، ﴿اسمع بهم وابصر[٥]﴾.

واما الحذف جوازاً فقد رصد له النحاة مواضع منها:

أ) في مواضع حذفه مع فعله في مثل الاجابة بذكر المفعول والاكتفاء به مشيراً الى الركنين المحذوفين، مثل: ﴿وقيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم، قالوا: خيراً[٦]﴾ اي: انزل ربنا خيراً فقام المفعول مقام الفعل وفاعله في الاشارة الى المعنى المطلوب، فكلمة خيراً، هي في الحقيقة

---

(١) انظر الهمع ١/١٦٠، الاشباه والنظائر ٢/٦٥.
(٢) انظر: الانصاف: مسألة.
(٣) البلد: ١٤.
(٤) شرح التصريح ١/٢٧٢.
(٥) مريم: ٣٨.
(٦) النحل: ٣٠.

جملة في سياقها، لانها تشير الى معنى يحسن السكوت عليه.

ب) ان يحذف وحده ويكتفى بالفعل مشيراً اليه مأخوذاً من سياق سابق، مثل: ماذا يفعل علي؟ يدرس، فالتقدير: يدرس علي.

واما حالات الاستغناء عن الفاعل فقد رصدها النحاة في نقاط اهمها:

أ) في حال تكرار الفعل مؤكداً الفعل السابق عليه على سبيل التوكيد اللفظي

يدرس يدرس علي، يدافع يدافع الجنود،

فقد استغني عن ذكر الفاعل لواحد من الفعلين بذكر فاعل الآخر، فالفاعل في الثاني مستغنى عنه.

ب) في الفعل المقترن بما الكافة (قل، كثر، طال)، كقول الشاعر:

قلما يبرح اللبيب الى ما   يورث المجد داعياً او مجيباً

وقول الآخر:

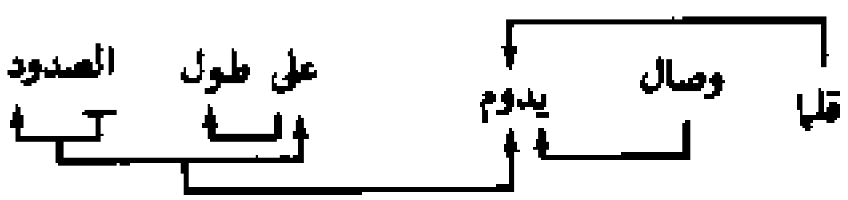
صددت فاطولت الصدود وقلما   وصال على طول الصدود يدوم،

فهم يرون ان قلّ فعل ماض، كفّته (ما) عن طلب الفاعل، ومنهم من يرى انه لم يكف عن طلب الفاعل انما تؤول (ما) مع ما يليها بمصدر يكون فاعلاً للفعل (قلّ). ومما هو واضح من المثالين السابقين ان الفعل (قلّ) قد جاء بعده (يبرح) في الاول وهو فعل، و(وصال) في الثاني وهو اسم، وهذا موضع خلاف بين النحاة[1]. والذي نراه في هاتين النقطتين (أ،ب) ان الفعل اذا كرر كما في (أ) هو تكرار لفظي للتوكيد وهو ما نسميه عنصر التحويل بالزيادة يزاد فيه مورفيم الى الجملة ممثلاً باباً نحوياً فيأخذ حركة الباب، فالفعل الثاني (يدرس، يدافع) هو عنصر

---

(١) انظر سيبويه ٤٥٩/١، ١٢/١، المغني ٤١٦/١.

التحويل جاء زيادة على الجملة التوليدية او النواة: يدرس علي، يدافع الجنود، لغرض في المعنى، وهو هنا التوكيد، اذ أن المتكلم قد اراد ان يؤكد الفعل لا الفاعل فكرره، والتكرار من اهم عناصر التوكيد اللفظي، اما في النقطة الثانية (ب) فان ما يسميه النحاة فعلاً ماضياً (قل، كثر، طال) هي في حقيقة امرها ليست بافعال، فلا تشير الى زمن ولا الى حدث، وهما الركيزتان الاساس اللتان لا بد من توفرهما ليكون الفعل فعلاً، فالجملة في البيت الاول هي: يبرح اللبيب الى ما...، اراد المتكلم ان يحدد هذا الاطلاق في المعنى فوضع اداة تفيد ذلك (قلما)، فقلما ليست هي قل + ما، اذ أن قل كما في: قلّ مالي... هي فعل ويحتاج الى فاعل، ومن الخلط ان نعد قلما وطالما وكثرما، مأخوذة من قلّ وطالَ وكَثُرَ التي هي افعال. اما في المثال الثاني فان كلمة (وصال) هي فاعل للفعل يدوم قدم لغرض العناية والاهتمام، فالجملة في تركيبها قبل التقديم تكون هكذا: يدوم وصال على طول الصدود، ثم دخلت الاداة التي تقيد هذا الاطلاق، فأصبحت الجملة: قلما يدوم وصال على طول الصدود، ثم تحولت بخطوة تحويل اخرى الى: وصال يدوم على طول الصدود، قلما وصال يدوم...، هكذا:



جـ) في كان الزائدة وتزاد كان بلفظ الماضي[١] - الا ما شذ بلفظ المضارع - اذا وقعت بين متلازمين:

(١) وانظر: شرح التصريح ١٩٢/١، وتسهيل الفوائد ص ٥٥.

١) بين المبتدأ والخبر: علي كان كريم.
٢) وبين الصلة والموصول: رأيت الذي كان قابلنا.
٣) وبين الصفة والموصوف: قابلت رجلاً كان كريماً.
٤) وبين الجار والمجرور، مثل:

سراة أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب.

٥) وبين ما التعجبية وفعل التعجب: ما كان اجمل السماء.

وان الناظر في الامثلة السابقة كلها يرى أنّ (كان) فيها ليست فعلاً، فلا هو بالتام ولا بالناقص، وانما هو اداة تفيد زمناً بعينه لا غير، ولا اشارة للحدث فيها، فهي تقف على ركيزة واحدة من ركيزتين رئيستين يجب ان يتوفرا في الفعل ليعدّ فعلاً يحتاج الى ما يحتاج اليه الفعل، الحدث والزمن.

ففي المثال الاول يتحدث المتحدث بالجملة التوليدية: علي كريم، ثم يريد ان يعبر عن صفة بعينها (خبر) يتمتع بها (علي)، ولكن في زمن غير هذا الزمن، فالمتحدث عنه هو هو، ولكن الخبر هو الذي بحاجة الى تحويل، فدخلت كان لتنقل الزمن من المطلق الذي يفيد الحال، الى الماضي فأصبحت جملة تحويلية اسمية: علي كان مجتهد[1]

{المسند اليه + عنصر الاشارة الى الماضي (المسند)}

وينطبق هذا القول على ما حكم عليه بالشذوذ، اقصد، ان ورود الفعل فيها كان بصيغة المضارع:

انــت تكون مــاجــد نبيــل اذا تهــــب شمأل بليــــل.

فتكون هنا تعادل فعل الكينونة في الانجليزية (Verb tobe) فالشاعرة (أم عقيل بن ابي طالب) تتحدث عمّن تتحدث عنه لتفيد حصر

(١) انظر: خليل عايرة: رأي في بعض انماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، المجلة العربية للعلوم الانسانية عدد ٨.

كونه (ماجد نبيل) في وقتها الذي انشدت فيه، بصرف النظر عن الماضي الذي قد يكون الحال امتداداً له.

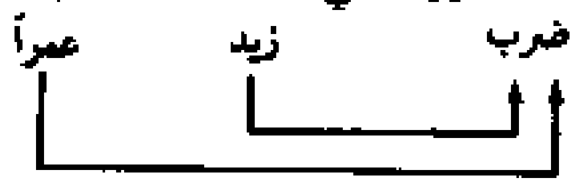
وفي المثال الثاني يتضح قصد المتكلم من استعمال عنصر الزمن (كان) ليشير به الى الحدث الذي به يعرف (الذي)، فجاءت كان مخصصةً لزمن المقابلة، وهذا هو ما يراد لها ان تؤديه، فلا حاجة بها الى فاعل او اسم او خبر. وكذلك الحال في المثال الثالث الذي اراد فيه المتكلم الصاق صفة بعينها بالمفعول به في زمن (كان) وليس في زمن الحديث، ولا اظن ان مثل هذا التركيب يمكن ان يقصد به الا الزمن الماضي الا بلي عنقه، بالقول كان وما يزال...!!!، اما المثال الرابع فلست ادري ان كان غير ضرورة الشعر يمكن ان يقذف به في دوامة الاستعمال اللغوي، اذ ليس ثمة مواد لغوية مأثورة تؤيده، وسنعرض بعد قليل كيف يكون التلازم بين العناصر التي جاءت في الامثلة (٢، ٣، ٤) وفي عناصر اخر تحت عنوان ظاهرة التلازم. اما ما جاء في المثال الثالث، فاننا لا نرى ما يسميه النحاة فعلاً هنا هو فعل ولا ما يسمونه (ما) نكرة تامة!! أو نكرة ناقصة!! او اسماً موصولاً!! تتلون الجملة بعده في اعرابها بلون المنظار الذي يُنظر اليها به، فهي خبر تارة، واخرى صلة الموصول لا محل لها من الاعراب، واما خبر ذاك المبتدأ (ما) الذي لا يشير الى مسمى ولا الى شيء البتة، فهو «شيء عظيم» وكذلك الحال عندما تعد الجملة نعتاً لهذه النكرة الناقصة التي لا نرى الفرق بين تمامها ونقصها!![1].

اما الركن الرئيسي الثالث في الجملة التوليدية الفعلية، فهو المفعول به، ويرتبط ببؤرة الجملة (بالفعل) ارتباط الفاعل بها «ان حال الفعل

---

(١) سنعرض تحليل باب التعجب في فصل تطبيقي لاحق، نأخذ مادته من ديواني لبيد وامرىء القيس وبعض كتب الامثال القديمة.

مع المفعول الذي يتعدى اليه حاله مع الفاعل، وكما انك قلت: ضرب زيد، فاسندت الفعل الى الفاعل، كان غرضك من ذلك ان تثبت الضرب فعلاً له، لا ان تفيد وجود الضرب في نفسه وعلى الاطلاق، كذلك اذا عديت الفعل الى المفعول فقلت: ضرب زيد عمراً، كان غرضك ان تفيد التباس الضرب الواقع من الاول بالثاني ووقوعه عليه، فقد اجتمع الفاعل والمفعول في ان عمل الفعل فيهما انما كان من اجل ان يعلم التباس المعنى الذي اشتق منه بهما[1] » فالفعل هو البؤرة ويرتبط به الفاعل بعلاقة الفاعلية التي علامتها الرفع....، ويرتبط المفعول به به بعلاقة المفعولية التي علامتها النصب.... هكذا:



ومن المعلوم ان هذا الركن الرئيس قد يحذف، فتتحول الجملة التوليدية الى جملة تحويلية فعلية، ويكون الحذف لأغراض، ومن هذه الاغراض الاطلاق في الحدث الذي يشير اليه الفعل وربطه بالفاعل، « ... فاعلم ان اغراض الناس، تختلف في ذكر الافعال المتعدية، فهم يذكرونها تارة ومرادهم ان يقتصروا على اثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير ان يتعرضوا لذكر المفعولين، فاذا كان الامر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في انك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً، ومثال ذلك قول الناس: فلان يحل ويعقد... المعنى في جميع ذلك على اثبات المعنى في نفسه للشيء على الاطلاق وعلى الجملة حتى كأنك قلت صار اليه الحل والعقد[2] »، فالفعل في مثل هذه الحالة لازم وليس متعدياً، لأن الجملة اكتملت معنى ومبنى وهذا هو الحد الادنى

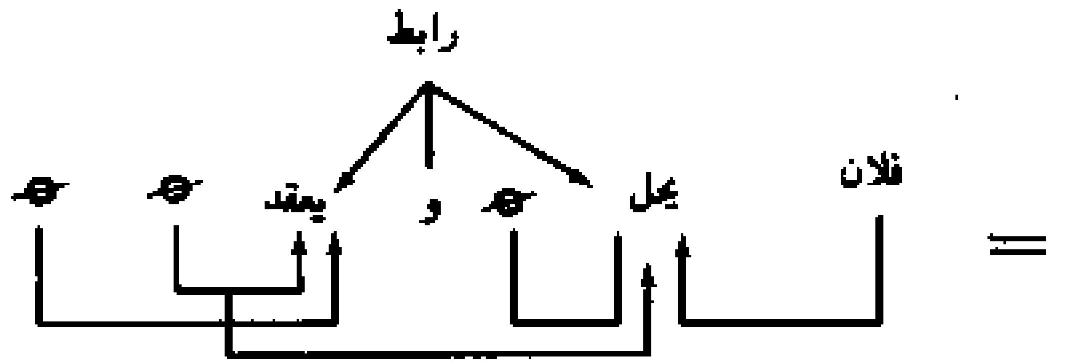
(١) دلائل الاعجاز: ص ١١٨.

(٢) دلائل الاعجاز: ص١١٨ – ١١٩.

من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وهو الجملة، «وهكذا كل موضع كان القصد فيه ان يثبت المعنى في نفسه فعلاً للشيء وان يخبر بأن من شأنه ان يكون منه، او لا يكون الا منه، او لا يكون منه، فان الفعل لا يعدى هناك، لأن تعديته تنقض الغرض وتغير المعنى، الا ترى انك اذا قلت: هو يعطي الدنانير، كان المعنى على انك قصدت ان تعلم السامع ان الدنانير تدخل في عطائه او انه يعطيها خصوصاً دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء لا الاعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى ان يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه.... ... فهذا قسم من خلو الفعل عن المفعول وهو ان لا يكون له مفعول يمكن النص عليه[1]». فهذا القسم وان كان يبدو انه لا يمد في الجملة التحويلية، الا انه، في حقيقة امره، يتضمن تحويلاً بلاغياً ويقود الى معنى، ويمثل اصلاً كبيراً عظيم النفع في البناء اللغوي.

فلان يحل ويعقد، اصلها: يحل فلان ⟸ فلان يحل Ø

ويعقد Ø Ø ⟸ فلان يحل Ø ويعقد Ø Ø



وامّا النوع الثاني فهو المفعول الذي له قصد معلوم في الجملة، الا انه يُحذف من اللفظ لدليل الحال عليه[2]، وذلك لأن القصد بين

(١) السابق: ص ١١٩.
(٢) السابق: ص ١٢٠.

المتكلم والسامع مع حذفه (المفعول) يكون جلياً واضحاً لا لبس فيه، فاذا ما وقع اللبس امتنع حذف المفعول به، وقد رصد النحاة عدداً من الحالات التي يكون فيها حذف المفعول ممتنعاً[١] منها:

أ) اذا سد مسد الفاعل نائباً عنه،

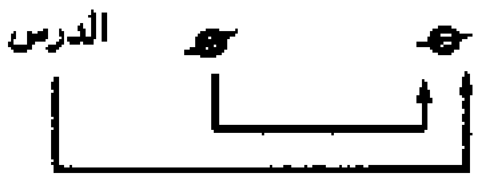
ب) وفي جملة التعجب: ما اكرم محمداً.

جـ) واذا حذف عامله: تعباً لنا وراحة لغيرنا.

د) اذا وقع جواباً عن سؤال: ماذا كتبت؟ الدرس[٢].

هـ) اذا وقع محصوراً: ما قابلت الا علياً[١].

وبدراسة دقيقة للامثلة السابقة يرى الباحث ان الجمل (أ، ب، جـ) لا تمت بصلة وثيقة للجملة ذات الفعل المتعدي، ذلك اذا نظر الى الجملة ذات الفعل المبني للمجهول واستثناها؛ لأن التحويل فيها جرى في مبنى الفعل فاقتضى حركة في المفعول به غير الحركة التي له في الاصل، فبقي المفعول مفعولاً ولكنه اخذ الضمة اقتضاء للتحويل في الفعل، فيبقى المثالان (د، هـ) هما اللذان يعبران عن امتناع حذف المفعول، ففي المثال (د) قد حذف الفعل والفاعل، وبقيت كلمة (الدرس) قائمة لتحمل معنى يحسن السكوت عليه، وتمثل الجملة: كتب + تُ + الدرسَ، وذلك للايجاز ولأنه علم لدليل الحال عليه، فهذه جملة تحويلية فعلية كان التحويل فيها بالحذف لغرض الايجاز:



اما المثال (هـ) فهو جملة تحويلية فعلية، جاء التحويل فيها بالزيادة، فجملتها النواة:

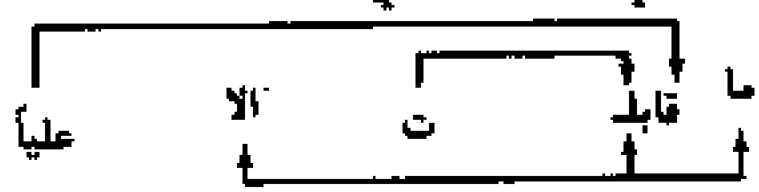
(١) انظر الهمع: ١/١٦٧.

(٢) انظر: شرح التصريح ١/٣١٤ – ٣١٥.

قابل+ تُ+ علياً

فعل+ فاعل+ مفعول

فكانت الزيادة هي (ما+ الا) واقتضت ترتيباً معيناً لا يتغير، لغرض يتعلق بالمعنى، وهو الحصر الذي يأتي في درجة عالية من درجات التوكيد، والتوكيد معنى يسعى اليه المتكلم ويتوق له السامع، فتكون الكلمات في ترابطها في الجملة كما يلي:



ورصد النحاة كذلك عدداً من النقاط التي يكون حذف المفعول به فيها جوازاً، ثم بينوا المعاني التي يكون الحذف لها، فمنها الايجاز، ومنها الاحتقار والازدراء، ومنها الاستهجان... الخ[١] وانت ترى ان هذه معان يكون البناء الجملي لتحقيقها هدفاً عند كل من المتكلم والسامع، وكثيراً ما يكون الحذف ابلغ في تحقيقها من الذكر، يقول الجرجاني: «... ... الا انك تجد المعنى يلزمك ان لا تنطق بهذا المفعول ولا تخرجه الى لفظك، والسبب في ذلك ان تعديتك له توهم ما هو خلاف الغرض، .. ...، فلم ينطق بالمفعول لتخلص العناية لاثبات (الفعل للفاعل)[٢]» «وان اردت ان تزداد تبييناً لهذا الاصل، اعني وجوب ان تسقط المفعول لتتوفر العناية على اثبات الفعل لفاعله ولا يدخلها شوب فانظر الى قوله تعالى:﴿ ولما ورد ماء مدين وجد عليه أمّة من الناس يسقون، ووجد من دونهم امرأتان تذودان، قال ما خطبكما قالتا لا نسقي حتى يصدر الرّعاء وأبونا شيخ كبير، فسقى لهما ثم تولى الى الظل ﴾ ففيها حذف مفعول في اربعة مواضع...[٣]».

(١) انظر شرح التصريح: ٣١٤/١ - ٣١٥.

(٢) دلائل الاعجاز: ص١٢١.

(٣) السابق: ص١٢٤.

٤ – الحركة الاعرابية: «إن العرب قد نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقامت في عقولها علله[١]» فجاء النحـاة في عصر الخليـل بن أحمد، ووضعوا العلـل النحويـة يصفون الظواهر اللغوية، «فكل من فرق له عن علّة صحيحة وطريقة لنهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره[٢]»، ولكن النحاة – بعد القرن الثاني الهجري – انصرفوا عن السير في خط وصف الظواهر اللغوية والنحوية كما هي، ينظرون الى المعاني «ويجعلون الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم[٣]». وأولعوا بكثرة البحث عن الاسباب التي تسبب هذه الحركات يقول أبو حيان: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل احكاماً نحوية مستندة الى السماع الصحيح لكان اجدى وأنفع»، فكان «من العلل ما يؤدي الى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب......، و(منها) ضرب يسمى علّة العلة، مثل أن يقولوا لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً.... وهذا ليس يكسبنا ان نتكلم كما تكلمت العرب[٥]......» وبقي منهم (النحاة) من ينظر الى الظواهر اللغوية نظرة وصفية يعتمد في حكمه على المعنى فيجعل المصطلح النحوي مصطلحاً لغوياً يتضمن معنى تُعدُّ الحركة الاعرابية علامة عليه واشارة له، يقول ابن الطراوة في العامل في المنصوبات (الاشتغال، والمنادى.....): «إن هذه الاسماء ونحوها منصوبة بالقصد الى ذكرها خاصة، من غير حاجة الى الاخبار عنها وتسليط عامل لفظي عليها[٦]»، الا أن معظم النحاة قد أخذوا

---

(١) الايضاح في علل النحو، الزجاجي: ص٦٦.

(٢) الخصائص: ١/١٩٠، وانظر ١/١٦٤، ١٧٣.

(٣) الايضاح: ٦٩.

(٤) نقلاً عن: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه – خديجة الحديثي: ص٣٥٢.

(٥) الاقتراح: ص١١٨، وانظر الخصائص ١/١٧٣ والإيضاح في علل النحو ص٦٤.

(٦) نقلاً عن: مقدمة الرد على النحاة بتحقيق محمد البنا ص٢٢ – ٢٣.

يبحثون في العامل والمعمول والتعليل والتأويل، يجعلون الحركة الاعرابية وتبريرها هدفهم، لا يحيدون عنه ولا يحاولون، فالحركة الاعرابية في اللغة العربية ظاهرة موجودة على أواخر كلماتها في تراكيبها وفي أقدم النصوص العربية المعروفة، وكان لهذه الحركات معانٍ في نفس العربي المتحدث بالعربية على سجيته وطبيعته، ولم ينقل عنه شيء من أسماء العلل التي جاء بها النحاة فيما بعد لأغراض تعليمية في بداية الامر، سئل الخليل عن العلّة: «عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك، فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وان لم ينقل ذلك عنها، واعتللت انا بما عندي[1]..... »، قلنا: هي ظاهرة موجودة في العربية منذ أقدم العصور المعروفة حافظت عليها لأنها تمثل اداة طيّعة تساعد المتكلم ليتسع في كلامه معبراً عما في نفسه من معان[2]، كسائر اخواتها من اللغات السامية وان كانت تبدو قليلة كما في اللغة الاكدية، وما يمكن أن يتأول في العبرية والحبشية والنبطية، فيبدو أن الاكدية قد عرفت الحركات الثلاث التي تعبر عن حالات الرفع والنصب والجر في بداية أمرها، ولكنها تخلت عن واحدة واحتفظت باثنتين ووظفت واحدة منها لحالتي النصب والجر وهي الفتحة، وأبقت على الضمة للرفع، ثم اختزلت هذه الحركات لتنتهي الى واحدة وهي الكسرة[3]. أما الآرامية فيرى بعض الباحثين ان لا اعراب فيها[4]، مع أن صلة القربى بينها وبين أخواتها الساميات تشير الى احتمال وجود الاعراب فيها في

---

(١) الايضاح في علل النحو ص٦٥ – ٦٦.

(٢) السابق ص: ٦٩.

(٣) انظر: ابراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن ص٥١، وانظر محمود فهمي حجازي، علم اللغة: ص١٤٤، وانظر سر صناعة الاعراب، مقدمة الناشرين ص٣.

(٤) ابراهيم أنيس، من اسرار اللغة: ص٢٦٢.

مرحلة من مراحل تطورها، أما النبطية فان النقوش تشير الى حالات الاعراب فيها كاللغة العربية تقريباً فالضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر[1]، وأما العبرية فيرى عدد من العلماء أن الهاء التي ترتبط بالكلمة أحياناً مشيرة الى الاتجاه هي بقية حركة الفتحة التي هي علامة للنصب، وان كان قليل منهم قد رفض هذا القول[2]. وهكذا كان الحال في تفسير العلماء للهاء التي جاءت في الحبشية[3]، ولكن دراسة العلماء للغة العبرية وتتبعهم لما فيها من نصوص قديمة بين أن في الاسماء ما يشبه الضمة في الفاعلية وما يشبه الفتحة في المفعولية[4] ذلك مع أن فريقاً من الباحثين يرى ان الحركات في العبرية طارئة ومن اختراع النحاة في القرنين السابع والثامن، وضعوها في ضوء نظام الحركات في كل من اللغة السريانية واللغة العربية[5].

مما سبق، تبدو الصلة والمضارعة بين العربية وأخواتها اللغات السامية، واضحة جلية في استعمال الحركات الاعرابية للاشارة الى معانٍ لغوية وحالات يرمز اليها بابواب نحوية، بل وكانت العربية أوضح من غيرها في هذا المجال، وبقيت فيها الحركات ذوات دلالة على تلك المعاني الى يومنا هذا، في حين قلت أو انقرضت في غيرها من اللغات السامية التي كانت قائلها في كثير من جوانبها «.... وكنعان بن سام بن نوح

---

(١) صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص ٥٧، وانظر: ابراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن: ص ١٥.

(٢) انظر ابراهيم أنيس من أسرار اللغة ص٢١٥. وانظر

S. MORAG, The Vocalization Systems of Arabic, Hebrew and Aramic, Mouton 1962 P.P.12 -34.

(٣) انظر: ابراهيم السامرائي: فقه اللغة المقارن ص١٦.

(٤) السابق.

(٥) انظر: ربحي كمال: اللغة العبرية: ص٦٥ - ٦٦ وانظر يوهان فك العربية: ص٢٤٦.

ينسب اليه الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تضارع العربية»[١]، ويقول ابن حزم: «من تدبر العربية والعبرانية والسريانية، ايقن ان اختلافها انما هو من تبديل الفاظ الناس على طول الأزمان واختلاف البلدان ومجاورة الأمم، وانها لغة واحدة في الأصل»[٢]، احتفظت العربية بالحركات الاعرابية دالة على الحالات الاعرابية التي جسدها نحاة العرب اعتماداً على استقراء قاموا به، يقول بروكلمان: «لقد احتفظت العربية القديمة بحالات الاعراب الثلاث الرئيسية سالمة، غير أن الحركات قد قصرت، ولا تحتفظ بطولها الا في الوقف والقافية أحياناً[٣]» ويقول في موضع آخر: «وقد ظل اعراب الاسم الموروث من قديم الزمان في اللغة البابلية القديمة كاملاً، غير أنه ضاع بالتدريج شيئاً فشيئاً منذ وقت مبكر، كما حدث ذلك في كل اللغات السامية الحديثة السن، أما اللغة العربية بحكم انعزالها في الجزيرة العربية فظلت تحافظ على صيغها القديمة وظواهرها اللغوية بما في ذلك الحركات الاعرابية»[٤] وهكذا ظلت الحركات الاعرابية في اللغة العربية تشير الى معانٍ مرتبطة بحالات: الرفع والنصب والجر، في حين أنها في معظم أخواتها أخذت تشير الى الاتجاه المكاني أو الى اطار واسع كبير من أطر الحالات التي تشير اليها الحركات، أو أنها تلاشت في قسم منها وبقي منها قسم، يقول بروكلمان: «وفي الحبشية بقيت حالة الرفع في الاعداد مثل ahad« واحد، أما حالة النصب بالنهاية (a) فقد بقيت حية كلية، غير أن دائرة استعمالها قد اتسعت، اذ تدخل في حالة الإضافة للدلالة على حالة

---

(١) الخليل بن أحمد، العين ١/٣٣٢.

(٢) ابن حزم: الأحكام في أصول الأحكام: ١/٣٠، وانظر: بروكلمان: فقه اللغات السامية ص ١١، ١٢.

(٣) بروكلمان: فقه اللغات السامية ص ١٨.

(٤) السابق: ص ١٠٠.

الرفع، وفي العبرية لم تبق كذلك إلا في حالة النصب (a) غير أنها لا تدل على حالة المفعول المباشر، بل على الاتجاه المكاني نحو شيء ما، لا غير، نحو hūsā، أي: الى الخارج، وفي الآرامية لم يبق فيما عدا حالة النصب في آرامية العهد القديم الا بعض حالات الاعراب المتجمدة، وفي البابلية القديمة لا تزال حالات الاعراب الثلاث كما كانت منذ العهد القديم[1] ». وقد استعملت العربية بالإضافة الى الحركات الاعرابية القصيرة (Vowel signs) الحروف المسماة حروف العلّة «الألف والواو والياء» لتشير الى حالات الاعراب الثلاث الرفع والنصب والجر، وحافظت على استعمالها بكيفية أو توزع معين لم تخرج عليه الى يومنا هذا - الا ما جاء في لهجات بعض القبائل مخالفاً لما جاءت عليه اللغة العربية المشتركة والتي كانت تلقى الاشعار بها في أسواقهم أو في منتدياتهم - في حين أنها قد تحولت في أخواتها الساميات وانصرفت لتشير الى ما لا تشير اليه في العربية، يقول بروكلمان: «إن الواو والياء في العبرية والآرامية، قد فقدا في بعض الأصول وظيفتها الاصلية باعتبارهما صوتين صامتين بعد أن تحولت الاصوات المركبة القديمة الى أصوات بسيطة، فان هذين الحرفين قد استعملا كذلك في كتابة حركات مثل (ū - ō - ī - ē) ليست في الأصل اصواتاً مركبة، ويشبه هذا استخدام الهاء في العبرية والهمزة في الآرامية للتعبير عن الفتحة الطويلة (ā)، وقد عممت رموزُ الحركات هذه في العربية أكمل تعميم،.... مما يدل على أن هذه الأصوات، الواو والياء والهاء والألف ظهرت كحركات في اللغات السامية، لكن باختلاف في الاستخدام، فالعربية استخدمت الواو والياء والألف، والعبرية استخدمت الواو والياء والألف والهاء، والآرامية استخدمت الواو والياء والهمزة

(١) السابق: ص ٣٧.

وهكذا دواليك[1]، فالحركات الاعرابية التي هي من أهم الظواهر اللغوية في اللغات السامية، احتفظت بها اللغة العربية[2] المنطوقة والمكتوبة على حد سواء[3]. فكان العربي ينظم كلمات الجمل التي ينطق بها برفع الفاعل وينصب المفعول... دون أن يعرف هذه المصطلحات التي وضعت - كما ذكرنا - في عصر أراد فيه العلماء وضع القوانين والقواعد التي تجنب اللسان الوقوع في الخطأ، فان سمع كلاماً يخالف في نظمه ما ألفه في لغته، أدرك أنه استعمال خاطىء يخالف السليقة اللغوية التي هو عليها، ودون أن يدرك ان هذا يجب أن يكون منصوباً لأنه..... أو أن ذاك يجب أن يكون مرفوعاً لأنه.....، فهذه مصطلحات قامت على جمع الظواهر المتماثلة وتسميتها باسم عرفت به فيما بعد وكانت له حركة معينة بها يميز بين المعاني النحوية، اذ لولاها ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام.... ولا نعت من تأكيد[4]، فالحركة موجودة في اللغة، وما كان عمل النحاة الا محاولات لتبرير هذه الحركة، وليس كما يزعم بعض الباحثين من أن الحركات كانت من وضع النحاة[5]، بعد أن حبكت خيوطها وتمّ نسجها بطريقة محكمة في أواخر القرن الاول الهجري أو أوائل القرن الثاني على يد قوم من صناع الكلام عاشوا معظم حياتهم في البيئة العراقية، ثم لم يكد ينتهي القرن الثاني الهجري حتى أصبح الاعراب حصناً منيعاً امتنع حتى على الكتاب والخطباء والشعراء من فصحاء العربية الا على

---

(١) بروكلمان: فقه اللغات السامية: ص٣٧.

(٢) وانظر: يعقوب بكر: دراسات في فقه اللغة العربية: ص٦، وسر صناعة الاعراب، ابن جني، مقدمة الناشرين ص٣، وانظر: أصول النحو العربي، محمد خير حلواني ص ١٣٢.

(٣) وانظر يوهان فك: العربية ص١٠ - ١١.

(٤) ابن فارس الصاحبي: ص٤٢.

(٥) ابراهيم أنيس، من أسرار العربية: ص١٩٨ - ٢١٥.

قوم سموا فيما بعد بالنحاة[1]!!!!! الحركات الاعرابية موجودة في اللغة العربية فونيات أصيلة فيها، ينطق بها العربي ليفيد معنى معيناً، ثمّ يغيرها ليفيد الفونيم الجديد معنى جديداً، وليس كما يرى بعض الباحثين «أنهم كثيراً ما يلجأون الى التحريك عند التقاء الساكنين أو لتيسير ارتباط الألفاظ ببعض[2]!!!! فقد كان عمل النحاة الأول وضعَ وصفٍ لهذه الحركات وكيف تنطق بها العرب، طلب أبو الاسود الدؤلي من كاتبه: خذ المصحف وصبغاً يخالف لون المداد، فاذا رأيتني فتحت شفتي بالحرف فانقط واحدة فوقه، واذا كسرتها فانقط واحدة أسفله، واذا ضممتها فاجعل النقطة بين يدي الحرف، فان اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنّة فانقط نقطتين[3]، ثم تطور وصفها على يد الخليل ومن جاء بعده من تلاميذه الى ما هي عليه في أيامنا هذه في شكل الفتحة والضمة والكسرة وتنوين الفتح وتنوين الضم وتنوين الكسر، والألف والواو والياء في حالات، يصفون النطق بها، وبها يعربون عن المعاني المختلفة في أنفسهم «الاعراب هو الابانة عن المعاني بالألفاظ، الا ترى أنك اذا سمعت: أكرم سعيد اباه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع احدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرحاً واحداً لاستبهم احدهما من صاحبه[4]»، فاذا كان الاعراب هو الابانة أو البيان عمّا في النفس[5] والإفصاح والإيضاح عن القوالب الذهنية

---

(١) انظر: ابراهيم أنيس، من أسرار العربية: ص ١٩٨ - ٢١٥، وانظر ربحي كمال، اللغة العبرية: ص ٦٥ - ٦٧، وانظر: فقه اللغة المقارن، ابراهيم السامرائي ص ١٢١.

(٢) السابق ص ٢٣٧ وانظر: الكتاب ٢٤١/٤، داود عبده، أبحاث في اللغة العربية ص ٩٨، والإيضاح في علل النحو - الزجاجي ص ٧٠.

(٣) ابن النديم، الفهرست ص ٥٩.

(٤) الخصائص: ٣٥/١.

(٥) انظر شرح المفصل: ٧٢/١.

بأصوات منطوقة (فونيات) ومن هذه الأصوات أصوات صائتة وأخرى صامتة تتحد فيا بينها لتكون مورفيات، تتحد وتنتظم فتكون بدورها جملاً تجسد المعنى الذهني وتكشف عنه، وان أي تغيير في الفونيات يؤدي الى تغيير في المورفيات، وبتغيير المورفيم تتغير الصورة الذهنية التي يشير اليها ذاك المورفيم، نقول مثلاً، أسد، فتقفز صورة ذهنية معينة هي صورة الحيوان المعروف (الاسد) فان غيرنا (أ) ووضعنا مكانها صوت الفاء مرة، وصوت..... الخ فان الصورة التي تقفز ليست هي الصورة الاولى، وهكذا لو غيرنا صوت السين الى صوت الشين أو.... الخ فان الصورة تتغير لا محالة، فتبين كل كلمة عمّا فيها من معنى ارتبطت به في ذهن كل من المتكلم والسامع، وهذا هو الاعراب لغة، يقول ابن جني: «وأما لفظة الاعراب فانه مصدر اعربت عن الشيء اذا أوضحت عنه، وفلان معرب عما في نفسه أي مبين له..... واصل هذا كلّه قولهم وذلك لما يعزى اليها من الفصاحة والاعراب والبيان، ومنه قوله في الحديث: «الثيب تعرب عن نفسها[1]» ومن الإبانة والافصاح عمّا في النفس استعمال الحركة المناسبة على أواخر الكلم في الجملة، يقول ابن يعيش:

«الاعراب هو الابانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم لتعاقب العوامل في أولها[2]»، ويقول ابن السراج في الاعراب: «إن يتعاقب آخر الكلمة حركات ثلاث، ضم وفتح وكسر، أو حركتان منها فقط، أو حركتان وسكون باختلاف العوامل، فاذا زال العامل زالت الحركة أو السكون[3]» ونقول لابن السراج وللسيوطي الذي يقول:«..... هو

(١) الخصائص: ٣٧/١، وانظر شرح المفصل: ٧٢/١.

(٢) شرح المفصل: ٧٢/١.

(٣) الموجز في النحو: ص٢٨، لسنا هنا بصدد عرض نيابة الحروف عن الحركات في التعبير عن حالات الاعراب، لمزيد من المعلومات انظر: الخصائص ١٣٥/٣،=

أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الاعراب[1] »، وللاشموني الذي يقول: «الاعراب هو ما جيء به لبيان مقتضي العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف[2] » لهؤلاء نقول: إن الحركة الاعرابية، شأنها شأن أي فونيم في الكلمة، له قيمة وأثر في الافصاح والابانة عما في النفس من معنى، فيكون تغيرها محققاً لما في نفس المتكلم من معنى يريد الإبانة والافصاح عنه، (هذا فيما نسميه بالحركة الاعرابية التي لا تأتي اقتضاء لعنصر تحويل جديد، عنصر زيادة، كما ذكرنا سابقاً)، فاذا قال المتكلم، مثلاً: الاسدُ (بالضمة)، فان السامع يدرك أنه قد أراد نقل خبر ليس غير، ولكنه ان قال: الاسدَ (بالفتحة)، فان المعنى يتغير الى معنى التحذير الذي هو في ذهن المتكلم ويريد أن يفصح عنه، ولا يستطيع تغيير أي فونيم في الكلمة غير هذا الفونيم، فانه ان غير فونيماً آخر في الكلمة تغيرت الصورة الذهنية التي ترتبط بها الكلمة بسبب - كما ذكرنا - فلا سبيل اذاً الى التغيير الا في فونيم الحركة الذي يؤدي الى صورة ذهنية جديدة ولكنها تتصل بالأولى بسبب، فما كان التغيير في الحركة الا نتيجة للتغيير في المعنى، يقول ابن جني: «ولما كانت معاني المسمّين مختلفة كان الاعراب الدال عليها مختلفاً أيضاً[3]» وليست الحركة نتيجة لأثر عامل كما يرى جمهور النحاة الذين أخذوا يبحثون في الظواهر اللفظية اللغوية المتماثلة ويجمعون ما تماثل في الحركة بسبب علّة معينة ليضموها في قسم نحوي كبير (المرفوعات والمنصوبات والمجرورات

= ٣١٦/٢، الانصاف مسألة: ٢، ٣، ابن عقيل ٤٣/١ - ٧٩، الكتاب ٤٣٠/١، ٥/٢ - ٤١٢/٣٠٧.

(١) الهمع: ٤٢/١.

(٢) شرح الأشموني ١٩/١.

(٣) الخصائص: ٣٧/١، وانظر: سر الصناعة ص٣١ - ٣٤، مدرسة الكوفة، مهدي المخزومي: ص٢٥٦.

والمجزومات) ثم ليفصّلوا القول فيها في أبواب نحوية، يضمها كل من هذه الاقسام، فنشأ عندهم ما يسمى بالعامل، الذي له أثره القوي في ايجاد حركة اعرابية معينة على آخر كل كلمة من كلمات الجملة، وتفننوا في أقسامه وأنواعه، فمنه العامل المعنوي ومنه العامل اللفظي.

اما العامل المعنوي فهو الذي لا يظهر في البناء الجملي ولكن الحاجة اليه كبيرة لتبرير حركة اعرابية على كلمة من كلمات الجملة ولا وجود لعامل لفظي يمكن ان تسند الحركة اليه، وهو عامل يتعلق بالمعنى – في حقيقة الامر – ولكن الرغبة في تبرير الحركة صرف النحاة عن المعنى الى المبنى وتطبيق القاعدة « ...... ولا بد لكل معمول من عامل لفظي او معنوي »، وكان اهل الكوفة يسمون هذا العامل الخلاف او الصرف[1].

والعامل المعنوي عند النحاة يكون في موضوعين:

١ – الابتداء وهو العامل في المبتدأ، وهو عامل معنوي يعني التجرد من العوامل اللفظية، فنقول: محمد مجتهدٌ، يرفع (محمد) بدون عامل ظاهر في الجملة يسبب ذلك، في حين اذا دخلت عليها (كان) اصبحت مرفوعة بها، عند بعضهم، واذا دخلت عليها (انّ) نصبتها.... الخ. وقد ذهب بعضهم الى ان العامل في هذه الحالة هو الاسناد[2]، والى هذا ذهب ابراهيم مصطفى[3] من المحدثين.

٢ – التجرد من العوامل، وهو عامل معنوي يعمل الرفع في الفعل المضارع، فان سبقه ناصب نصب، وان سبقه جازم جزم وان لم يكن

---

(١) انظر الانصاف، مسألة: ٧٥ ومعاني القرآن – الفراء:

(٢) وانظر الهمع ١٥٩/١، الاشباه والنظائر ١٤٩/١، معاني القرآن – الفراء ٧٤/٢ – ٧٥.

(٣) ابراهيم مصطفى، أحياء النحو: ص٥٣.

هذا او ذاك رفع، ومن النحاة من يرى ان العامل هنا هو وقوع الفعل موقع الاسم.

واما العامل اللفظي[1]، فقد طال حديث النحاة فيه، وكثر تقسيمهم له، فمنه الافعال التي تعمل في الاسماء، ولذا فهي اقوى العوامل واكثرها اثراً في كلمات الجملة، فهي تعمل في الفاعل وفي المفعولات وفي الحال وفي التمييز.... وتعمل في المفرد، وفي الجملة، ومنها ما يعمل في مفعول به واحد، ومنها ما لا يكتفي الا باثنين او ثلاثة، ومنها ما يقع تأثيره على معمولة تقدم عليه او تأخر عنه. ومنه الحرف ويلي الفعل في القدرة على التأثير (في العمل)، ومن الحروف ما يختص بالدخول على الافعال والعمل فيها، ومنها ما يختص بالعمل في الاسماء، ومنها غير المختص، فمنها ما يسبب الكسرة، ومنها ما يسبب الضمة، ومنها ما يجب ان تكون السكون (الجزم) من آثاره الظاهرة او المقدرة، ومنها ما ينصب.

ومن العوامل اللفظية قسم ثالث وهو اضعفها (وهو الاسم)، لأن الاصل فيه ان لا يعمل الا انه لما ماثل الحرف في قسم منه (اسماء الشرط) عمل عمله، ولما ماثل الفعل (المشتقات: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر...) عمل عمله.

فكان من نتائج الاسراف في البحث عن العامل واثره ان اخذ النحاة يبحثون عن مبرر لكل حركة اعرابية على اواخر الكلم في الجمل، وانصرفوا عن المعنى والبحث فيه انصرافاً كبيراً في حين كان عليهم ان ينظروا الى الحركة الاعرابية على انها رمز لتغير في المعنى وليست بأثر - كما ذكرنا -، لان المتكلم عندما يتكلم انما يقصد

---

(١) وانظر: شرح ابن عقيل ٣٢٣/١، شرح الأشموني ٤٦٣/١، الانصاف مسألة: ١٤، ١٨، عبد الحميد طلب: أصول النحو وتاريخه. ص ٢٨١.

ان يوصل الى السامع معنى بعينه، فان شاء ان يغير هذا المعنى غير الحركة، يقول الزجاجي: «ان الاسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً اليها. ولم يكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني... وليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل ان ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة الى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني[1]» ويقول ابن مضاء: «ان حركات الاعراب لم توجد لتدل على عوامل معينة، وانما جاءت لتدل على معان في نفس المتكلم[2]» ويقول ابن فارس: «من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب الاعراب، الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف الجزء الذي هو اصل الكلام. ولولاه ما مُيز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، ولا صدر من مصدر، ولا نعت من تأكيد»[3] وفي هذا كله ما يشير بجلاء ووضوح الى ان الحركة الاعرابية - في حالات - لها دور لا يقل في اهميته عن دور اي حرف من حروف الكلمة في الوصول الى المعنى الدلالي للجملة، نقول: اكرم علي خالد، بالرفع فيهما، فلا يتبين السامع من وقع له الاكرام من وقع منه الاكرام، ولكن ان نصبنا احدهما فاننا نضع حداً للبس فيتضح الفاعل من المفعول، فضلا عما تعطيه الحركة من مرونة للتقديم والتأخير فنقول: خالداً اكرم علي، علي اكرم خالداً، اكرم خالداً علي، ولكل من هذه الجمل معناها الذي يود المتكلم ان يعبر بها عن اهتمامه بجزء من اجزائها - كما بينا

---

(١) الايضاح في علل النحو: ص٦٩ وانظر: المزهر للسيوطي: ٣٢٧.
(٢) الرد على النحاة: ص٨٧.
(٣) الصاحبي: ص٤٢. وانظر رأياً مخالفاً لهذا الرأي عند المحدثين والقدماء في: الإيضاح للزجاجي: ص٧٠، الاشباه والنظائر: ٧٦/١، من أسرار اللغة، ابراهيم أنيس: ص١٤٢، ١٥٨، ٢٢٤، في أصول اللغة والنحو، فؤاد ترزي: ص١٨٧، أبحاث في اللغة العربية، داود عبده ص١١٤.

سابقاً - وسنقتصر الحديث هنا على دور الحركة الاعرابية التي هي عنصر من عناصر التحويل في الجملة التوليدية، في الابواب النحوية التالية: الاغراء، والتحذير، والاختصاص، واسماء الافعال وكم الاستفهامية والخبرية، والاسم المنصوب بعد واو المعية، والفعل المضارع المنصوب بعد الواو، يرى النحاة ان الناصب في التحذير والاغراء، وفي الاسم المنصوب بعد واو المعية وفي الفعل المنصوب بعدها وفي الاختصاص، هو عامل محذوف يقدّرونه مرة فعلاً متعدياً تقديره احذر او الزم او اخص، ومرة اداة تأتي بعد الواو تقديرها ان، وثالثة يرون ان الفعل اللازم المذكور في الجملة هو الذي يعمل بعد ان مكنته الواو من ذلك!!

نقول: أ) الاسدَ

١/ب) السيارة السيارة

جـ) اياك المراة

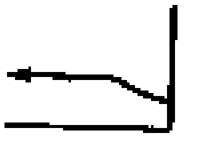
٢/أ) الكتابَ

ب) اخاك اخاك

فالجملة (١/أ) جلة تحويلية لجملة توليدية هي: هذا الاسدُ، ثم جرى عليها تحويل بالحذف اعتماداً على الاشارة او على السياق الذي تقال فيه، فبقيت كلمة (الاسدُ) في حالة الرفع لتشير الى جملة خبرية لا يقصد منها المتكلم غير الاخبار بما جاء فيها من معنى، ولكن المتكلم عندما اراد ان يعبر عن معنى جديد يختلف عن المعنى في الجملة التوليدية الاصل، وعنه في الجملة التحويلية بالحذف، كان عليه أن يغير في أحد أجزاء هذه الكلمة الجملة (لانها تحمل معنى يحسن السكوت عليه وليست بحاجة الى كلمة تقدر من السياق وترتبط بالاشارة، ولا بحاجة الى علاقة الاسناد التي هي ركن رئيس في بناء الجملة في اللغة العربية)، فان وقع التغيير - كما ذكرنا سابقاً - في أي من فونيمات الكلمة فانها تنتقل

لتعبر عن صورة ذهنية اخرى، فكان لا بد من اجراء التغيير في فونيم الحركة، فتستبدل الفتحة بالضمة، وينتقل المعنى من الاخبار الى التحذير، فالفتحة هي العنصر الذي حول الجملة من باب الى باب ومن معنى الى معنى جديد، فهي ركن في الكلمة تشير الى المعنى وليست نتيجة لعمل عامل محذوف لا يجوز اظهاره في بعض الحالات (العطف والتكرار)، ولست أدري حقاً ما قيمة هذا العامل المحذوف الذي لا يجوز اظهاره، وان ظهر فقد نقل التعبير الى معنى غير الذي كان له، لست ادري ما قيمته غير محاولة تبرير الحركة الاعرابية التي هي الفتحة، والتي يجب ان تكون اثراً لعامل، والعامل يجب ان يكون هنا فعلاً متعدياً[1]. والذي نراه ان هذه جملة تحويلية اسمية جاء فيها التحويل بتغيير الحركة الاعرابية للتعبير عن معنى التحذير، ومثلها تماماً الجملة (٢/أ) ولكن التغيير جاء هنا لينقلها الى معنى الحث على اخذ الكتاب وملازمته، فالمعنى هو الذي اوجب الحركة، فاصبحت دليلاً عليه ووسيلة له، ولعل من نافلة القول ان الجملة التحويلية (احذر الاسد، الزم الكتاب) كان النحاة واللغويون العرب قد صنفوها في الجملة الطلبية، التي تكون نغمتها الصوتية مستوية.

احذر الاسد



في حين اننا عند النطق بالجملة التحويلية التحذيرية ننطقها بنغمة صوتية صاعدة.

الاسدَ الاسدَ



ولعل الفتحة هنا تجسيد للنغمة الصوتية التي تقع الجملة في اطارها.

(١) انظر شرح المفصل ٢٩/٢، شرح التصريح ١٩٣/٢ - ١٩٥.

اما الجملتان (١/ب، ٢/ب) فالقول فيها لا يختلف كثيراً عنه في الجملتين السابقتين، ولكن فيها عنصر تحويل بالزيادة، (السيارة الكتاب)، وكل زيادة في المبنى تقابلها زيادة في المعنى، وما الزيادة هنا الا للتوكيد، لتوكيد المعنى الذي جاء به التحويل في الكلمة الاولى، ولو كانت الكلمة الاولى قد اخذت الفتحة اثراً لعامل (محذوف) لجاز ان يبرز هذا العامل هنا، وهذا موضع ينص النحاة على عدم جواز ظهور العامل فيه، فالجملة تحويلية اسمية مؤكدة، مرة للتحذير (١/ب) واخرى للاغراء (٢/ب).

اما الجملة (١/جـ)، فانها جملة تحويلية اسمية، جملتها التي تحولت عنها هي: انت والمراءُ، فيكون الثاني معطوفاً على الاول مرفوعاً والخبر (المسند) محذوفاً يفهم من السياق، ولكن لمّا كانت المعاني اكثر من القوالب اللفظية، فانه لابد من التغيير في مباني الكلمات لتؤدي معاني جديدة، فكان التغيير بنقل المرفوع الى حالة النصب، فاصبحت: اياك والمراءَ، لتفيد التحذير، ولو اظهرت اي فعل يفيد هذا المعنى في مثل هذه الجملة لخرجت عما تفيده من التحذير الى الطلب الهادىء[١]، في حين ان ما فيها وفي الجمل السابقة عليها من معنى الانفعال (affective meaning) لا يخفى على متذوق هذه اللغة العالم بها[٢].

اما جملة الاختصاص التي يرى النحاة انها تأتي لعدد من المعاني، منها التواضع والفخر وبيان النوع او العدد... الخ فاننا نرى انها جملة

---

(١) وانظر G. W. Allport, Attitude, in Readings in Attitude theory and measurement, ed. by M. Fishbein, New york, 1967, P. 7 - 8

(٢) انظر Khalil AMAIREH, The affective meaning of some exclamatory styles in Arabic grammar, in AL - Arabiyya, 15, 1982, P.P. 66 - 81

وانظر: عبد المجيد عابدين، المدخل الى دراسة النحو العربي في ضوء اللغات السامية، القاهرة ١٩٥١، ص ٦١ - ٦٢.

تحويلية اسمية واما معناها الرئيس فهو الفخر والتعظيم ليس غير، وما جل التواضع او بيان العدد او النوع الا لتشير الى معنى التعظيم او لتوحي به، وجملتها التوليدية الأصل هي: مسند اليه + مسند.

نحن + العربُ، نحن الجنودُ، انا المعلمُ... الخ

ومعناها هنا الاخبار، ونغمتها هي النغمة الصوتية المستوية، وهي تامة المعنى والمبنى، فتحمل معنى يحسن السكوت عليه، ولكن اذا اراد المتكلم ان يعتز بنفسه (فرداً او جماعة)، فانه يعمد الى تغيير حركة الاسم الذي يلي الضمير، من الضمة التي كانت تحقق الاسناد بين الكلمة التي هي على آخرها والضمير السابق، الى فتحة[1]، فيترتب على ذلك شيئان: أحدهما: انتهاء الاسناد بين الضمير والاسم الذي يليه، الاسم الذي اصبح مركزاً للفخر وبؤرة لمعناه في الجملة، فاصبحت الجملة بغير الاسناد لا تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبذا لم تعد جملة تامة، بل ليست جملة، والثاني: حاجة المسند اليه الى مسند، اي حاجة الجملة الى تتمة لتصبح جملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، فتتحول الجملة الى جملة تحويلية يكون تركيبها كما يلي:

نحن العرب نكرم الضيف

فاعل مقدم + موضع الفخر + فعل + مفعول به



ويتبع هذا تغيير في النغمة الصوتية التي تصبح نغمة مرتفعة في اولها (صاعدة) لتعبر عن الاهمية والعناية التي جاءت بالتقديم، ثم تعود

(١) وانظر C. Darwin, Expression of Emotions, P. P. 71 – 72.

وانظر: C. E. Osgood and others, the measurement of meaning, P. 74.

لتسير في خطها الأصل:



ولا علاقة للفتحة على الاسم الذي يلي الضمير بعامل محذوف تقديره اعني او اخص، وما كان ذلك الا لرغبة النحاة في ايجاد مبرر لكل حركة على اواخر الكلم في الجمل، وانك ان اظهرت هذا العامل، فانك (المتكلم) لا تحس بالفخر والاعتزاز الذي تجده عند عدم اظهار هذا الفعل المقدر، انا اعني الجندي احمي الديار، نحن نخص المسلمين اقوياء بالايمان، ولا يجد السامع من معنى الفخر والتعالي ما يجده في الجملة في حال عدم ذكر هذا العامل، فالحركة الاعرابية (الفتحة) هي تعبير عن القصد والمعنى وليست اثراً لتسليط عامل لفظي عليه[1].

اما ما يسمى اسماء الافعال فمنها ما يرى النحاة انها قد جاءت اصلاً اسم فعل: كهيهات وصه وافٍ، ومنها ما جاءت محوّلة عن مصدر: نزال صبراً.. ومنها ما هو محول من ظرف او جار ومجرور، وقبل ان نقصر حديثنا هنا على القسم الاخير، فاننا نلفت الانتباه الى المناقشات المطولة الكثيرة التي ناقش فيها اللغويون والنحاة من القدماء والمحدثين، دلالتها على الحدث والزمن، وقبولها علامات الافعال وعلامات الاسماء، وخروجهم من هذا بأنها تفتقر الى الحدث والزمن، وبأنها لا يمكن ان تدرج في باب الاسماء ولا في باب الافعال اعتماداً على قبول العلامات

---

(١) وهذا هو رأي ابن الطراوة في عدد من المنصوبات: انظر الرد على النحاة، المقدمة، بتحقيق محمد علي البنا ص٢٢ – ٢٣.

وانظر: D. Kats, «The functional approach to the study of attitudes» in, Reading in Attitude, theory and measurement, P. 460

وانظر: J. Vendryes, Language, P. 140.

المميزة لهذا او ذاك[1].

نقول: أ - اليك الكتاب

ب - امامك الفضيلةَ

فالجملة (أ) مكونة من حرف الجر + الضمير + الاسم المعرّف بال التعريف[2]، ويمكن ان يأخذ الاسم الضمة، فتكون الجملة خبرية: الكتاب اليك، ولكن لما كان المتكلم لا يريد الاخبار بل اراد معنى آخر هو من القوة في الحث على امر معين، ليس من اليسير التعبير عنها بغير مثل هذه الجمل[3]، فانه يغير حركة المسند اليه (الكتاب) من الضمة الى الفتحة ليعبر عن هذا المعنى، فالفتحة تعبر هنا عن معنى وليست اثراً لعامل محذوف سدت مسده (اليك) التي هي بمعناه وهو (خذ) وهكذا الحال بالنسبة للجملة (ب) التي يرى النحاة انها اسم فعل منقول من الظرفية، وما نراه ان الجار والمجرور وكذلك الظرف قد بقي كل منهما على ما هو عليه في الاصل، وقد جرى التحويل في الحركة الاعرابية على الاسم الذي يليه لتعبر عن المعنى الجديد.

اما الاسم المنصوب بعد واو المعية، استوى الماء والخشبة فهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل او شبهه[4]، وقد وقع

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر: الانصاف مسألة، شرح المفصل ٢٥/٤ - ٥٢، شرح التصريح ١٩٥/٢.

(٢) وانظر شرح التصريح ١٩٧/٢.

(٣) وانظر: L.S Vygotsky, thought and Language, The M.I.T.Press, 1974, P.P. 119, 131 - 132.

E. S. Bogardus, Fundamentals of Social Psychology, New York, 1931, P. 62.

N. Bull, The Attitude theory of motion, New York, 1951, P. 3.

B. Malinowski, The Probleme of meaning in Primitive Languages, supplement I in the Meaning of Meaning by Ogden and Richards, P. P. 311, 318.

(٤) انظر: شرح التصريح ٣٤٣/١.

خلاف طويل بين النحاة في العامل في الاسم بعد الواو، فالبصريون يرون ان العامل هو الفعل[1]، ومن النحاة من يرى ان الواو هي العامل. ومنهم (وهو الجرمي)[2] من يرى ان العامل هو الفعل اللازم بواسطة الواو، واما الكوفيون فيرون ان العامل هو الخلاف، والخلاف عندهم عامل معنوي[3]، اي ان الاسم جاء مخالفاً في الحكم لما قبله فنصب. ولن نطيل الوقوف لمناقشة هذه الآراء التي يبدو منها القصد والمراد، وهو محاولة تبرير وجود الحركة الاعرابية (الفتحة) على آخر الاسم بعد الواو التي ليست هي واو الحال، ولا هي واو العطف، فلو كانت الواو للحال لوجب ان يأتي بعدها جملة اسمية صدرها مبتدأ مرفوع، ولو كانت للعطف لوجب ان يكون الاسم مرفوعاً على نية تكرار العامل: استوى الماءُ واستوت الخشبةُ، ولو كانت بمعنى مع لوجب ان يكون الاسم بعدها مجروراً حال الاسم بعد مع، واما القول بأن الفعل اللازم (استوى) قوي على العمل بواسطة الواو، فقول ضعفه واضح لا يحتاج معه الى رد زيادة على القول بأنه لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال حضر علي وخالداً.

ننظر الى المعنى في الجملة التالية: استوى الماء والخشبة (بالضمة)

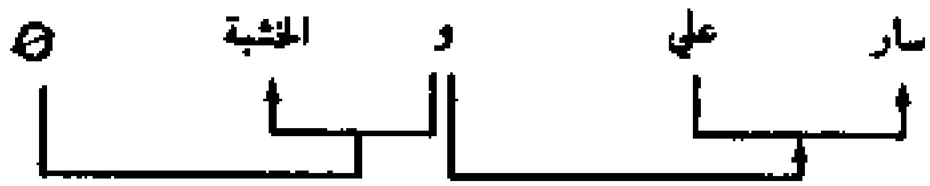
فانه - بلا ريب - يفيد ان الماء كان متموجاً فاستوى، وكذلك كانت الخشبة معوجة فاستوت واستقامت، ولكن لما كان المعنى الذي يريده المتكلم ليس هذا، فقد كان عليه ان يغير في حركة الاسم بعد الواو ليصبح منصوباً، فالحركة هنا دليل على معنى، وعنصر من عناصر التحويل في الجملة الاصل، وليست نتيجة لتسلط عامل (بحار النحاة في

(١) انظر الانصاف: مسألة ٦٦.

(٢) وهو الجرجاني، انظر العوامل المائة.

(٣) انظر الانصاف: مسألة.

تحديده) عليه، ولعل الكوفيين قد قصدوا بقولهم (الخلاف) ما نقصده اختلاف المعنى بين الرفع والنصب. ومن الجدير بالملاحظة ان الفعل يمكن ان يحمل في اسناده الى فاعله على الحقيقة، ولكن تكراره بعد الواو امر مخلّ بالمعنى، نقول: سار علي والنيلَ، فإسناد الفعل (سار) الى الفاعل (علي) هو اسناد حقيقي ثم جاءت الواو رابطاً يربط ما بعدها محولاً لمعنى آخر يخالف المعنى القائم على الحكم المبني على الاسناد السابق:



ولا يختلف القول في نصب الفعل المضارع بعد الواو كثيراً عن القول في المسألة السابقة، نقول:

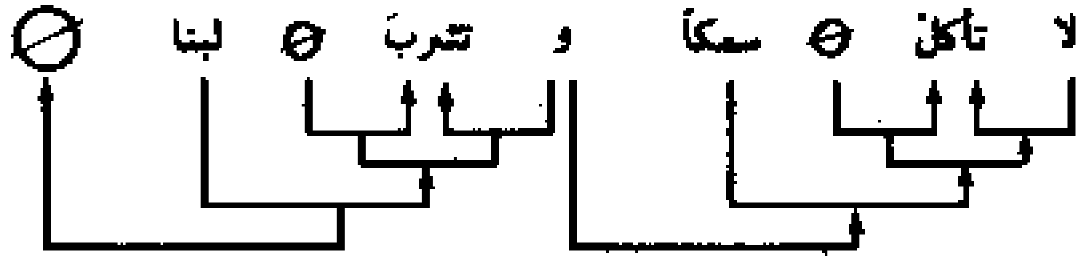
لا تأكل سمكا وتشرب لبنا،

فاذا كانت السكون على آخر الفعلين، فان المعنى هو تسلط النهي على الاثنين بصرف النظر عن الزمن او المكان، فلو كان المتحدث الذي ينطق هذه العبارة طبيباً يلقيها على سمع مريضه، فان هذا سيدرك ان طبيبه يمنعه من تناول هذين النوعين من الطعام، في حين انه اذا نصب الفعل الثاني، فان المعنى سيكون بطلب النهي عن الجمع بين هذين الفعلين في آن واحد. فالحركة هي الفونيم الذي عمد المتكلم الى تغييره ليعبر عن معنى جديد، وليست نتيجة لتسلط عامل مقدّر تقديره (ان)[1]، وانت ترى معي ان تقدير (ان) بعد الواو وامام الفعل المضارع واضح الدلالة على رغبة القائلين بهذا في البحث عن مبرر لتبرير وجود الفتحة على آخر الفعل على غير ما تكون عليه لو كانت

---

(١) انظر: الانصاف، مسألة، وشرح التصريح ٢٤٣/١ وما بعدها.

الواو للعطف، وبذا يكون ترابط الكلمات كما يلي:



اما (كم)[1] فهو عند النحاة اسم، وله في العربية استعمالان: يستفهم به عن العدد، ويخبر به عن معنى خبري بمعنى كثير، ولإبهامه فانه يحتاج الى تمييز يجيء بعده: كم كتابٍ قرأت، كم بلدٍ زرت، فالمتكلم يخبر عن كثرة الكتب التي قرأها، وعن كثرة البلدان التي زارها، اما عندما تكون للاستفهام عن عدد فانها تحتاج الى تمييز منصوب يكشف عنها غموض الابهام، كم كتاباً قرأت؟ كم بلداً زرت؟، فالمتكلم يسأل سامعاً مخاطباً عن عدد الكتب التي قرأها وعدد البلدان التي زارها، ويقول النحاة ان كم الاستفهامية تشترك مع كم الخبرية في امور اهمها: انهما اسمان، وانهما مبهمان يحتاج كل منهما الى تمييز، وانهما مبنيان، وانهما يقعان في صدر الكلام، ولكنهما يفترقان في امور: ان الكلام مع كم الخبرية يحتمل التصديق والتكذيب بخلافه مع كم الاستفهامية، وان الكلام مع الخبرية لا يحتاج الى اجابة، في حين ان الاجابة ركن رئيس في الحوار بين المتكلم والمخاطب مع كم الاستفهامية، وان تمييز كم الخبرية يجيء مفرداً ويجيء جمعاً، نقول: كم كتابٍ قرأت، ونقول: كم كتبٍ قرأت، اما تمييز كم الاستفهامية فلا يجيء - عند البصريين - الا مفرداً، في حين يرى الكوفيون فيه الافراد والجمع. ومن اهم نقاط الافتراق بينهما، ان تمييز كم الخبرية واجب الجر، وتمييز كم الاستفهامية

---

(١) انظر: شرح المفصل، الكتاب.

واجب النصب الا اذا سبقت كم بحرف جر. والذي نراه ان الجملة قبل دخول كم عليها كانت جملة توليدية اسمية او فعلية، قرأت كتاباً. فدخلت عليها (كم) لتفيد معنى الاستفهام عن عدد الكتب التي قرأت، وليس عن امر يتعلق بالحدث او ما في الفعل من زمن، فقدم المفعول وجوباً فاصبحت الجملة جملة تحويلية فعلية جاء التحويل فيها باستخدام عنصرين من عناصر التحويل: الزيادة والترتيب، ولكل دوره في المعنى، ولكن لمّا كانت المعاني اوسع من المباني اللغوية، فان المبنى يمكن ان يستعمل، بل ويجب ان يستعمل لاكثر من معنى، فاراد المتكلم هنا ان يعبر عن معنى الكثرة فاستعمل كم التي هي كم السابقة ولكنه غير حركة الاسم الذي يليها، من النصب الى الجر، فكانت الكسرة هي عنصر التحويل في هذه الجملة، اذ ان حركة (كتاباً) يجب ان تكون في الحالتين قياساً على قواعد النحو التي ترى ان الفعل (قرأ) فعل متعد يحتاج الى مفعول به، وان حركة المفعول هي حركة النصب، فجرى التغيير في حركة المفعول ليفيد معنى جديداً، فالكسرة علامة معنى ودليل عليه، وليست حركة ناتجة من تسلط عامل عليها مقدّر او ظاهر، وهكذا الحال مع الجملة التوليدية الاسمية: لك عمة (يا جرير) بضم (عمة) فحصل فيها تقديم للعناية والاهتمام بعد ان دخلت عليها كم، التي هي اداة وليست باسم بحال من الاحوال، اذ ليس فيها نقطة واحدة من نقاط الاسم وتحديده، ثم جرى فيها تحويل آخر وهو تغيير حركة المسند اليه الى الكسرة التي هي علامة لمعنى الكثرة مع (كم) التي تقتضي هذه الحركة قياساً على ما جاء عن العرب، واما قول البصريين بأن تميز كم الخبرية يجب ان يكون مفرداً فالاستعمال اللغوي يقف ضده مناصراً قول الكوفيين.

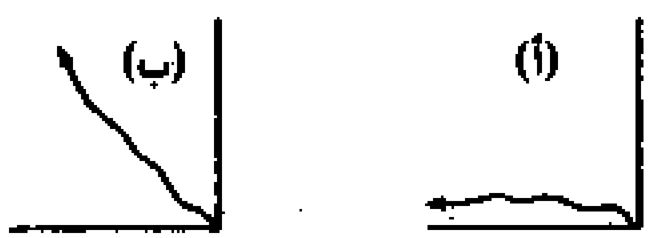
يقول الشاعر:

كم ملوك بـــــــاد ملكهم ونعـــيمٍ سُوقـــة بـــــادوا

ويقول آخر (الفرزدق):

كم عمــة يــا جرير وخـــالـــة فدعاء قد حلبت على عشاري.

ونرى ان الفرق الرئيس بين هاتين الاداتين يوجد في المعنى، الذي هو الفرق بين الاستفهام للعلم بما يجهله المتكلم ويعلمه السامع المخاطب، والاخبار الذي يعلمه المتكلم علم اليقين ويجهله السامع او المخاطب. ويوجد كذلك في المبنى، وهذا ماثل في الحركة الاعرابية كما فصلنا القول فيه سابقاً، وفي النغمة الصوتية التي هي في الاخبار نغمة صوتية مستوية بينما هي ذات نغمة صوتية صاعدة في معنى الاستفهام[١].



٥) التنغيم

... وحدُّ اللغة انها مجموعة من الاصوات يعبر بها كل قوم عن اغراضهم[٢]، فهي ظاهرة اجتماعية مكونة من مجموعة محدودة من الرموز الصوتية اللغوية، وتكتسب معناها عن طريق التداول بين افراد المجتمع الذي يتحدث بها. واما علم الاصوات كما يعرفه تروبتسكوي، فهو العلم الذي يتناول الجانب المادي للاصوات المتمثلة في التخاطب الانساني[٣]، ويضيف علم النطق الى مهمة علم الاصوات جمع الظواهر الصوتية الدالة

---

(١) S. H. EL ANI, Arabic Phonology PP. 92-96.

(٢) وانظر: الخصائص.

(٣) رونالد ايلوار: مدخل الى اللسانيات، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق ١٩٨٠ م، ص ٨٦.

في التخاطب البشري، كالنغمة والنبر[1].

واما النبر، وهو احد الفونيات التي لها دور في مبنى الكلمات في بعض اللغات، ولها دور في معناها كذلك. ويكون بتقوية صوت في كلمة معينة ليرتفع على غيره من اصوات الكلمة ذاتها بعامل من عوامل الكمية والضغط[2]، وينتج عند مرور الهواء في الحنجرة محدثاً اهتزازاً في الاوتار الصوتية يتسم بالشدة والارتفاع في حدود الكلمة الواحدة، فينقلها – في بعض اللغات – من الاسمية الى الفعلية، او من الفعلية الى الاسمية، وتعد اللغة الانجليزية من افضل الامثلة لهذا، وان من عاش منا في الغرب، في بريطانيا بخاصة، لا بد ان يكون قد ادرك في بداية حياته هناك شيئاً من المعاناة في كيفية النطق ببعض الكلمات وتحديد نبرها ليفهم سامعه انه يقصد الفعل وليس الاسم، او عكس ذلك، ولا بد ان يكون قد وقف امام الطريقة اللطيفة التي يعمد اليها الانجليزي مردداً الجملة المنطوقة لتصويبها بوضع النبر في موضعه الصحيح مشدداً ليلفت انتباه المتكلم غير الانجليزي إلى موضع النبر الصحيح. ومن الواضح ان اللغة العربية لا تعتمد على النبر في تصنيفها الصرفي[3] فلا نستطيع الاعتماد على النبر في القول بأن كتب تحولت الى كاتب، كما يدعي بعض المتنطعين في قاعات الدرس في بعض الجامعات العربية، اما ان كان النبر على الكلمات في الجملة، او على كلمة واحدة في الجملة لاظهارها على بقية كلمات الجملة فان ذلك يكون نبراً سياقياً دلالياً نسميه التنغيم «Intonation»، ولا يكون التنغيم في الجمل الا لمعنى، فاذا قال قائل: حضر علي، فان الغرض من الجملة يختلف

---

(١) السابق: ص٨٦.

(٢) وانظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة: ص١٦.

(٣) انظر: خليل عايرة: نبر الكلام المنطوق وعوامله بين الوصفية والمعيارية في اوزان الافعال الماضية والمضارعة، مجلة الاقلام، عدد

باختلاف الكلمة التي ينبرها المتكلم، فان زاد نبر الكلمة الاولى (حضر) فانه يود ان يؤكد الحدث، حدث الحضور وليس غيره، ولكنه اذا نبر الكلمة الثانية (علي) فانه يؤكد ان الذي حضر هو علي وليس خالداً او غيره، ولكن المتكلم يستعمل النبر احيانا في اطار اوسع منه على الكلمة في الجملة، فيصحب كلمات الجملة كاملة - ان كانت الجملة مكونة من عدد من الكلمات، او يكون على الكلمة التي هي الجملة في الكلمة الجملة، فتنتقل الجملة من باب نحوي الى باب نحوي آخر، ويظهر ذلك بارتفاع الصوت وانخفاضه اثناء النطق بالجملة، للتعبير عن معانٍ مختلفة في نفس الانسان(١)، وتقسم النغمة الى صاعدة وهابطة ومستوية، وقد قسم استاذنا الدكتور تمام حسان هذه الأُطر الى سلبية وايجابية في كلٍ(٢). فنرى ان النغمة المستوية تكون في الجملة الخبرية، وتكون الصاعدة في الاستفهام والامر، وتكون الهابطة في الندبة والتفجع. وقد ادرك النحاة العرب القدماء قيمة النغمة الصوتية في تحويل الجملة من باب الى باب ولكنهم لم يكتبوا عنه كثيراً، اذ أن هذا الميدان ما يزال في العربية بكراً يحتاج الى اقلام الباحثين الذين يدونون نتائج ابحاثهم في المختبرات الصوتية الحديثة(٣)، فهم يفرقون بين الجملة التقريرية الخبرية والجملة الاستفهامية باحتواء الثانية على نغمة صوتية معينة وان كان في صدرها اداة من ادوات الاستفهام، كقوله تعالى ﴿هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ فهذه الآية تقرأ بنغمة

---

(١) انظر: ابراهيم أنيس الاصوات اللغوية ص١٧٥، وانظر: أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي: ص١٩٥ وما بعدها.

(٢) لمزيد من التفصيل انظر مناهج البحث في اللغة: ص١٦٥، وانظر:
K. AMAIREH, in, journal of semetic studies,

(٣) إن من أجود المحاولات في هذا الميدان هي محاولة الدكتور سلمان العاني في كتابه «Arabic Phonology».

صوتية مستوية، فيقول المفسرون والنحاة ان هل هنا ليست للاستفهام وانما هي بمعنى (قد) التي للتوكيد والتحقيق، ويقول الشاعر:

حتى اذا جن الظلام واختلط جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط

وهي جملة خبرية تقريرية تعني «جاؤوا بمذق يشبه لون الذئب»، وذلك لان النغمة الصوتية تشير الى معنى الاخبار وليس الى معنى الاستفهام[1]، وهناك جمل ليس فيها اداة استفهام ولكنها يجب ان تقرأ بنغمة صوتية صاعدة لتكون النغمة في موقع الاداة من حيث الوظيفة والمعنى، يقول تعالى: ﴿يا أيها النبي لم تحرم ما احل الله لك. تبتغي مرضاة ازواجك﴾ والمقصود: «أتبتغي مرضاة ازواجك» ولو قرأها قارىء بنغمة صوتية مستوية لأخرجها من معناها الذي اريد بها. ويقول عمر بن ابي ربيعة.

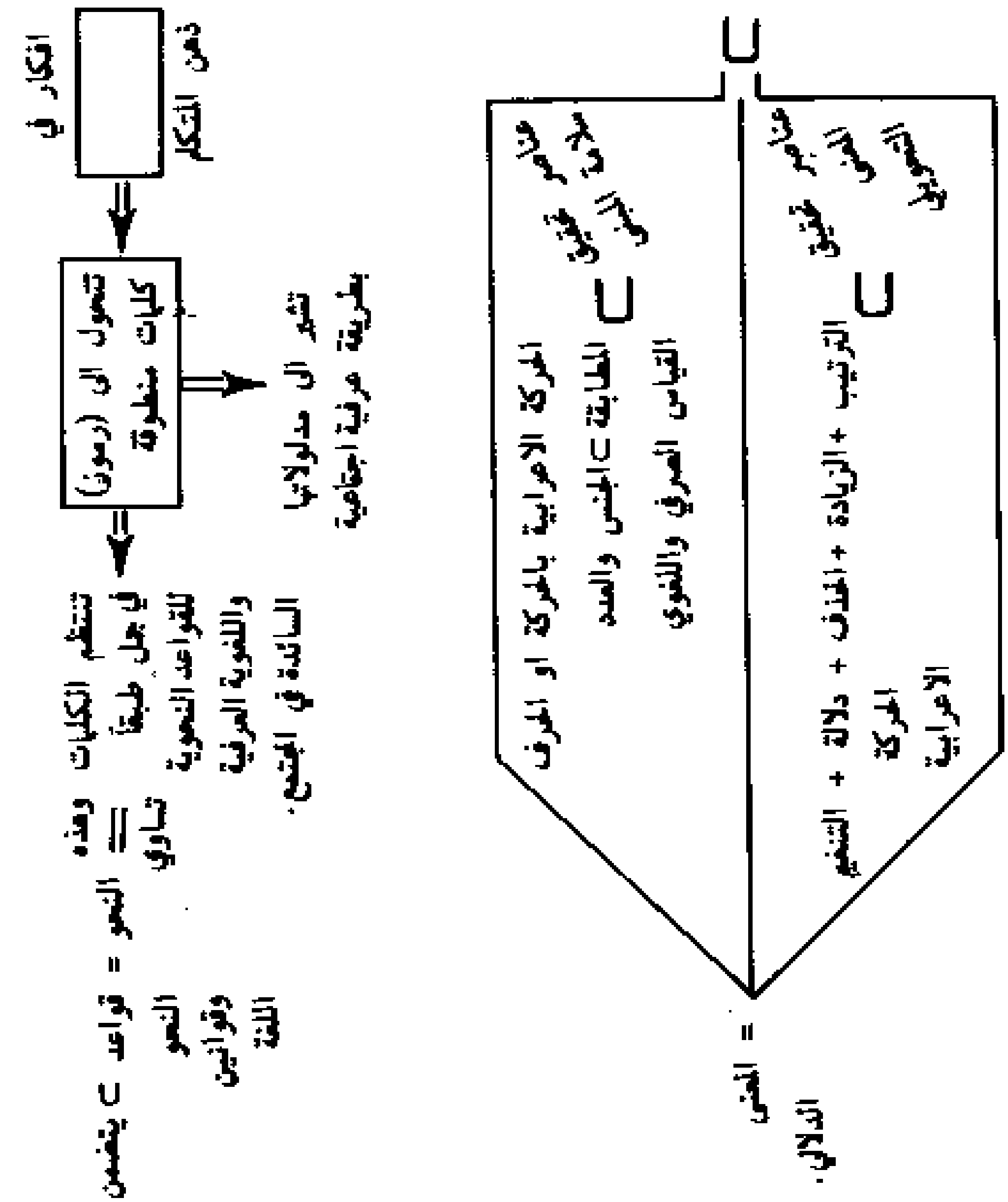
قالوا: تحبها، قلت بهراً عدد النجم والحصى والتراب.

فان «تحبها»، هي جملة استفهامية مع ان لا اثر لاداة تفيد هذا المعنى في الجملة، ومثل هذا كثير في كلام العرب وشعرهم، ولعل الاستعمال اللغوي المعاصر في مختلف انحاء العالم العربي قد هدر استعمال اداة الاستفهام معتمداً على النغمة الصوتية التي بها يحول الجملة من خبرية إلى استفهامية إلى تعجبية إلى انكارية تقريعيه، فالجملة التوليدية: كتب التلميذ الدرس، ونغمتها مستوية، يمكن ان تتحول الى: كتب التلميذ الدرس، بنغمة صوتية صاعدة لتفيد الاستفهام، وبنغمة صاعدة جداً مع نبر احدى كلمات الجملة لتفيد معنى الدهشة او الاعجاب، فالجملة في وضعيها الثاني والثالث هي جملة تحويلية فعلية جاء التحويل فيها باستخدام النغمة الصوتية للوصول الى معنى بعينة، وانت تدرك ما تتحول اليه الجملة التالية من معنى بالنغمة الصوتية،

(١) وانظر، كمال بشر: علم الأصوات ص١٨٩، ١٩٥.

نقول نعم، اجابة لسائل، ونقول: نعم، اجابة متحدث بالهاتف، ونقولها انكاراً على من اتى بخبر لا يرغب فيه، ونقولها تقريعاً و ....

ونثبت هنا اللوحة التالية التي تبين اهم عناصر تحقيق سلامة البنية الشكلية(المبنى)في الجملة واهم عناصر التحويل للوصول الى المعنى الدلالي:

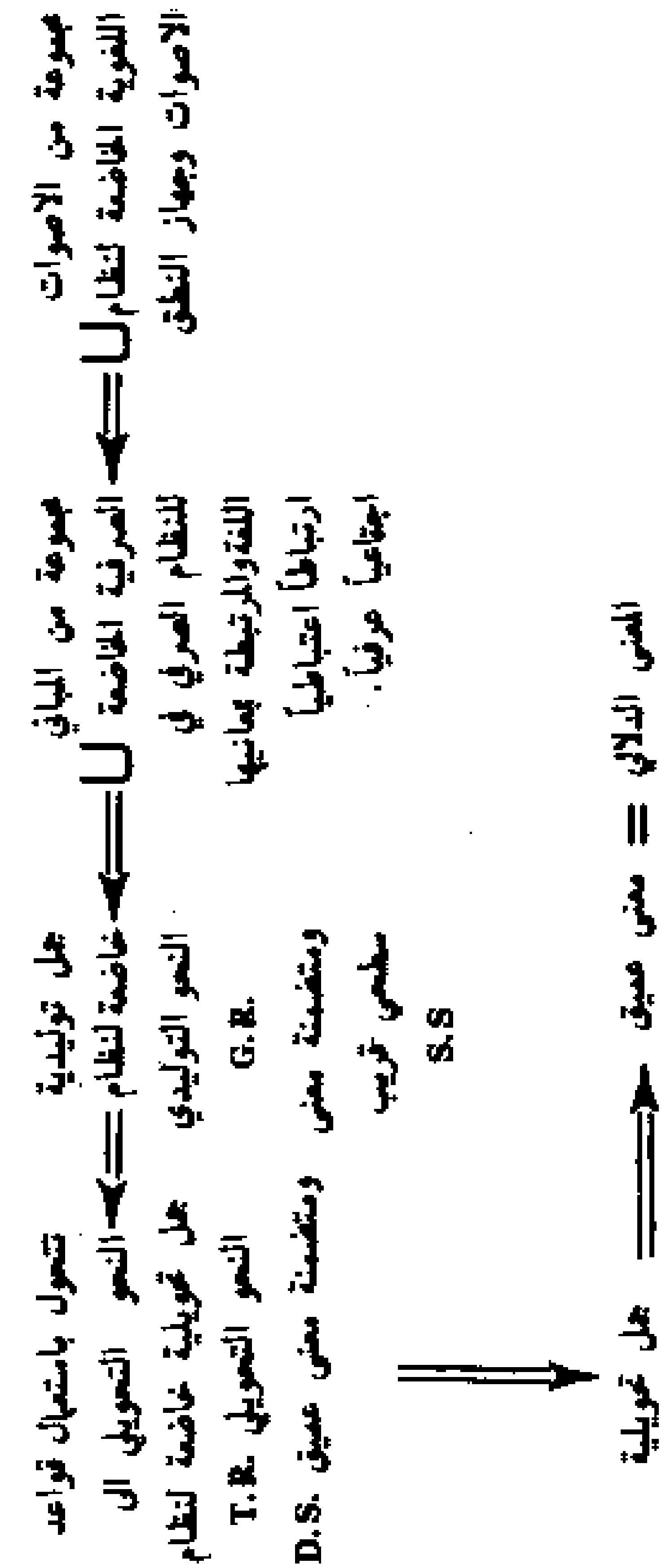


المعنى الدلالي > تطور من تركيب فونولوجي ∪ ⟸ تراكيب مورفولوجية ∪ ⟸ جملة ⊂ بنية سطحية ⟸

توليدية
طبقا لقوانين
النحو واصوله

⟸ جملة تحويلية
باستخدام عنصر
من عناصر التحويل ⊂ بنية عميقة = معنى دلالي

ونفصل الرسم التوضيحي السابق بالرسم التالي:



مصطلحات لا بد من توضيحها

بيّنا فيما سبق ما نقصده بالجملة التوليدية أو النواة أو المُنْتِجَة، وقلنا: بأنها الحدّ الادنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وبيّنا الأطر الرئيسة للجملة النواة، والمعنى الرئيس الذي تنتظم له الكلمات في جملة نواة، اسمية أو فعلية، وفصّلنا القول في أن أي تغيير في الجملة النواة يحول الجملة الى جملة تحويلية، وبيّنا عناصر التحويل التي تدخل الجملة فتؤدي الى تحويل في المبنى يتفق مع التحويل في المعنى الذهني، وفصلنا القول في كل عنصر، وفي تداخل العناصر وتعاونها للوصول الى المعنى الدلالي الذي تفيده الجملة، ويختلف هذا المعنى باختلاف التركيب، وقلنا بأننا نرى في وضع هذا المعيار القائم على الوصف ما يجنبنا البحث عن قصد المتكلم الذي يعده تشومسكي نقطة رئيسة في نظريته - كما أوضحناه في موضعه - فيرى تشومسكي أن على السامع أن يجتهد للوصول الى حدس المتكلم الذي يُعد ركناً أساساً في الوصول الى المعنى الدلالي للجملة، في حين أننا اذا وضعنا معياراً نبين فيه تحول المعنى من جملة الى أخرى مأخوذاً من اللغة وقياساً على ما جاء فيها على ألسنة المتحدثين بها سليقة، فان ذلك سيغني عن البحث عن حدس المتكلم الذي ليس من اليسير الوصول اليه ان لم يكن من المستحيل، وقد عمل سابير E. Sapir جاهداً لتقنين الطرق او تقعيدها للوصول الى ما في ذهن المتكلم، ولكنه لم يتمكن من ذلك، وكانت هذه النقطة بخاصة من أهم ما ثار عليه زميله بلومفيلد L. Bloomfield، مبيناً أن البحث عما في نفس المتكلم يزج بالباحث في كثير من قضايا علم النفس التي لا تفيد البحث اللغوي، بل وتبعده كثيراً عن الوصول الى المعنى الكامن في الجملة، والذي يمكن أن يؤخذ منها اعتماداً على ما فيها من أصوات ومبانٍ صرفية تنتظم في تراكيب نحوية، ونرى بعد ذلك أن علينا ان نوضح ارتباط كل من الجملة

التوليدية والتحويلية بالمعنى الدلالي، أو أن نبين المعنى الذي يكون في كل منها، وصلته بالصورة الذهنية الكامنة في ذهن المتكلم.

ترتبط الجملة التوليدية بالصورة الذهنية الاولى للمعنى الذي يرمي اليه المتكلم أو يقصده، فيعبر عنها بجملة يمكن ان تدرج في أحد الأطر الرئيسة للجملة التوليدية - التي أوضحناها سابقاً - وتكون جملة خبرية بسيطة لا تركيز فيها على شيء وانما يهدف منها المتكلم أن ينقل خبراً يوصله الى السامع، وبذا فإن الجملة النواة ترتبط بها البنية البسيطة للفكرة، ودعنا نسمي هذه خلافاً لما قصده تشومسكي «البنية السطحية S. S. Surface Structure» ولا يقصد بالسطحية التركيب الظاهر أو الوجه المنطوق من الجملة، بل هو تعبير نقصد به قرب المعنى وعدم دخوله في التركيب الجملي الذي يشير الى معنى محوّل من المعنى اليسير، أو الى المعنى المركب، فالجمل:

علي مجتهد

محمد رسول

مجتهد علي

بلغ محمد رسالته

جمل توليدية تحمل خبراً أو معنى قريباً .S.S، ولكنها ان دخلها عنصر من عناصر التحويل، فانها تتحول في مبناها الى جملة تحويلية وفي معناها الى معنى آخر غير المعنى الذي كان لها سابقاً بزيادة عليه أو حذف منه أو.... فنقول:

ان علياً لمجتهد

والله أن علياً لمجتهد.

محمد الرسول.

علي يجتهد.

... الخ

فنقل المعنى الى معنى مركب هو التوكيد في جزء من أجزاء الجملة أو فيها كلها، وهكذا يجب أن يفهمها السامع، فلو سمع السامع مثلاً: علي مجتهد فانه يدرك ان المتكلم يقصد بتقديم الفاعل عناية واهتماماً به، وان لم يكن المتكلم يرمي الى ذلك، فانه قد اختار ترتيباً كان ينبغي أن يختار غيره، وهكذا لو نطق أحد الجمل في المجموعة الاولى (التوليدية أو النواة أو المنتجة) بنغمة صوتية صاعدة فانه قد نقل الجملة الى الاستفهام أو الانكار أو.....، وهذا ما يجب أن يفهمه السامع، فان ذلك من شأنه ان يقنن المعاني ويضعها في قوالب يتقنها المتكلم ولا يضل في طريق الوصول اليها السامع، ولا نحتاج معها الى البحث عن حدس المتكلم intuition، ويكون المعنى التحويلي الجديد الذي تضمه الجملة التحويلية هو المعنى العميق، ونقصد بالمعنى العميق D. S. Deep Structure المعنى الذي يرمي اليه المتكلم ويهدف الوصول اليه أو يهدف توصيله الى السامع بعبارات يحاول أن يرتب كلماتها من جديد، أو أن يحذف منها، أو أن يزيد عليها أو أن يغير في الحركات الاصل التي كانت لها، أو أن ينطقها بنغمة صوتية جديدة تفيد المعنى الجديد. ومما هو جدير بالذكر ان الجملة التوليدية المتضمنة S. S. تخضع لقواعد وقوانين النحو التوليدي التي هي علامات سلامة البنية الشكلية، فان قال قائل:

أحضر الولدين الكتابان

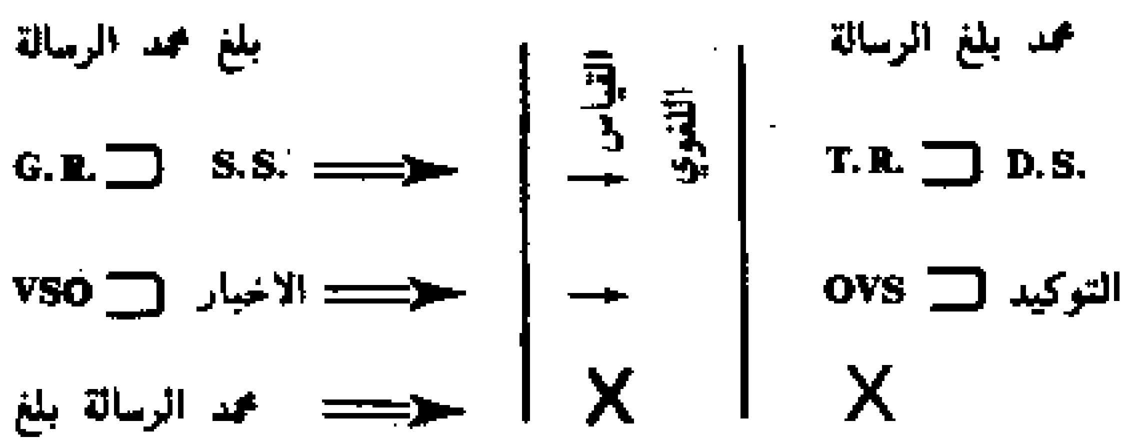
فان هذه ليست بجملة؛ لأنها لا تراعي قواعد سلامة البنية الشكلية في اللغة العربية، وربما كان ما جاء به ابن مضاد القرطبي في قبول العلل الاول تعليل سليم مقبول لما يقبل من الحركة الاعرابية ودورها في سلامة البنية الشكلية. فان كانت الجملة سليمة في مبناها، فانها يجب أن تمر بمنطقة القياس اللغوي، ونقصد به أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نطقت به العرب، فلو قال قائل:

بلّغ محمد الرسالة

لكانت جملة توليدية تحمل معنى يقصد بها الاخبار عنه، ولكن اذا غير المتكلم ترتيب الكلمات هكذا:

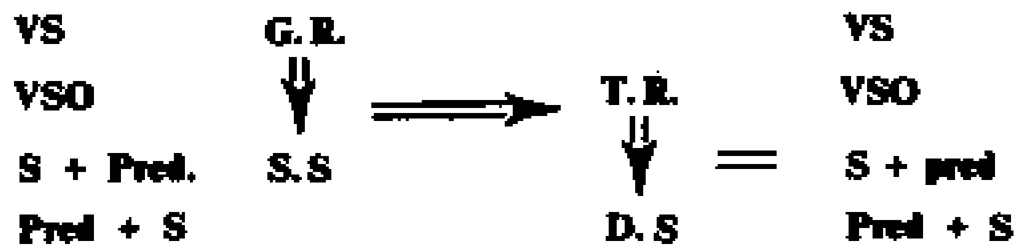
أ) محمد بلغ الرسالة.
ب) بلغ الرسالة محمد.
جـ) الرسالة بلغ محمد.
د) محمد الرسالة بلغ.

فان لكل معناها العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع، أما الجملة الاخيرة (د) فعلى الرغم من أن السامع يدرك ان فيها معنى، الا أنها لا تعد جملة لأنها لا تحقق القياس اللغوي، فترد لأنه لم يرد في لسان العرب ما يمكن أن يقاس عليه هذا الترتيب، أما إن جاز الترتيب كما في الامثلة (أ، ب، جـ) فان الجملة تخرج من منطقة النحو التوليد وقواعده Gererative Rules لتدخل في منطقة النحو التحويلي Transformational Rules الذي له قواعده وقوانينه ومعناه، ونمثل: هذه الدورة كما يلي:



فيبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله، ولكن كلمة التحويل تشير الى أن معنى جديداً قد انتقلت اليه، ويبقى الإسم أو الوصف الذي أعطي لكل كلمة في تركيبها التوليدي هو ذاته في تركيبها

التحويلي، وهنا تبرز قيمة المعنى في التحويل، فكل تحويل يكون لمعنى، فالجملة: الرسالةَ بلّغ محمدٌ تكون فيها كلمة الرسالة هي المفعول به المقدم لغرض التوكيد والعناية. وفي الجملة: محمد بلغ الرسالة، تكون كلمة محمد هي الفاعل ولكنه مقدّم لغرض التوكيد، وفي كل منها معنى عميق تضمنته جلة تحويلية فعلية. وبذا تكون البنية السطحية .S.S هي البنية التي تكون في الجملة النواة التي تضبطها القوانين والقواعد التي تتحكم في نظم الكلمات الرئيسة الظاهرة في تلك الجملة .G.R، أما البنية العميقة .D.S فهو المعنى الذي تتضمنه الجملة التحويلية الخاضعة لقواعد النحو التحويلي .T.R والتي تهدف تحقيق المعنى المراد التحول اليه أو التركيز على جانب من جوانبه مثلاً في مبنى صرفي من مباني الجملة، وما لم تكن هناك حاجة للتغير في مواقع الحكم أو المباني الصرفية لأمر يتعلق بالمعنى، فإن المستويين يتطابقان،



فان كانت تلك هي الحالة، فان في الجملة عدداً من الكلمات، تعد الاركان الرئيسة فيها، وعليها تقوم قواعد بناء الجملة في الاصل، تلحق بها بقية كلمات الجملة، فتأخذ مواقعها في ضوء قواعد النحو التحويلي[٢]، وقد يسأل سائل عن الأسس التي نعتمدها في الحكم بأن ما نسميه تركيب الجملة التوليدية هو الاصل وان الجملة التحويلية هي

---

(١) وانظر N. Chomsky, Aspects of theory of syntax, M. I. T. Press, 1978, PP. 10, 16 – 188, 139

(٢) وانظر J. F. Staal, word order in sanskrit and Universal grammar, Holand, FF. 1967, P. 8.

جملة ناتجة، فنقول بأن النحاة العرب القدماء قد وضعوا الجملة العربية في قسمين: اسمية وهي التي تبدأ باسم أو بما يقوم مقامه، وفعلية وهي التي تبدأ بفعل، ويكون ترتيب كلمات الجملة في هذين القسمين غالباً مطابقاً للنظامين VSO, SVO، على حد سواء، وهنا يأتي سؤال آخر. أي النظامين اذاً يحقق البنية التحتية، وأيهما يمثل البنية السطحية؟ للإجابة، لا بد من اتباع طريقة الاحصاء لجمع عدد كبير من الجمل، وهذه هي الخطوة الاولى في الدراسات اللغوية، والتي تقوم على احصاء الشواهد من أفواه الناطقين باللغة (أو من كتب التراث في حالتنا هذه)، ثم تكون الخطوة الثانية بدراسة المناسبات التي قيلت فيها الشواهد والتراكيب اللغوية لبيان الغرض المقصود من كل تركيب، ثم وصف الكيفية التي انتظمت عليها المباني الصرفية في التراكيب لتحقق ذاك الغرض، ومن ثم تأتي المرحلة الثالثة من الدراسة وهي المقابلة بين نظامي التركيب الواحد SVO, VSO، اللذين يشيران الى المعنى ذاته مع الإشارة الى الاختلاف في درجة التوكيد او الافصاح أو الاهتمام أو العناية...، وأخيراً تأتي مرحلة استنباط القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي يتم في ضوئها ترتيب الكلمات في كل تركيب لتحقيق المعنى المقصود، فالجمل التي تشير الى تغير في ترتيب الكلمات لتغير في المعنى هي التراكيب التي تمثل البنية التحتية أو العميقة D. S.، فتطرح منها مجموعة القواعد النحوية والقوانين اللغوية التي تمت الجملة الاولى في ضوئها G. R. ثم تتم ملاحظة ما يطرأ على هذه الجمل من تغيير في مواقع كلماتها وما يلحق بها من حذف او اضافة.... فتوصف كل حالة وصفاً دقيقاً، ثم تتم دراسة هذا الوصف لرصد مجموعة قواعد وقوانين النحو التحويلي[1] T. R.

---

(١) أنظر J. Greenberg, Some Universals of grammar with Particular reference to the order of Meaningful elements, P. 108 FF.

يرى تشومسكي أن الركن الرئيسي الذي يجب أن تحققه النظرية اللغوية عند البحث في البنية التحتية هو تحديد الفرض (حدس المتكلم) من التركيب اللغوي واظهاره من العلاقات النحوية القائمة بين الابواب النحوية التي تنتمي اليها كلمات التركيب[1]، ولذا فإن القول بأن اللغة العربية تسير في بناء تراكيبها الاصل على النظام SVO يبتعد بدراستها عن المنهج الوصفي القائم على تتبع المعنى ووصف الكيفية التي تنتظم عليها المباني الصرفية للتعبير عن ذاك المعنى، وينحو بها نحو التحليل القائم على:

S ? → = (S) NP + Pred.

ولا مبرر لهذا التحليل الا الوصف الظاهر السريع لكثير من الجمل شائعة الاستعمال في العربية المعاصرة: علي قدم من المدرسة، محمد سافر أمس، خالد قابلني في السوق....، فيكون تحليلها كما يلي:

SVO = S(NP) + Pred (VP)

وهذا يقتضي البحث عن مجموعة من القواعد التحويلية التي يتم في ضوئها نقل الفعل الرئيس في الجملة (بؤرتها).. ونقل الاسم المتقدم فيها، الى موقع آخر للوصول الى المعنى المراد، وبإعادة هذين الركنين الرئيسين الى موقعيها الاصل في الجملة، فان المعنى يبدو أقل توكيداً، في ذلك الركن منه في الجمل في تركيبها الحالي. ويبدو كذلك ان مجموعة القواعد التحويلية التي تلزم في هذا التحليل تشملها قواعد التحليل الاول VSO، وتبقى بحاجة دائمة إليها، فيكون تحليل الجملة التالية مثلاً:

محمد بلغ رسالته

SVO = S(NP) + V (VP) ⊃ V + S (Pron.) + o

(١) أنظر N. Chomsky, Aspects of theory of Syntax, P. 30 ff, 54 – 55.

في حين يكون تحليل الجملة ذاتها طبقاً للمنهج الاول كما يلي:

$$VSO = VP \supset NV + O$$

ولو افترضنا منهجاً ثالثاً لتحليل مثل هذه الجملة كما يلي(١):

$$? \rightarrow = VP + NP$$

لكان تحليل الجملة في ضوئه كما يلي:

$$? \rightarrow VP\ (VS) + NP\ (O)$$

وهذا يعني أنها تسير طبقاً للمنهج الثالث المذكور سابقاً، توضحه بالرسم التالي:



وهذا يقتضي مجموعة كبيرة من القواعد والقوانين التحويلية التي يتم طبقاً لها نقل S من موقعه ليفصل بين الركنين الرئيسين المتبقيين في الجملة V, O، ولكن هذا المنهج وان بدا فيه الاعتماد على المنهج الوصفي، الا أنه يبقى قاصراً عن الوصول الى البنية العميقة للتركيب الا باستخدام مجموعة معقدة من قواعد التحويل لا تزيد البحث والباحث الا بعداً عن اليسر في الوصول الى المعنى.

ولنرى البنية العميقة وارتباطها بالجملة التحويلية، والبنية السطحية وارتباطها بالجملة النواة أو التوليدية، ننظر في الجمل التالية:

١/أ - جاء علي VS

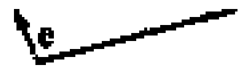
ب - مات علي VS

جـ - قابل علي خالداً VSO

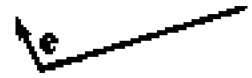
---

(١) وانظر F. Anshen and P. Schreiber,za focustransformation of modern Arabic language, 1968, PP. 44, 292 – 97, 793.

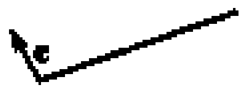
٢/أ - علي حضر [S (Pron)] SV



ب - زيد مات [S (Pron)] SV



جـ - علي قابل خالداً [S + (Pron) + o] SV



فإن الجمل (٢/أ، ب، ج) طبقاً لمنهج اهل البصرة تكون من الجمل الفعلية، لأنها تبدأ باسم مرفوع، فالاسم في أولها مبتدأ والجملة بعده خبره، ومرتبطة به وجوباً برابط يعود عليه وهو الضمير المستتر، وقد وضعناه بين قوسين (Pron)، ويعرب فاعلاً للفعل، الفعل الذي هو في حقيقة الأمر موضع الحدث الذي قام به الإسم المتقدم[١] كما هو الحال في (١/أ، ب، ج) وانما كان التقديم لأمر يتعلق بتوكيد جزء من أجزاء الجملة، يقول ابن يعيش: (.... وذلك نحو قام زيد وسيقوم زيد، وهل يقوم زيد، فزيد في جميع هذه الصور فاعل من حيث ان الفعل مسند اليه ومقدم عليه، سواء فعل أو لم يفعل، ويؤيد اعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً انك لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام، لم يبق عندك فاعلاً وانما يكون مبتدأ أو خبراً معرضاً للعوامل اللفظية[٢]، فاذا تابعنا التحليل في ضوء هذا النظام فاننا سنجد ان النظام اللغوي الذي جاءت عليه الجمل (٢/أ، ب، جـ) هو SVO، وبذا فإن الجملة مكونة من

---

(١) وانظر S. Smith and D. Wilson, Modern linguistics, the result of chomsky's revolution, Indiana Univ. Press 1979, P. 101 ff.

(٢) شرح المفصل ٧٤/١.

جملتين: اسمية، مكونة من مبتدأ وخبر، وفعلية، مكونة من فعل وفاعل مقدّر ومفعول به. وهذا التحليل SVO هو وصف التركيب المنتج أو التوليدي الذي يضم المعنى الاول للصورة الذهنية عن المتكلم Surface Structure، ليس غير، في حين ادرك النحاة القدماء، معظمهم، البنية العميقة والتحول في المعنى الذي يتم له التحول في المبنى، Deep Structure، يقول الجرجاني: «لا يتصور أن تعرف للفظ موضوعاً من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي الفاظ ترتيباً ونظماً، وانك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك[1]»، فيكون ترتيب الكلمات في تركيب جملي معين بطريقة معينة ليحقق معنى يريده المتكلم، وهكذا يجب أن يفهمه السامع، فيقدم ويؤخر مباني التركيب ليصل الى ما يريده من معنى، ويقول رأيت Wirght: ان الفرق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية في اللغة العربية، هو أن الاولى تصف حدثاً، أما الثانية فتصف شخصاً أو شيئاً، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك، الا اذا كانت هناك رغبة في تأكيد قسم من أقسام الجملة، فإن هذا يكفي لأن يكون سبباً للتغيير في مواقع الكلم[2]»، وبذا تبقى الجملة جملة واحدة تضم معنى يختلف في أهمية أجزائه وتوكيدها عما كان عليه قبل هذا التقديم.

واذا اعدنا دراسة الجملتين (١/أ، جـ) تبين انهما تنطبقان على المنهج الاصل VS، وتحققان المعنى الذي يرمي اليه المتكلم من النظم بين الفعل (جاء) والاسم (علي). وبين الفعل (قابل) والاسمين (علي، خالداً)، فانطبقتا بذلك على قواعد الجملة التوليدية G.R.، او ان

(١) دلائل الاعجاز: ص٩٣.

(٢) W. Wright, A grammar of the Arabic Language, 3rd ed. Cambridge University Press, Vol. 2, P. 25

قواعد التوليد هي التي استعملت لبناء كل من الجملتين للتعبير عن المعنى القريب او البنية السطحية .S.S، ولكنها في (٢/أ، جـ) تحولتا الى SVO باستعمال قوانين النحو التحويلي .T.R تتضمن معنى جديداً .D.S بتقديم الفاعل على الفعل او بتقديم الجزء الذي يراد العناية به، واذا احتاج المتكلم الى مزيد من التوكيد وضع بعد الفعل ضميراً يعود على الاسم المتقدم يزيده عناية وتوكيداً، ويعرب توكيداً لفظياً، بصرف النظر عن القول بأن الظاهر لا يؤكد بضمر او العكس(١). ويكون تحليل الجملة:

SVO ⟹ S(NP) + V(VP) ⊃ V+ NP(Pron)+ O(NP) ⟹
[S + [pred. ⊃ [V + Pron + O]]]

في حين ان تحليل الجملة في ضوء منهج اهل الكوفة يتفق مع وجهة النظر اللغوية المعاصرة كما يلي:

VSO ⟹ SVO { S + V + O / Agent + V + O }

فالاسم المتقدم هو فاعل الفعل الذي يليه، ولكنه قد قدم لغرض في المعنى، فهو فاعل مقدم في جملة تحويلية فعلية.

ويمكن ان يرتبط التقديم بعنصر تحويلي آخر، هو النغمة الصوتية، فنقول: طائر يتكلم؟! VS ⟹ SV

عدوك يحترمك؟ VSO ⟹ SVO

فالتركيبان في اصلها التوليدي: يتكلم طائر، يحترم عدوك اياك، ولكن موضع الدهشة والعجب لا يظهر في هذا النوع من التركيب فيجري تحويل في الجملتين بتقديم موضع العجب والدهشة، ثم تنطق كل جملة بالنغمة الصوتية التي تحقق انتقال الخبر الى الدهشة، بنغمة صوتية

(١) أنظر شرح المفصل ٣/٤٢، ٩٩، ١/٧٤.

صاعدة بعد ان كانت تنطق بنغمة صوتية مستوية، وقد عبّر النحاة عن النغمة الصوتية الصاعدة في مثل هذين المثالين بانها من الاستفهام محذوف الاداة، والتقدير عندهم: أطائر يتكلم؟! أعدوك يحترمك؟!، ولا ريب، ان المعنى التحويلي العميق مع ما في الجملتين من الترتيب والنغمة الصوتية واضح مختلف عن المعنى القريب في الجملتين التوليديتين.

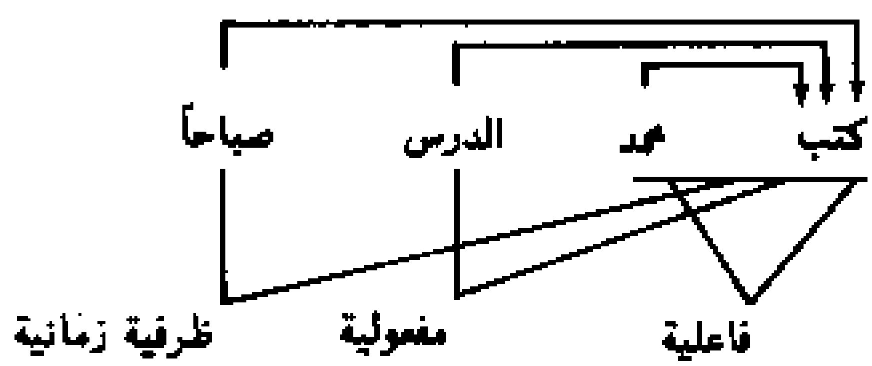
وأما اغراض التحويل فابراز المعاني المتعددة المتباينة التي تؤديها اللغة بتراكيبها المختلفة، التوكيد والنفي والاخبار والتوسيع، والايجاز للفصاحة والبلاغة،... الخ، بصرف النظر عن تماثل عناصر الزيادة في الاثر الاعرابي الذي تتركه على الكلمات التي تليها، فيمكن ان يجمع في النفي مثلاً كل الطرق التي تؤدي معنى النفي ولا اثر للحركة فيها في المعنى وهكذا في التوكيد وغيرهما، وينظر الى الحركة الاعرابية على انها حركة اقتضاء لهذه الأداة او تلك مع الاهتمام بالمعنى الذي يريده المتكلم بادخال هذه الادوات في الجمل، وكذا المعنى الذي يفهمه السامع عند سماع الجمل التي فيها هذه العناصر.

ونحن نعد دراسة تطبيقية، نطبق فيها هذا المنهج، ونجمع فيها الاساليب اللغوية من الابواب النحوية المتعددة، ونأخذ مادة هذا التطبيق من دواوين الشعراء: لبيد، زهير بن ابي سلمي، امرىء القيس، تميم بن مقبل، وقد اعددنا قسماً كبيراً منها، فاستجابت المادة للمنهج بل وانطبق عليها مبرزاً ما فيها من جمال وحسن ومعنى، ونستعين بالله لنشره قريباً.

ظاهرة التلازم

نقصد بالتلازم اتحاد كلمتين او اكثر اتحاداً وظيفياً حتى انها لتعد كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي، فتؤدي معنى واحداً؛

تقسيمه يبعده عما اراده له المتكلم، فيكون الاتحاد بين الكلمتين بعلاقة نحوية معينة ثم ترتبطان ببؤرة الجملة (الفعل في الجملة الفعلية والمبتدأ في الجملة الاسمية، التوليدية او التحويلية)، والتلازم نوعان: نوع يكون الفصل فيه بين المتلازمين ممكن سائغ، بل ويؤدي غرضاً بلاغياً أو يوصل الى معنى تحويلي، وهو القائم بين الفعل والفاعل[1]. فالعلاقة القائمة بينهما هي علاقة الفاعلية، ولكن الفاعل يمكن ان يتقدم او يتأخر وان كان الاصل فيه ان يلي الفعل - كما اوضحنا في الجملة التوليدية -، ولكنه قد يتقدم، فيكون ذلك لغرض التوكيد والعناية، وقد يتأخر لغرض العناية والاهتمام بما قدّم عليه، ولكنه يرتبط بفعله حتى انهما ليعدان كالكلمة الواحدة، ثم ترتبط بقية كلمات الجملة بهما ارتباط الدوائر بالبؤرة هكذا:



وربما كان هذا الترابط بين الفعل والفاعل هو الذي دفع النحاة الى القول بأنه لا بد لكل فعل من فاعل، مذكور او مقدّر، وهو الذي يدفع المحلل او المعرب لان يبحث عن فاعل لمجرد ذكر كلمة (فعل). لأن الفعل بحاجة دائماً الى فاعل ليتحد معه ويلازمه ليستقيم معناه، والفاعل

(١) أنظر: أسرار العربية، ابن الانباري ص٧٩.

بحاجة الى ما يسند اليه فيكون له معنى يشير اليه ترتيبه مع ما يسند اليه وموقعه منه، فيبقى الفاعل فاعلاً وان تقدم أو تأخر، ولكن معناه في حالتي التقديم والتأخير ليس هو اياه. تركيزاً واهتماماً وعناية، قبل التقديم او التأخير، ويمكن ان يتقدم الفاعل او يتأخر ويذكر في الوقت ذاته مرة اخرى ولكن في صورة ضمير يعود على المتقدم او المتأخر. ويكون لمزيد من التوكيد والعناية والاهتمام. وهو الامر الذي يرفضه النحاة بحجة ان الضمير يجب ان يعود على ظاهر متقدم، وبحجة ان الظاهر لا يؤكد بضمير[١]، نقول:

الطالب غادر / هو / الصف.

VSO ⟹ SVS (Pron) O

فيدرك المتحدث ان الاصل الذي يجب ان تكون الجملة عليه، (الجملة النواة) المتضمنة البنية السطحية .S.S وهو: غادر الطالب الصف، فاحتاج الى معنى اعمق من مجرد الاخبار، فكان عليه ان يقول: غادر الطالب الطالب الصف، واللغة تقبل استبدال الضمير بالاسم الظاهر، فاصبحت الجملة: غادر الطالب هو الصف، ولما احتاج المتحدث الى معنى عميق آخر، والمقام هنا مقام توكيد[٢]، فقد قدّم (الطالب) على الفعل فاصبحت: الطالب غادر هو الصف، فيكون تحليلها:

VSO ⟹ VSSO ⟹ SV (Pron) O

(١) وانظر شرح المفصل ٤٢/٣.

(٢) البحر المحيط ٤٢/١ - ٤٤.

ولعل في هذا ما يفسر لنا بوضوح اتساق لغة أكلوني البراغيث مع اللغة العربية السليمة، ولا يحول دون قبولها مع كثرتها في كتب التراث ومع وجودها في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف، يقول تعالى: ﴿فعموا وصموا ثم تاب الله عليهم، ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم﴾ ويقول تعالى في قراءة حمزة والكسائي: ﴿اما يبلغان عندك الكبر احدُهما او كلاهما﴾ ويقول: ﴿واسروا النجوى الذين ظلموا﴾.

وجاء في الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وجاء فيه ايضاً: «يعتزلن الحُيَّض المصلى».

وقال الشاعر:

يلومونني في اشترائي النخيـــــل اهــــــــلي فلـــــــــكم الوم

ويقول آخر:

تولى قتــــال المــــارقين بنفسه وقـــــد اسلماه مبعـــــدٌ وحميمٌ

ويقول الشاعر:

فتـــح الربيـــع محـــاسنـــاً القحنهـــا غرُّ السحـــائـــب

ولعل من المفيد ان نشير هنا الى رأي احد الباحثين الغربيين Rabin في ان لغة أكلوني البراغيث هي لهجة قبيلة عربية قديمة كانت لغتها تسير في ترتيبها طبقا للاطار الاصل للغة العربية VSO، فلا تسمح بتقديم الفاعل على الفعل، فيجب ان تبدأ الجملة الفعلية عندهم بفعل، ومع اننا لا نسلم بوجهة نظر رابين، الا اننا نرى فيها درجة من الاتساق مع منطق اللغة، فهذه القبيلة كانت تذكر الفاعل بعد الفعل، فاذا ارادت ان تؤكده، فلا بد من تكراره لفظاً او على صورة ضميره،

---

(١) C. Rabin, Ancient west – Arabian, London, 1951, P. 168.

فتكون الجملة التوليدية التي تتضمن المعنى القريب: اكل البراغيث اياي، VSO تتحول الى: اكل البراغيث البراغيث اياي VSSO أو: اكل البراغيث هماياي: فالتحق الضمير بالفعل ولكن يرسم آخر وهو الواو التي هي لاصقة تعبر عن اسناد الفعل الى الجماعة وتؤكد المسند اليه في هذا المقام، فتصبح الجملة: اكلوا البراغيث اياي. ثم جرى في الجملة تحويل آخر طبقاً لقواعد النحو التحويلي، فاصبحت: اكلوني البراغيث، باضافة نون الوقاية التي لها وظيفة صوتية نص عليها علماء العرب في كثير من اعمالهم، فما كانت الواو الا لتوكيد الفاعل في هذه اللهجة.

ونأخذ نموذجاً آخر مما يتم فيه التحويل من جملة نواة الى جملة تحويلية او من بنية سطحية الى معنى عميق، نأخذه مما يتقدم فيه المفعول به، مرة بلا عائد واخرى بالضمير العائد فيما يسمى بباب الاشتغال، نقول: التلميذ اكرم المعلم OVS⟸VSO، فهي في الاصل VSO ثم تحولت إلى OVS لمعنى تحويلي عميق هو توكيد المفعول به عن طريق عنصر من عناصر التحويل (الترتيب)، والعرب ان ارادت العناية بشيء قدمته، فكلمة (التلميذ) مفعول به مقدم باجماع النحاة، وذلك لعدم وجود لبس بين حركة الاسم المتقدم (التلميذ) وحركة الاسم الذي يقع في اول الجملة (المبتدأ)[1] كما هو الحال عند تقديم الفاعل اما في الجملة: الطالب اكرمته، فعلى الرغم من انه لا لبس في الحركة بين المفعول والمبتدأ الا ان نحاة البصرة يقدرون فعلاً يعمل فيها النصب يفسره الفعل المذكور بعده، لتكون (الطالب) مفعولاً به للفعل المقدّر[2]،

---

(١) وانظر: الهمع ٢/١١١، ١١٢، الكواكب الدرية - محمد بن أحمد الاهدل، دار الكتب العلمية، بيروت، نشر دار الباز - مكة ٢/٥.

(٢) انظر رأي ابن مضاء في الرد على النحاة ص٩٨.

لأن الفعل المذكور في الجملة قد حصل على مفعوله الذي هو الضمير، وليس هذا الفعل مما يتعدى الى مفعولين فلا سبيل الى تبرير الفتحة على (الطالب) الا بالقول بعامل محذوف يفسره المذكور بعده، فيكون تحليل الجملة عند اهل البصرة.

VSO /// + VSO ///

اي انها مكونة من جملتين، وبذا فانها من حيث المعنى تكون جملة مؤكدة توكيداً لفظياً، وينْصَبُّ التوكيد على اجزائها كلها (الفعل والفاعل والمفعول به)، والغريب ان يكون النصب قد وقع على الاسم المتقدم بعامل محذوف وجوباً، لا يجوز اظهاره، ويشترط ان يكون مماثلاً للمذكور بعده[1]، ومن الطريف كذلك ان هذا المقدم قد يشترط فيه الرفع الواجب، في حالات: خرجت فاذا زيد يضربه عمرو، ولو نصب بتقدير الفعل لفسد المعنى[2]، في حين يرى اهل الكوفة ان الفعل انما يتصرف اذا كان متصرفاً في نفسه، فالاسم المتقدم على الفعل بالفعل الواقع على الهاء[3]، يقول صاحب الكافية، يرى أهل الكوفة ان الفعل عامل في (زيد) كما انه عامل في ضميره: «وانما جاز عندهما (الكسائي والفراء) ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معاً في حالة واحدة لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد ايقاع الفعل عليه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر هو

---

(١) الكواكب الدرية: ٢/٦.
(٢) السابق ٢/٦، وانظر الانصاف مسألة ١٢، وشرح المفصل ٢/٣٠.
(٣) الانصاف مسألة ١٢، الكتاب ١/٦٧.

بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولاً[١] »، فيكون تحليل الجملة عند اهل الكوفة.

VSO ⟹ OVS (Pron) + Pron

ونحن نرى ان المتكلم انما أراد توكيد جزء من المعنى ممثلاً بجزء من الجملة، وليس بالجملة كلها، بالمفعول به، فقدّمه، يقول ابو حيان: «والتقديم عندنا انما هو للاعتناء والاهتمام بالمفعول، وسب اعرابي آخر فاعرض عنه، فقال: اياك اعني، فرد عليه: وعنك اعرض، فقدّما الأهم[٢] »، ولما أراد مزيداً من التوكيد (المتكلم) ذكره مرة ثانية في موضعه الاصل، فأصبحت الجملة: أكرمت الطالب الطالب، فاستبدل بالطالب ضميره، والعرب تجتنب اجتماع المشتبهين[٣]، وليس الاستبدال بالطالب المتقدم، لأنه حينئذٍ يحتاج الى ما يعود عليه، متقدماً عليه. فبذا تصل الجملة الى وضعها التحويلي الفعلي الاخير، الطالبَ اكرمته، فالجملة في قواعد النحو التوليدي هي VSO ثم تحولت طبقاً لقواعد النحو التحويلي ولتفيد معنى جديداً، الى OVS ثم جاءتها زيادة لمزيد من التوكيد، هكذا:

VSO ⟹ OVSO ⟹ OVSO (Pron)

---

(١) انظر: الكافية ١/١٦٢ – ١٦٣، وانظر شرح التصريح: ١/٣٥٠، وحاشية الصبان: ٢/٥٧.
(٢) البحر المحيط: ١/٢٤.
(٣) الأشباه والنظائر – السيوطي ١/٢٣.

فتكون كلمة الطالبَ: مفعولاً به مقدم لغرض التوكيد.
واكرم: فعلاً ماضياً وفاعله...
الهاء: ضميراً متصلاً ذكر توكيداً للغرض من تقديم المفعول به وهو توكيد له.

ولا يختلف القول كثيراً في الجملة السابقة عما يمكن ان يقال في الجمل ذات الفاعل المقدم المسبوق بإداة تختص بالدخول على الفعل[1]، اذا، إنْ كما في: اذا السماء انشقت، اذا السماء انفطرت، ان احد من المشركين استجارك فاجره» و«ان امرأة خافت من بعلها نشوزاً او اعراضاً[2]...» نأخذ الآية الاولى لتحليلها طبقاً لمنهجي البصرة، والكوفة وليتضح ما نقصده بقولنا البنية العميقة القائمة على تحويل الجملة من توليدية منتجة الى تحويلية ناتجة.

﴿اذا السماء انشقت﴾، يرى اهل البصرة انها مكونة من جملتين، حيث ان السماء فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده: اذا انشقت السماء انشقت هي: S ——→ = Art [VSO///+ VSO///] وبذا يكون التوكيد توكيداً لفظياً، جملة بجملة، يقول سيبويه: أن حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنهم شبهوها بما يجزم[3]. كما أنهم لا يجيزون أن يكون الاسم الواقع بعد هذه الأدوات مبتدأ لأن الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة[4]، ولكن الذي نراه أن الجملة هنا محولة تحمل معنى عميقاً غير الذي كان لها عندما كانت توليدية: انشقت السماء، خبرية، اذ أنها

---

(١) وانظر: شرح التصريح: ١/٣٠٥، ٣٠٨.
(٢) وانظر الانصاف مسألة: ٨٥، ٨٦.
(٣) الكتاب ٣/١٠٠.
(٤) الانصاف مسألة ٨٥.

أصبحت تحويلية فعلية مؤكدة:

→ = Art [VS] ⟹ Art [SV]

فالسماء فاعل مقدم للفعل انشقت لغرض التوكيد، ثم كانت التاء في آخر الفعل اشارة الى جنس المسند اليه المقدم لتحديده وللتذكير به، وبذا يكون التركيب بكامله جملة واحدة.

S →= Art [VS] ⟹ Art [SV + NM] (١)

وربما كان هذا الذي دار في ذهن الاخفش عندما قال برأيين يخالف في احدهما الآخر، فقال في كتابه معاني القرآن(٢) بأن هذه الادوات مختصة بالدخول على الفعل، واما فيما ينقله عنه صاحب مغني اللبيب فهو يرى ان هذه الادوات ليست مختصة، فتدخل على الاسم تارة وعلى الفعل اخرى(٣).

قلنا ان التلازم قسمان وقد عرضنا القسم الاول. اما الثاني فهو التلازم الذي لا يتم الفصل فيه بين المتلازمين وان تمّ فذلك قبيح، لا تأخذ به العربية الا في حالات قليلة معدودة، ولها تخريج لغوي وان عدّها النحاة شاذة. ويمثل هذا القسم الظواهر اللغوية التالية:

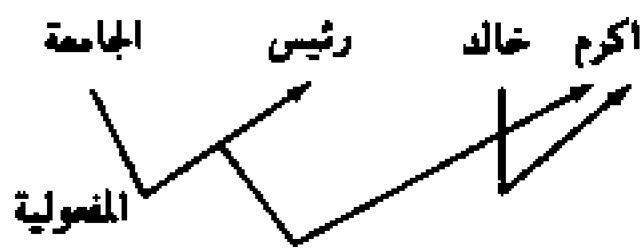
١ - التلازم بين المضاف والمضاف اليه وبين حرف الجر ومجروره:

يقول ابن جني: «والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز، وهو اقبح منه الفصل بين المضاف والمضاف اليه(٤)»، وذهب البصريون الى انه لا

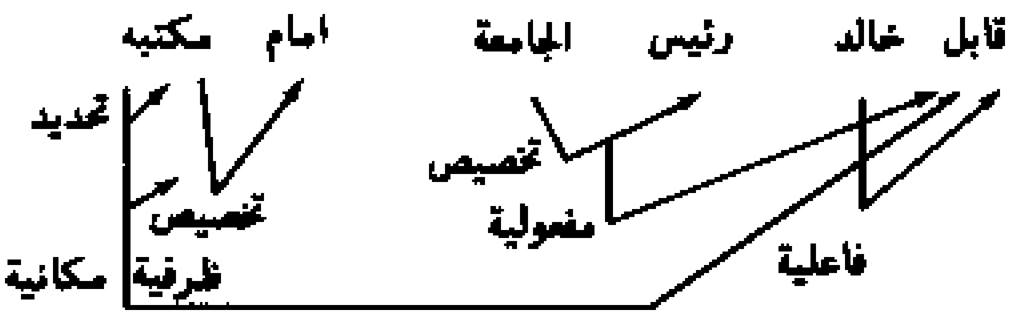
---

(١) Noun Modifier = NM.
(٢) معاني القرآن ٢/٥٣٤.
(٣) انظر مغني اللبيب ١/٩٣.
(٤) الخصائص: ٢/٣٩٥.

يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه[1]، بغير الظرف وحرف الجر في حين يرى اهل الكوفة ان ذلك جائز بغير ما ذكره البصريون، ورجح ابو حيان رأي الكوفيين بقوله: «واجازها جمهور الكوفيين، وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة الى العربي الصريح المحض، ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل ان يظهر اللحن في لسان العرب[2]، وذلك في الآية: ﴿وكذلك زين لكثير من المشركين قتلُ اولادَهم شركائهم﴾، والذي نراه ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة تتحدان برابط نحوي هو الاضافة ثم ترتبط الكلمة الناتجة (من حيث المعنى) ببؤرة الجملة (المبتدأ او الفعل) تقول مثلاً:



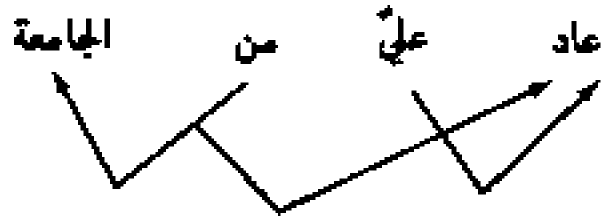
فعندما نحلل مثل هذه الجملة، نعدها VSO، ولكن المفعول به فيها مكون من كلمة محدّدة مخصّصة لكلمة مبهمة، والكلمتان في موقع واحد (رئيس الجامعة) مفعول به، ونقول:



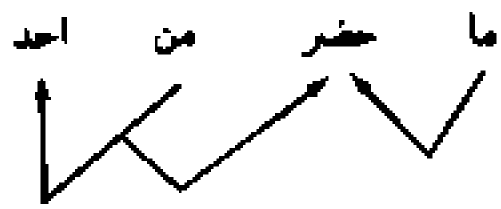
(١) انظر، الانصاف ٦٠، معاني القرآن - الفراء، ٣٥٧/١، وانظر البحر المحيط ٢٢٩/٤ - ٢٣٠، وشرح المفصل ٢١/٣ - ٢٣.
(٢) البحر المحيط: ٢٢٩/٤٠ - ٢٣٠.

رئيس الجامعة، ترتبط بالفعل ارتباطاً مكمّلاً بعلاقة المفعولية، وامام مكتبه، ترتبط بالفعل ارتباط الاشارة الى مكان، فالاسم المضاف مع الاسم الذي يضاف اليه يكونان في الحكم والاعراب بمثابة الكلمة الواحدة، تأخذ حكماً واحداً في الجملة وترتبط بالبؤرة ارتباطاً يجمع بينهما.

٢ - وما ذكرناه عن المضاف والمضاف اليه نقوله عن الجار والاسم الذي يأتي بعده، فالارتباط بينهما لا يجيز ادخال عنصر جديد، يقول ابن جني: «والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز[١]» فيرتبطان بعلاقة الاقتضاء ولتحد المعنى الذي يفيده حرف الجر: الغاية المكانية او الزمانية، او الواسطة، او الاستعانة او للتبعيض او الاستعلاء... او غير ذلك[٢]. ويكون ارتباطها ببؤرة الجملة ارتباط الكلمة الواحدة، فتأخذ حكماً واحداً بصرف النظر عن الحركة التي اخذها الاسم المجرور، فهي حركة اقتضاء، ولا اثر لها في معنى الجملة، فالحرف هو الذي يعطي المعنى المراد، التوكيد او الواسطة... اما الاسم فيأخذ الحكم، مع ان حركته هي حركة حالة الجر. نقول:



ونقول:



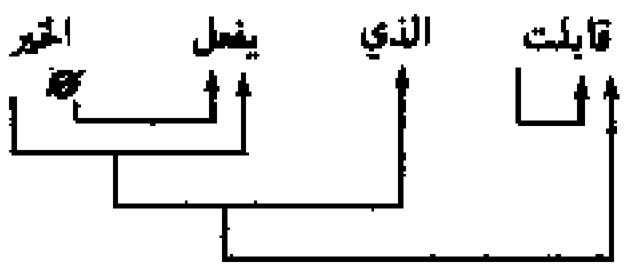
---

(١) الخصائص: ٢/٣٩٥.

(٢) انظر: معاني الحروف، الرماني، معاني القرآن، الفراء ٢/٧٨، ٣/٢١٥، مغني اللبيب ١/١٠٥، ١/٧٦، تفسير القرطبي ١٨/٩٠.

فجاء الجار والمجرور في الجملة الاولى تتمة او عنصر تحويل ليفيد عن المكان الذي عاد منه الفاعل، ولا اثر للحركة الاعرابية على آخر كلمة (الجامعة) لانها حركة اقتضاء لحرف الجر (من)، اما في الجملة الثانية فقد جاءت كلمة (احد) هي الفاعل وجاءت (من) للتوكيد. اما (احد) فهي الفاعل وان كانت حركته الكسرة، فالكسرة هنا كسرة اقتضاء ليس غير، ولا اثر لها في المعنى، كما فصلنا القول في شبه الجملة في «الزيادة عنصر من عناصر التحويل».

٣ – التلازم بين الموصول والصلة: لا نرى حاجة للحديث في امكان الفصل بين الموصول والصلة، فقد تحدث في هذا الموضوع عدد كبير من النحاة، من القدماء والمحدثين، والذي تعنيه هنا بالتلازم ان الاسم الموصول، لابهامه وعدم اشارته الى مدلول بعينه، لا ينفك يحتاج الى ما يأتي بعده، جملة فعلية أو اسمية، ويكون مع صلته في المعنى والحكم كلمة واحدة، ترتبط ببؤرة الجملة لتقوم بدورها في المعنى، وقد ادرك النحاة العرب القدماء هذا الذي نذهب اليه، وذلك بقولهم: «جملة الصلة لا محل لها من الاعراب»، وذلك لأنها جاءت لتحديد الاسم قبلها ولتخصيصه.



فالجملة تحويلية فعلية جاء التحويل فيها للتوسيع والكشف عن معنى مبهم. وما القول: لا محل لها من الاعراب، الا محاولة لتبرير العمل والعامل والحركة الاعرابية.

٤ - التلازم بين النعت والمنعوت: لا نرمي من هذا العنوان ان نناقش قضية الفصل بين التابع والمتبوع، ولا احلال احدهما مكان الآخر، ولكنا نقصد انه ان وجدا في الجملة فوجب ان يكونا في الحكم كلمة واحدة، لا يتم معناها في سياقها الا بذكر شقها الثاني، مثلها في ذلك مثل المضاف والمضاف اليه، نقول:



فارتبطت (الطالب المتجهد) باكرمت كالكلمة الواحدة.

وربما كان توسيع هذا البند ليشمل بقية التوابع امراً تقبله اللغة، وييسر امكان الوصول الى ما في التراكيب من معان.

استناداً الى فكرة التحويل، يستطيع الباحث ان يجمع المعاني اللغوية الكبرى التي تكون لها التراكيب اللغوية في ابواب رئيسة، يجمع فيها العناصر التي تؤدي معنى بعينه بصرف النظر عن الحركات التي تقتضيها هذه العناصر. فيمكن ان يجمع التوكيد بالتقديم والتأخير والتوكيد بالاداة والتوكيد بالنبر او التنغيم... في باب واحد، والنفي بليس وما ولا ولات وبغيرها في باب واحد... وهكذا في بقية المعاني.

والله نسأل ان يوفقنا لأن نفرغ من هذا العمل قريباً، وان يكتب لنا عليه اجر النية الحسنة. انه نعم المولى ونعم النصير.

مراجع الكتاب

المراجع العربية

١ - الأخفش - معاني القرآن - ت د. فايز فارس الحمد، الكويت، المطبعة العصرية، ١٩٧٩.

٢ - الأزهري: شرح التصريح على التوضيح.

٣ - الاستانبولي، صدر الدين: الموفى في النحو الكوفي، شرح محمد بهجة البيطار.

٤ - الاستراباذي، رضي الدين: شرح شافية ابن الحاجب، ت محمد نور الحسن وغيره دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٥.

٥ - الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، دار الكتب العلمية ط ٢، ١٩٨٢م.

٦ - الاشموني: شرح الاشموني.

٧ - الاصفهاني - الدرة الفاخرة في الامثال السائرة: ت د. عبد المجيد قطامش مطابع دار المعارف - القاهرة، ١٩٧١.

٨ - ابن الانباري: اسرار العربية.

٩ - ابن الانباري: الانصاف في مسائل الخلاف. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٤٩.

١٠ - ابن الانباري: نزهة الالباء في طبقات الادباء، ت ابراهيم السامرائي بغداد، ١٩٥٩.

١١ - أنيس، ابراهيم: الاصوات اللغوية، مكتبة الانجلو المصرية ط ٥، ١٩٧٩.

١٢ - أنيس، ابراهيم: من أسرار العربية، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٥.
١٣ - الأهدل، محمد بن أحمد: الكواكب الدرية، دار الكتب العلمية بيروت، نشر دار الباز - مكة. ١٩٣٨.
١٤ - ايلوار، رونالد، مدخل الى اللسانيات، ترجمة بدر الدين قاسم، مطبعة جامعة دمشق، ١٩٨٠.
١٥ - براجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، اخرجه وصححه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢.
١٦ - بروكلمان، تاريخ الادب العربي، ترجمة عبد الحليم النجار، دار المعارف.
١٧ - بروكلمان، فقه اللغات السامية.
١٨ - بشر، كما محمد، علم اللغة العام - الاصوات - القاهرة ١٩٧٣.
١٩ - البقلي، محمد قنديل: وحدة الامثال العامية في البلاد العربية، مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة، ١٩٦٨.
٢٠ - بكر، يعقوب: دراسات في فقه اللغة العربية.
٢١ - ترزي، فؤاد: في أصول اللغة والنحو.
٢٢ - ثعلب، أبو العباس: مجالس ثعلب، ت: عبد السلام هارون ١٩٦٠.
٢٣ - الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الاعجاز، نشر: عبد المنعم خفاجي، القاهرة ١٩٦٩.
٢٤ - الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الاعجاز، نشر: محمد رشيد رضا.
٢٥ - الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، مكتبة الحلبي - القاهرة، ١٩٣٨.

٢٦ - الجمل، سليمان بن عمر: الفتوحات الالهية، عيسى البابي الحلبي - القاهرة.
٢٧ - ابن جني، ابو الفتح - الخصائص، ت: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة - بيروت.
٢٨ - ابن جني، ابو الفتح، سر صناعة الاعراب، القاهرة ١٩٥٤.
٢٩ - ابن جني، اللمع في العربية، ت فايز فارس.
٣٠ - حجازي: محمود فهمي، علم اللغة، الخانجي، القاهرة.
٣١ - الحديثي: خديجة: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه.
٣٢ - ابن حزم: الاحكام في أصول الاحكام.
٣٣ - حسان، تمام: «التراث اللغوي عند العرب» في مجلة فصول العدد الأول ١٩١٣.
٣٤ - حسان، تمام: اللغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة المصرية العامة ١٩٨٠.
٣٥ - حسان، تمام: مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، ١٩٧٤.
٣٦ - حسان، تمام: الأصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢.
٣٦ - حسين، عبد القادر: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، ١٩٧٠.
٣٧ - حلواني، محمد خير: أصول النحو العربي.
٣٨ - الحموي، ياقوت: معجم الادباء، دار احياء التراث العربي - بيروت.
٣٩ - أبو حيان، البحر المحيط. مطبعة السعادة - القاهرة ١٣٢٨ هـ.
٤٠ - خرما، نايف: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة ١٩٧٨.
٤١ - ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت ١٩٧٨.

٤٢ - زاده، طاس كبرى، مفتاح السعادة.
٤٣ - الزبيـــدي، ابو بكر، طبقـــات النحويين، ت ابو الفضـــل ابراهيم - دار المعارف.
٤٤ - الزجاجي، الايضاح في علل النحو، ت مازن المبارك ١٩٥٩.
٤٥ - الزجاجي، كتاب اللامات، دمشق ١٣٨٩ هـ.
٤٦ - الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ت: محمد أبو الفضل ابراهيم، دار احياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٧.
٤٧ - زكريا، ميشال: الألسنية التوليدية والتحويلية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٢.
٤٨ - زلهايم، رودلف. الامثال العربية القديمة، ترجمة رمضان عبد التواب، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٢.
٤٩ - الزمخشري: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الاقاويل، مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، ١٩٦٦.
٥٠ - الزمخشري: المستقصي في الامثال، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٩٧٧.
٥١ - السامرائي: ابراهيم، فقه اللغة المقارن، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٨.
٥٢ - السامرائي: ابراهـــيم: في النحو العربي نقـــد وبنـــاء، دار الصادق - بيروت ١٩٦٨.
٥٢ - السامرائي: مهدي صالح: المجاز في البلاغة العربية، دار الدعوة، حماة، ١٩٧٤.
٥٣ - السجاعي: حاشية السجاعي على القطر.
٥٤ - السدوسي، ابوفيد، كتاب الامثال، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة، ١٩٧١.
٥٥ - ابن السراج، الاصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي،

مطبعة النعمان - النجف ١٩٧٣.
٥٦ - سيبويه، الكتاب،ط،بولاق، وطبعة هارون، عالم الكتب.
٥٧ - السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، حيدر آباد، ١٣٥٩ هـ.
٥٨ - السيوطي، المزهر في علوم اللغة، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وغيره،دار احياء التراث.
٥٩ - السيوطي، همع الهوامع، بيروت، دار المعرفة.
٦٠ - الشلقاني، عبد الحميد، مصادر اللغة، الرياض، ١٩٨٠.
٦١ - الصالح، صبحي،دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين - بيروت ١٩٧٦.
٦٢ - الصبان، حاشية الصبان.
٦٣ - الصعيدي، عبد المتعال، النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٧.
٦٤ - ابو صوفة، محمد: الامثال العربية ومصادرها في التراث، مكتبة الاقصى - عمان.
٦٥ - طلب، عبد الحميد، أصول النحو وتاريخه، مكتبة الشباب، القاهرة.
٦٦ - عبد الباقي، محمد فؤاد، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار احياء التراث العربي،بيروت.
٦٧ - عبد النور، جبور، المعجم الادبي، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩.
٦٨ - ابن عبد ربه، العقد الفريد، تحقيق محمد سعيد العريان، دار الفكر.
٦٩ - عبده، داود، أبحاث في اللغة العربية، بيروت.
٧٠ - ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، الجزء الأول، بغداد.

٧١ - العطار، حاشية العطار على شرح الازهري.
٧٢ - ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر - ١٩٧٩.
٧٣ - العمادي، ابو السعود، تفسير أبي السعود، دار احياء التراث العربي - بيروت.
٧٤ - عمايرة، خليل: البنية التحتية بين عبد القاهر الجرجاني وتشومسكي، في مجلة الأقلام بغداد عدد ٩، ١٩٨٢.
٧٥ - عمايرة، خليل، معجم الامثال والاقوال في لسان العرب. تحت الطبع.
٧٦ - عمايرة، خليل، نبر الكلام وعوامله بين الوصفية والمعيارية في أوزان الافعال الماضية والمضارعة ، الاقلام .
٧٧ - عمر، أحمد مختار، دراسة الصوت اللغوي - عالم الكتب القاهرة ١٩٧٦.
٧٨ - عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، دار المعارف، القاهرة.
٧٩ - عمر، أحمد مختار، من قضايا اللغة والنحو، عالم الكتب، القاهرة ١٩٧٤.
٨٠ - عون - حسن، دراسات في اللغة والنحو، الاسكندرية ١٩٦٦.
٨١ - الفارابي: ديوان الادب، تحقيق أحمد مختار عمر ١٩٧٤.
٨٢ - ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة، ت أحمد صقر، القاهرة ١٩٧٧.
٨٣ - الفارسي، ابو علي: المسائل العسكريات، ت اسماعيل عمايرة عمان ١٩٨٠.
٨٤ - الفراء، ابو زكريا: معاني القرآن، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، ١٩٧٢.
٨٥ - الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين بغداد ١٩٦٧.
٨٦ - فك، يوهان: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب - القاهرة ١٩٨٠.
٨٧ - الفيروزابادي: القاموس المحيط.
٨٨ - القالي، أبو علي: الامالي، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٥.
٨٩ - ابن قتيبة، أدب الكاتب، ت محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، ١٩٦٣.
٩٠ - القرطبي: الجامع في أحكام القرآن، مصور من طبعة دار الكتب، دار الكاتب العربي القاهرة، ١٩٦٧.
٩١ - القرطبي، ابن مضاء: الرد على النحاة، القاهرة، دار الاعتصام، ١٩٧٩.
٩٢ - القزويني، جلال الدين: التلخيص في علوم البلاغة، ت عبد الرحمن البرقوقي، دار الكاتب العربي - بيروت.
٩٣ - كمال، ربحي: اللغة العبرية.
٩٤ - ابن مالك، تسهيل الفوائد وتقريب المقاصد، القاهرة.
٩٥ - المبرد، أبو العباس: المقتضب، ت محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت ١٩٦٣.
٩٦ - المخزومي، مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه.
٩٧ - المخزومي، مهدي: مدرسة الكوفة.
٩٨ - ابن مضاء: الرد على النحاة، ت شوقي ضيف، وت: محمد البنا.
٩٩ - مصطفى، ابراهيم: احياء النحو، القاهرة ١٩٥٩.
١٠٠ - مطلوب، أحمد: البلاغة العربية.
١٠١ - المهيري، عبد القادر: «مساهمة في تحديد الجملة الاسمية» في

الحوليات التونسية عدد ٥، ١٩٦٨.
١٠٢ - أبو موسى، محمد: خصائص التركيب، مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٠.
١٠٣ - الميداني، مجمع الامثال، ت محمد محي الدين عبد الحميد ١٩٥٥.
١٠٤ - ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت.
١٠٥ - هـارون، عبـد السلام محـمد: الاساليـب الانشائيـة في النحو العربي.
١٠٦ - ابن هشام، اوضح المسالك الى الفية ابن مالك، ت محمد عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٣.
١٠٧ - ابن هشام: شرح شذور الذهب، تحقيق محمد عبد الحميد.
١٠٨ - ابن هشام: قطر الندى وبل الصدى - تحقيق محمد عبد الحميد، مطبعة السعادة القاهرة ١٩٦٣.
١٠٩ - ابن هشام: مغني اللبيب، تحقيق محمد عبد الحميد، مطبعة المدني - القاهرة.
١١٠ - ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب - بيروت، مكتبة المتن - القاهرة.

المـراجـع الأجنـبيّة

1) AMAIRE, K. A. «Various elements ascertaining meaning in Arabic grammar» in Journal of semitic studies, vol. 26, No. 1, 1981.

2) AMAIREH, K. A., «The affective meaning of some exclamatory styles in Arabic grammar», in Al-Arabiyya, 15, 1982.

3) AMAIREH, K. A., «Aspects of classification and functional syntax in classical Arabic grammar» in, International Journal for Arabic and Islamic studies, vol. 1, 1984.

4) EL-ANE, S. Arabic phonology, Mouton, 1970.

5) ANDERSON, S. R., The organization of phonology, New York, Academic Press, 1975.

6) BACH, E, Syntactic theory.

7) BAKER. C. L. Stress level and auxiliary behavior in English, Linguistic inquiry II: 167-181, 1971.

8) BERMAN, A., on the VSO Hypthesis, Linguistic inquiry, V: 1-37, 1974.

9) BERMAN, A, and MICHAEL, S. Observations on sentential stress, Language 48-325, 1974.

10) BIERWISCH, M., Two critical problems in accent rules, Journal of Linguistics, 4: 173-178, 1968.

11) BLOOMFIELD, L., Language, New York, Holt, Rinehart and Winston 1933.

12) BOLINGER, D., The atomization of meaning, Language 41:555–573, 1933.

13) BRAINE, M.D.S., On two types of models of the internalization of grammars, New York, Academic Press, 1971.

14) BRESNAN, J.W. On complementizers: Toward a syntatic theory of complement types, Fundations of Language 6: 297–321, 1970.

15) BRESNAN, J.W, Stress and Syntax: A Reply, Language 48, 326–342, 1972.

16) BRESNAN, J.W., On the form and functioning of transformational rules, Linguistic inquiry 7: 3–40, 1976.

17) BURT, M.K., From deep to surface structure: An introduction to transformational syntax, New york, 1971.

18) CARROLL, J.B., The study of Language, Harvard Univ. Press, 1960.

19) CHOMSKY, N. Syntactic structures, the Hague: Mouton, 1957.

20) CHOMSKY, N., Current issues in Linguistic theory, the Hague: Mouton, 1964.

21) CHOMSKY, N. Aspects of the theory of syntax, Cambridge, Mass, MIT Press 1965.

22) CHOMSKY, N., Language and mind, New York: Harcourt 1968.

23) CHOMSKY, N. Topics in the theory of generative

grammar, The Hague, Mouton, 1966.
24) CHOMSKY, N. Studies on Semantics in generative grammar, The Hague, 1972.
25) CHOMSKY, N. Reflexions on Language, New York, 1975.
26) CHOMSKY, N. The Logical structure of Linguistic theory, New York, 1975.
27) CHOMSKY, N., Conditions on rules of grammar, Linguistic analysis, 2-4, 1975.
28) DARWIN, C., Expressions of emotions.
29) ELGIN, S.H., What is Linguistics? Englewood Cliffs, N.F.: Prentice Hall, Inc, 1973.
30) FILLMORE, C.J., The position of embedding transformationsin a grammar,Word,19: 208-231.1963.
31) FROMKIN, V. and ROBERT, R., An introduction to Language, New York, 1974.
32) GREENBERG, J.H., Some universals of grammar with particular reference to the order of meaning Ful elements, in Joseph, H. Greenberg, ed. Universals of Language, Cambridge, Mass, MIT, Press 1963.
33) GROSU, A., On the Left-branch condition, Linguistic inquiry, V: 308-319, 1974.
34) HALLE, M., Stress rules in English: A New Version, Linguistic Inquiry, IV: 451-464, 1973.
35) HARRIS, Z.S., Methods in structural Linguistics.
36) HARRIS, Z.S., Co-occurrence and the transformation in Linguistic structure, Language, Vol. 33, 1957.
37) HARRIS, Z.S., The transformational models of

the Language structure, Anthropological Linguistics, 1959.

38) HARRIS, Z. S., Mathmatical Structure of Language, New York 1968.

39) HARRIS, Z.S., String anylisis of Sentence structure, Mouton 1965

40) HETZRON, R., Phonology in Syntax, Journal of Linguistics, vol. VIII, 251-265, 1972.

41) HOCKETT, C.F. A course in modern Linguistics, New York, 1958.

42) JACKENDOFF, R.S., An interpretive theory of negation, Foundations of Language 5:218-241, 1969.

43) JACKENDOFF, R.S., Gapping and related rules, Linguistic inquiry II: 21-35, 1971.

44) JACKENDOFF, R.S., On some questionable arguments about quantifiers and negation, Language 47: 282-297, 1971.

45) JACKENDOFF, R.S., Semantic interpretation in generative grammar, Cambridge, Mass. MIT Press, 1972.

46) JACKENDOFF, R.S., Toward an explanatory semantic representation, Linguistic inquiry 7: 89-150, 1976.

47) Jacobs and Rosenbaum, Transformations, style and meaning, M.I.T Press, 1971.

48) JESPERSEN, O, The philosophy of grammar, New York, 1965.

49) KATZ, J. and PAUL, M., An integrated theory of Linguistic descriptions, Cambridge, Mass, MIT Press, 1964.

50) KIMBALL, J. The formal theory of grammar,

Englewood Cliffs, N.J. Prentics-Hall, Inc, 1973.

51) KUNO, S., The position of Locatives in existential sentences, Linguistic inquiry 11: 333-378, 1971.

52) KUNO, S., Constraints on internal clauses and sentential Subjects, Linguistic Inquiry IV: 363-385, 1973.

53) KUNO, S., Conditions for verb Phrase deletion, Foundations of Language 13: 161-175, 1975.

54) LYONS, J. Introduction to theoretical Linguistics, London Cambridge, Univ. Press, 1968.

55) Ogden and Richard, The meaning of meaning.

56) RABIN, Ancient west-Arabic, London, 1951.

57) ROBINS, R.H. General Linguistics, An introductory survey, London, 1964.

58) SAPIR, E. Language, New York, 1921.

59) SMITH, S. and WILSON, Modern Linguistics, the result of chomasky's,revolution, Indiana Univ. Press, 1979.

60) TERWILLIGER, Meaning and mind, Oxford, 1968.

61) ULLMANN, S., Principles of semantics, Oxford, 1957.

62) WINTER, W., Transforms without Kernels, Language 41: 484-89, 1965.

63) WRIGHT, W., A Grammar of Arabic Language, Cambridge Univ. Press, 1898.

www.lisanarb.com

الفهرس العام

الموضوع | الصفحة

الفصل الثالث